

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام



محاضرات في مقياس:

قضاء الأحداث

مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر قانون جنائي

الدكتور/ فضيل خان

السنة الجامعية: 2024 / 2025

جنوح الاحداث :المفاهيم والدوافع

مقدمة

تمثل جنوح الأحداث ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تتطلب دراسة دقيقة لفهم الأسباب والدوافع التي تقف وراء سلوكيات الأطفال والمراهقين .يأتي هذا التوجه نحو دراسة جنوح الأحداث ضمن إطار بحثي متجذر في علم النفس الاجتماعي وعلم الإجرام، حيث تظهر الأبحاث أن الأفراد في مرحلة المراهقة يتحملون ضغوطات نفسية واجتماعية قد تدفعهم إلى اتخاذ قرارات غير سليمة .في هذا السياق، يعتبر البحث في العوامل التي تؤثر على سلوك المراهقين أمراً ضرورياً لفهم الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية التي قد تؤدي إلى السلوك المنحرف، ويعتبر ذلك المدخل لفهم أعمق لدوافعهم.

يتجاوز جنوح الأحداث مجرد استجابة فردية، بل يتأثر بعوامل مركبة تشمل الخلفية الأسرية، وتأثير الأقران، والبيئة المدرسية، إضافةً إلى التأثيرات الخارجية مثل وسائل الإعلام والثقافات الفرعية .تشير الدراسات إلى أن التجارب السلبية مثل الإهمال الأسري أو التعرض للعنف المنزلي تسهم بشكل كبير في تفاقم ظاهرة جنوح الأحداث .من جهة أخرى، لا يمكن إغفال دور الدعم الاجتماعي والبرامج التعليمية الوقائية التي يمكن أن تسهم في توجيه المراهقين نحو سلوكيات إيجابية.

تعتبر دراسة جنوح الأحداث محوراً أساسياً في محاولة لتطوير استراتيجيات وقائية وعلاجية فعالة .إذ تفيد هذه الدراسات في بناء برامج متكاملة تهدف إلى خفض معدلات الجنوح من خلال توفير بيئة تشجيعية وصحية .بالإضافة إلى ذلك، يساعد

فهم الدوافع الكامنة وراء هذا السلوك في توعية المجتمع بأهمية التدخل المبكر والفعال لرعاية الشباب، مما يساهم بشكل إيجابي في بناء مجتمع أكثر استقراراً وأماناً. إن هذه المقدمة تندر بمسار بحثي مستفيض سيتناول العوامل النفسية والاجتماعية ونقاط التحول الحاسمة التي قد تساهم في توجيه المراهقين نحو مستقبل أكثر إشراقاً.

مفهوم جنوح الأحداث

تعدّ ظاهرة جنوح الأحداث موضوعاً معقداً يشمل السلوكيات غير المنضبطة والمناهضة للمجتمع التي يظهرها الأفراد في مرحلة المراهقة. يُعرف جنوح الأحداث بأنه الانحراف عن معايير السلوك الاجتماعي المقبول، مما يؤدي إلى تصرفات مثل الجرائم، والاعتداءات، والتصرفات العدوانية، والتي قد تتسبب في إيذاء النفس أو الآخرين. هذا السلوك غالباً ما ينشأ من تفاعل مجموعة متنوعة من العوامل الفردية والاجتماعية والثقافية، مما يستدعي فحصاً دقيقاً لفهم آليات ظهوره. يُعتقد أن الأحداث يواجهون مرحلة انتقالية معقدة، حيث يستكشفون هويتهم ويعبرون عن استقلاليتهم، مما قد يؤدي إلى خرق القوانين أو القيم الاجتماعية نتيجةً لعدم النضج العاطفي أو الاجتماعي.

يتراوح نطاق الجنوح من الانحرافات الطفيفة، مثل تغيب الطلاب عن المدرسة، إلى الجرائم الجادة، مما يستدعي التفريق بين الأنواع المختلفة للجنوح لفهم النتائج السلبية على الأفراد والمجتمع ككل. قد يكون الجنوح نتيجةً لعوامل بيئية، مثل التعرض للعنف الأسري أو الفقر، وقد يؤثر أيضاً على خيارات الأصدقاء والأقران. تختلف أنواع الجنوح من حيث الشدة والأثر، وتعتمد على سياق كل حالة، مما يتطلب استراتيجيات متعددة الأبعاد للتعامل معها. إن التعرف على قاموس الجنوح وأنواعه

هو خطوة أساسية لتطوير برامج التدخل والدعم المناسبة، التي تعزز من إعادة تأهيل الأحداث المتورطين وتدعمهم في الاندماج الناجح في المجتمع.¹

تعريف الجنوح

يُعرف الجنوح بأنه انحراف عن السلوك الاجتماعي المقبول أو المعايير الأخلاقية السائدة في المجتمع، ويظهر ذلك غالباً في تصرفات الشباب والمراهقين . يرتبط مفهوم الجنوح بميولهما لاستكشاف حدود الحرية الفردية، مما قد يؤدي بهم إلى ارتكاب أفعال غير قانونية أو غير مقبولة، مثل السرقات، الاعتداءات، أو تعاطي المخدرات . هذا السلوك يعد ناتجاً عن تفاعل معقد بين عدة عوامل، بما في ذلك التأثيرات الأسرية، الاجتماعية، والنفسية.

تتضمن الأسباب وراء جنوح الأحداث مجموعة من العوامل الداخلية مثل الاضطرابات النفسية أو النزاعات الأسرية، فضلاً عن العوامل الخارجية مثل تأثير الأقران والضغط الاجتماعي . عادةً ما يظهر هذا السلوك في سياقات تكون فيها التوجيهات الاجتماعية غير واضحة أو غائبة، مما يمنح الأحداث شعوراً بالعجز أو الاغتراب . وبذلك، يصبح الجنوح بمثابة آلية للبحث عن الهوية الذاتية أو التمرد على السلطة، وهو ما يتطلب فهماً دقيقاً للبيئة التي ينشأ فيها الفعل الانحرافي.

يتطلب التعرف على مفهوم الجنوح دراسة عميقة للسيناريوهات الاجتماعية والثقافية المحيطة بالشباب، إذ أن هذه البيئات تلعب دوراً حاسماً في تشكيل سلوكياتهم . ينبغي على الباحثين والمهنيين بالمجال العمل على تطوير استراتيجيات فعالة للتوجيه والمساعدة، بهدف معالجة الأسباب الجذرية للجنوح، وتحقيق التوازن بين احتياجات الأفراد ومتطلبات المجتمع . إن هذا التوجه لا يسهم فقط في تقليل

معدلات الجنوح، بل يعزز كذلك من مفهوم المساواة والعناية بالجيل الصاعد، مما ينعكس إيجاباً على النسيج الاجتماعي ككل.² (and , 2022 شريف عبد السلام)

أنواع الجنوح

تتنوع أنواع الجنوح بشكل واسع بناءً على السلوكيات والانحرافات المرتبطة بها، مما يعكس التعقيد المتنوع للسلوكيات البشرية وأسبابها. يعد "الجنوح" مفهوماً شاملاً يعبر عن انتهاك القوانين والمعايير الاجتماعية؛ حيث يمكن تصنيف هذه الانحرافات إلى عدة فئات رئيسية، تشمل الجناح المرتبطة بالجريمة، السلوكيات المتمردة، والمشكلات النفسية.

تتكون الفئة الأولى من الجناح المرتبطة بالجريمة، والتي تشمل السرقات والاعتداءات والعنف. وعادةً ما يتخطى مرتكبو هذه الأفعال الحدود القانونية والاجتماعية، مما يؤدي إلى تداعيات قانونية قد تمتد لتشمل عقوبات حبس أو تأهيل. يجسد هذا النوع من الجنوح التفاعل المعقد بين الظروف الاجتماعية والتحوليات النفسية؛ حيث أظهرت الدراسات أن العوامل البيئية مثل الفقر، وسوء المعاملة، وقلة الفرص التعليمية تلعب دوراً حاسماً في تزايد هذه الأنشطة الإجرامية بين الأحداث.

أما الفئة الثانية فتتناول السلوكيات المتمردة، والتي قد لا تكون بالضرورة جنحاً قانونية لكنها تعبر عن رفض بيئات معينة أو معايير مقبولة. تتضمن هذه السلوكيات مثل تعاطي المخدرات، الانحراف عن القيم الأسرية، والخروج على الأعراف المجتمعية. يحدث هذا النوع من السلوك عادةً في سياقات تربوية أو اجتماعية غير ملائمة، حيث يسعى الأحداث إلى إثبات هويتهم أو التعبير عن تمردهم تجاه القيم التقليدية.

بينما تختلف أنواع الجنوح في أشكالها وأسبابها، يبقى الارتباط بين العوامل النفسية والاجتماعية هو العامل المشترك الذي يعكس حاجة هذه المجموعة من الأفراد إلى الدعم والتوجيه. يتطلب معالجة هذه القضايا منهجاً شمولياً، يأخذ في الاعتبار الجوانب النفسية والاجتماعية لضمان إمكانية إعادة دمج هؤلاء الأفراد في المجتمع بصورة سليمة.³

مفهوم الحدث أو القاصر من منظور قانوني

يعتبر مفهوم الحدث أو القاصر من الوجهة القانونية محوراً هاماً يبرز التفاوت بين الممارسة القانونية والرعاية الاجتماعية. يعرف الحدث أو القاصر وفقاً للتشريعات المتعددة في العديد من الدول بأنه الفرد الذي لم يبلغ سن الرشد القانونية، والذي يختلف من دولة إلى أخرى، لكنه غالباً ما يتراوح بين 18 و 21 عاماً. هذه الفترة العمرية ليست فقط مرحلة انتقالية من الطفولة إلى الرشد، بل تشكل أيضاً فترة تنسم بزيادة الحساسية للعوامل الاجتماعية والنفسية، مما يستدعي اتخاذ تدابير قانونية خاصة لتوفير الحماية والتوجيه.

من منظور قانوني، يُظهر تعريف القاصر أهمية التركيز على حقوقه والتحديات المرافقة له. القاصر يمتلك حقوقاً محددة تميزه عن البالغين، حيث تتجلى هذه الحقوق في مجالات كالحق في التعليم والرعاية الصحية والتمتع بحياة آمنة. وتؤكد الأنظمة القانونية على ضرورة توفير بيئة تحمي القاصرين من الاستغلال والإساءة، مستندة إلى مبدأ حماية المصلحة الفضلى للحدث. في هذا السياق، تشكل القوانين المتعلقة بالقاصرين أدوات ضرورية ليس فقط لمعاقبة الجرائم التي يتعرضون لها، بل أيضاً لتأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع بطرق فعالة وصحية.

علاوة على ذلك، يتطلب فهم مفهوم القاصر من منظور قانوني المعرفة بما يتعلق بالأحكام المتعلقة بالمسؤولية الجنائية. يتسم القاصرون في العديد من الأنظمة القانونية بقدرة محدودة على تحمل المسؤولية القانونية، ما يعني أن الأفعال التي يرتكبونها يمكن أن تحظى بمعاملة مختلفة مقارنةً بالأفعال ذات الصلة بالشخصيات البالغة. يأتي ذلك في إطار السعي لتحقيق العدالة واستعادة المعايير الأخلاقية للمجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المختلفة التي قد تؤثر على تصرفاتهم. وهكذا، يتضح أن التعاطي مع قضية القاصرين يتطلب ملماً قانونياً دقيقاً يعكس توازناً بين حماية حقوقهم وفرض التزامات اجتماعية وأخلاقية للدفاع عن القيم المجتمعية.⁴

أسباب جنوح الأحداث

جنوح الأحداث هو ظاهرة معقدة تتأثر بعدد من العوامل، التي يمكن تصنيفها إلى اجتماعية، نفسية، واقتصادية. يشير استكشاف هذه الأسباب إلى أهمية فهم البيئة المحيطة بالشباب، حيث تلعب عوامل التنشئة الاجتماعية، والضغط الأسري، ونمط الحياة دوراً بارزاً في تكوين سلوكيات الأحداث ومواقفهم. فالأحداث الذين ينشأون في بيئات تعاني من تفكك الأسرة أو نقص الدعم الاجتماعي قد يكونون أكثر عرضة للجنوح، إذ تؤدي هذه الظروف إلى ارتفاع مستويات القلق وانخفاض تقدير الذات، ما يزيد من احتمالية انزلاقهم نحو سلوكيات غير اجتماعية.

على صعيد آخر، تستند العوامل النفسية إلى مجموعة من الاضطرابات السلوكية والعاطفية التي قد تجعل الأحداث أكثر عرضة للخطر. فقد أظهرت الدراسات أن يمكن أن تسهم (ADHD) الاكتئاب، والقلق، واضطراب نقص الانتباه مع فرط النشاط في زيادة احتمالية الجنوح. كما أن تكوين الهوية ومشاعر المراهقين تجاه الذات تلعب

دوراً حيوياً في هذا السياق، حيث يمكن أن تؤدي مشاعر العزلة أو الرفض إلى البحث عن الانتماء في أوساط غير صحية، مما يعزز هذا الاتجاه. وعلاوة على ذلك، تتقاطع هذه العوامل النفسية مع العوامل الاجتماعية، مما يزيد من تعقيد الأبعاد النفسية للأحداث الذين يعانون من مشكلات الأقران أو ضغوط المجتمع.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن ظروف الفقر وانعدام الفرص الاقتصادية ترسم صورة قاتمة قد تدفع الأحداث إلى اتخاذ قرارات متهوره. فالأحداث الذين يواجهون عدم الاستقرار المالي غالباً ما يشعرون بأنه لا توجد خيارات متاحة لهم، مما قد يبيث فيهم إحباطاً يدفعهم إلى الانخراط في سلوكيات مناهضة للمجتمع. كما أن تأثيرات البطالة، وتدني مستوى التعليم، والافتقار إلى الفرص المهنية تصب في مجرى هذه الظاهرة، حيث تمثل تلك العوامل المحفزات الأساسية لانحراف القيم الأخلاقية والاجتماعية في صفوف الشباب. بالتالي، فإن تحليل أسباب جنوح الأحداث يتطلب فهماً شاملاً وتعددية في التحليل؛ إذ لا يسعنا النظر إلى هذه الأسباب ككيانات مستقلة بل كعوامل تتفاعل معاً وتتداخل لخلق بيئة محفزة للجنوح). لويزا برنيري (أبو السعود and

1. العوامل الاجتماعية

تعد العوامل الاجتماعية من الأمور البالغة الأهمية التي تسهم في جنوح الأحداث، حيث تلعب البيئة الاجتماعية المحيطة بالشخص دوراً محورياً في تشكيل سلوكه واتجاهاته. من المعروف أن الأسرة تمثل الدعامه الأساسية لتنشئة الأفراد، وبالتالي فإن نوعية العلاقات الأسرية قد تسهم بشكل كبير في تكوين سلوكيات الجنوح. تشير الأبحاث إلى أن الأطفال الذين ينشئون في أسر تتسم بالانفصام أو

ضعف الرقابة الأبوية يميلون أكثر إلى ارتكاب الأفعال المنحرفة، حيث تعكس هذه الأسر ظروفًا اجتماعية قد تؤدي إلى شعور هؤلاء الأحداث بالحرمان العاطفي أو نقص القدوة السليمة.

تتجلى العوامل الاجتماعية أيضاً في تأثير الأصدقاء والمحيطين. فمجموعة الأقران يمكن أن تشكل قوة دافعة للأحداث نحو سلوكيات معينة، خصوصاً إذا كان هناك ضغط اجتماعي يتطلب منهم الانخراط في أنشطة غير قانونية أو مضرّة. يمكن أن يسهم الانتماء إلى جماعات تمارس سلوكيات منحرفة في تعزيز الرغبة في التمرد على القيم الاجتماعية السائدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمعات التي تعاني من مستويات عالية من الفقر والبطالة تنسم عادة بظروف قد تؤدي إلى زيادة معدلات جنوح الأحداث، إذ أن العوز المادي والفقر تُعيد تشكيل أولويات الأفراد وتجعلهم أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات غير مقبولة للحصول على الاحتياجات الأساسية.

علاوة على ذلك، تلعب المعايير الثقافية والتوقعات الاجتماعية دوراً في تشكيل النماذج السلوكية. فبعض المجتمعات قد تروج لقيم معينة تتبنى العنف أو عدم الاحترام كوسيلة لإحراز النجاح أو الهيمنة، مما يعزز من فرص جنوح الأحداث. لذا، يعد من الضروري أن نفهم كيف تتداخل هذه العوامل الاجتماعية مع غيرها من العوامل، مثل العوامل النفسية والاقتصادية، لتكوين صورة شاملة حول أسباب جنوح الأحداث. فالتصدي لهذه الظاهرة يتطلب استراتيجيات متكاملة تجمع بين رعاية الأسر، وتعزيز القيم الإيجابية ضمن المجتمعات، وتوفير بيئات داعمة تسهم في إعادة توجيه مسار الشباب نحو التحصيل العلمي والإيجابية المجتمعية.⁵

2. العوامل النفسية

تعتبر العوامل النفسية من أبرز المحددات التي تسهم في جنوح الأحداث، حيث تتداخل مجموعة من المشاعر والحالات النفسية لتعكس السلوكيات المنحرفة. من جهة، يمكن أن تساهم العوامل مثل اضطرابات المزاج، القلق، والاكتئاب في إنتاج ميول عدوانية أو منعزلة، مما يؤثر سلباً على قدرة الفرد على التفاعل مع بيئته. على سبيل المثال، الأفراد الذين يعانون من نقص في احترام الذات أو من تجارب سابقة مؤلمة قد يلجأون إلى سلوكيات عنيفة أو خارجة عن القانون كوسيلة للتعبير عن مشاعرهم الداخلية أو كوسيلة للهروب من واقعهم المُعقّد.

علاوة على ذلك، تعد تجارب الطفولة المبكرة من العوامل النفسية الهامة المرتبطة بجنوح الأحداث. يشير العديد من الباحثين إلى أن التعرض للعنف الأسري أو الإهمال العاطفي يُمكن أن يؤدي إلى تطور مشاعر الافتقار للأمان والانتماء. هذه المشاعر من الممكن أن تتطور إلى سلوكيات متمرّدة أو منحرفة كنتيجة للإحباط الناتج عن غياب الرفاهية النفسية. كما أن البيئة الاجتماعية القاسية أو الانتقادات المتكررة قد تسهم في تعزيز مشاعر العزلة وعدم الجدوى لدى الشباب، مما يوجههم نحو اختيار سلوكيات خطيرة.

في هذا السياق، يُعتبر الوعي العاطفي مهماً، إذ أن الأفراد الذين يمتلكون قدرة محدودة على التعرف على عواطفهم أو تنظيمها قد يجدون صعوبة في التعامل مع الضغوط النفسية. لذا، تبرز الحاجة إلى استراتيجيات وقائية وعلاجية من شأنها تعزيز الصحة النفسية للشباب، مما يمنعهم بالتالي من الانزلاق نحو السلوكيات المنحرفة. وتعتبر برامج الدعم النفسي والتدخل المبكر أموراً حيوية، حيث يمكن أن تسهم في

تغيير المسارات السلوكية لهؤلاء الأفراد، وتحقيق المزيد من الاستقرار النفسي والاجتماعي.⁶

3. العوامل الاقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية من الروافع الحاسمة التي تؤثر على جنوح الأحداث، حيث تلعب الظروف الاقتصادية دوراً محورياً في تشكيل الاتجاهات السلوكية للشباب. تشير الدراسات إلى أن الفقر والبطالة والحرمان الاقتصادي يمكن أن تسهم في خلق بيئة من اليأس والإحباط بين الشباب، مما يزيد من فرص انحرافهم عن السلوكيات المقبولة اجتماعياً. في المجتمعات التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، يصبح الشباب أكثر عرضة للانخراط في أنشطة غير قانونية كوسيلة للبقاء أو الحصول على المواد الأساسية. يواجه هؤلاء الأحداث تحديات تكمن في نقص التعليم والفرص، مما يحد من إقدامهم على مسارات إيجابية ومستدامة لتحقيق النجاح.

علاوة على ذلك، تؤثر السياسات الاقتصادية والعوامل الهيكلية، مثل توزيع الثروة والفرص في المجتمع، بشكل كبير على سلوك الشباب. في السياقات حيث تكون الفجوات الاقتصادية والاجتماعية واسعة، يشعر الأفراد بنقص في الانتماء والفرص، مما يدفع بعضهم إلى النظر إلى الجريمة كخيار لتحقيق مكاسب مالية سريعة. تعكس هذه الظواهر أيضاً انعدام الثقة بالنظام الاقتصادي وبالفرص المتاحة، مما يضيف بعداً نفسياً إلى العوامل الاقتصادية. إلى جانب ذلك، فإن التوجهات نحو الاستهلاك المفرط واستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية، التي تروج لنمط حياة معين، يمكن أن تعزز كذلك من الشعور بالحرمان بين هؤلاء الشباب، مما يؤدي إلى تطور سلوكيات منافية للمجتمع.

كذلك، تشير الدراسات إلى أن العوامل الاقتصادية قد تتفاعل مع العوامل الاجتماعية والنفسية لتكوين مزيج معقد من الدوافع التي تؤدي إلى جنوح الأحداث . فعندما يتعرض الشاب لضغوط اقتصادية تضاف إلى تأثيرات اجتماعية سلبية، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تدهور صحتهم النفسية وزيادة احتمالية انغماسهم في عوالم الجريمة . لذلك، من الضروري أن يكون هناك تركيز أكبر على تطوير استراتيجيات وقائية تشمل تحسين الظروف الاقتصادية وتعزيز التعليم وفهم تأثير العوامل الاقتصادية على سلوك الشباب.⁷

المفاهيم النظرية لجنوح الأحداث

تتضمن المفاهيم النظرية لجنوح الأحداث مجموعة من الفرضيات التي تسعى إلى تفسير السلوكيات المنحرفة لدى الشباب، مع التركيز على العوامل الاجتماعية والنفسية التي قد تؤدي إلى تلك الظواهر . تعتبر نظرية التعلم الاجتماعي واحدة من أهم هذه النظريات، حيث تقترح أن الأفراد يتعلمون السلوكيات من خلال الملاحظة والمحاكاة، وتأثير نماذج البلوغ والأقران . في السياق التربوي، يتم تعزيز بعض السلوكيات المنحرفة عبر وسائل الإعلام، أو أصدقاء السوء، مما يسهم في تطور جنوح الأحداث . وبذلك، يعتبر تعزيز القيم الإيجابية وتوفير نماذج سلوكية ملائمة أمراً جوهرياً للحد من هذا النوع من الجنح.

أما بالنسبة لنظرية الضغط الاجتماعي، فهي تعكس فكرة أن الأفراد قد يتعرضون لضغوط من داخل جماعاتهم أو من البيئة المحيطة بهم، مما يدفعهم إلى اتخاذ خيارات منحرفة . يتضح ذلك بشكل خاص في الأوساط التي تعطي من شأن القوة أو المال، إضافة إلى الثقافة التي تشمل الإقدام على سلوكيات غير مقبولة كوسيلة

لإثبات الذات وكسب القبول الاجتماعي. وبالتالي، فإن التعرف على هذه الضغوط وفهمها يساهمان في وضع استراتيجيات فعالة للتدخل ومعالجة السلوكيات المنحرفة.

تشير نظرية الفوضى في جنوح الأحداث إلى أن الأحداث غير القابلة للتنبؤ والتجارب الصادمة قد تؤدي إلى تغيرات جذرية في المشاعر والسلوكيات. تعكس هذه النظرية تنوع ردود الفعل الإنسانية أمام مواقف القلق والضغط النفسي، مما يساهم في ظهور أنماط سلوكية غير متوقعة. يتيح ذلك تسليط الضوء على ضرورة معالجة جذور الفوضى النفسية والاجتماعية كجزء من البرامج العلاجية الشاملة، وبالتالي، تكون هذه النظريات مجتمعة قادرة على تشكيل فهماً أعمق لجنوح الأحداث، بما يساهم في تحسين استراتيجيات التدخل والتقليل من حدة الظاهرة.

1. نظرية التعلم الاجتماعي

تشير نظرية التعلم الاجتماعي، التي أسسها العالم النفسي المعروف ألبرت باندورا، إلى الطريقة المعقدة التي يتعلم بها الأفراد سلوكيات جديدة من خلال مراقبة وتحاكي الآخرين بشكل مباشر. هذا النوع من التعلم يحدث في سياقات اجتماعية متعددة ومعقدة داخل المجتمع، وقد أصبح محورياً ومهماً للغاية في فهم كيفية تشكل سلوكيات جنوح الأحداث والمراهقين الذين يمثلون جزءاً حيوياً من أي مجتمع. يعتمد هذا النموذج في أساسه على فكرة مفادها أن الأطفال والشباب يتعرضون بشكل يومي لنماذج سلوكية متعددة من المحيطين بهم، سواء كان ذلك من خلال الأسرة المباشرة أو الأقران في المدرسة أو وسائل الإعلام المختلفة، التي تلعب دوراً حيوياً في تشكيل هذه السلوكيات بشكل عميق. ومن خلال عمليات الملاحظة والتقليد، يعتمد الأفراد إلى استنساخ السلوكيات التي يرونها، متأثرين بعوامل متنوعة ومعقدة تلعب دوراً بارزاً

في هذه العملية، مثل تعزيز تلك السلوكيات أو الردود المترتبة عليها والتي تترافق مع تلك السلوكيات، مما يزيد من فاعلية التعلم. تتضمن جوانب نظرية التعلم الاجتماعي مجموعة من المكونات الرئيسية، مثل الانتباه والاحتفاظ ومحاكاة السلوك. أولاً، يجب على الفرد أن يكون قادراً على الانتباه إلى النموذج الذي يقدم السلوك، وهذا يتطلب أن يكون السلوك جذاباً أو ملائماً بشكل كبير للبيئة المحيطة به، بالإضافة إلى مدى تأثير النموذج في سياقه الاجتماعي والطريقة التي يبرز بها أمام الأفراد. بعد ذلك، يأتي دور الاحتفاظ، حيث يتم تخزين المعلومات المستخلصة عن السلوك في الذاكرة، مما يجعل الأفراد قادرين على استرجاع تلك المعلومات واستخدامها عند الحاجة في سياقات مختلفة ومتنوعة. أخيراً، تأتي مرحلة المحاكاة، حيث يقوم الأفراد بتطبيق السلوك الذي تعلموه وممارسته بفعالية في حياتهم اليومية. يعتبر التعزيز والعقاب من أهم المكونات المؤثرة في هذه العملية، حيث إن النجاح أو الفشل في تنفيذ سلوك معين يؤثر بشكل كبير وملحوظ على رغبة الفرد في تكرار ذلك السلوك في المستقبل والتعامل معه بطرق مختلفة. تتطلب دراسة جنوح الأحداث فحصاً دقيقاً وشاملاً لكيفية تأثير الأقران والنماذج السلوكية في حياة الشباب، وكيفية التفاعل بينهم بطرق تؤثر على سلوكياتهم. تشير الأبحاث العلمية المتخصصة إلى أن الأحداث الذين يحيط بهم نماذج تعزز من السلوكيات السلبية، مثل تعاطي المخدرات أو السلوك العنيف، يكونون غالباً أكثر عرضة لتبني مثل هذه السلوكيات بأنفسهم في النهاية، مما يزيد من تعقيد المسألة. وبذلك، تصبح نظرية التعلم الاجتماعي أداة تحليلية قيمة جداً تساعد في فهم الجوانب العديدة لجنوح الأحداث، حيث تسلط الضوء على العلاقة المعقدة والتفاعلية بين التعلم من خلال الملاحظة، والسياقات الاجتماعية المتنوعة، وتأثيرات البيئة المحيطة المختلفة على اتخاذ القرارات السلوكية التي تؤثر في مسار حياتهم.⁸

2. نظرية الضغط الاجتماعي

تعكس نظرية الضغط الاجتماعي الأبعاد المعقدة والمتعددة للتأثيرات الخارجية التي يتعرض لها الأفراد، وخصوصاً المراهقين، في سياق سلوكياتهم وتوجهاتهم . تستند هذه النظرية إلى فكرة أساسية مفادها أن الأفراد غالباً ما يتعرضون لمؤثرات أو أقرانهم، وهذه المؤثرات تؤثر بشكل جوهري على قناعاتهم peers قوية من وسلوكياتهم .تتضمن هذه المؤثرات مزيجاً من الضغوط المباشرة وغير المباشرة، سواء كانت تلك الضغوط تتعلق بالسلوكيات الإيجابية أو السلبية .من خلال هذه العدسة التحليلية، يمكن فهم كيف يمكن أن يقود ضغط الأقران الشباب إلى الانحراف، حيث يتجه المراهقون في بعض الأحيان نحو سلوكيات تعتبر غير مقبولة اجتماعياً، وذلك رغبةً في تحقيق القبول من المجموعة التي ينتمون إليها .تتجلى آليات الضغط الاجتماعي بشكل واضح في سياقات محددة، مثل المجموعات المدرسية أو المجتمعات المحلية أو حتى داخل العائلة .وأكثر ما يتجلى زرع هذا الضغط هو الحاجة إلى الشعور بالانتماء؛ فالجميع يسعى لتلبية توقعات المجموعة المحيطة به .على سبيل المثال، قد يختار مراهق لمواجهة الضغوط الاجتماعية تناول المخدرات أو الانخراط في أنشطة غير قانونية بهدف تحسين صورته أمام أقرانه .وقد يتهاون في التفكير في العواقب، حتى وإن كان هذا الخيار يتعارض مع قيمه الشخصية وأخلاقياته .يعكس هذا السلوك تفاعلاً معقدًا بين القوى الداخلية، والتي تشمل الهوية الشخصية والتقدير الذاتي، وبين القوى الخارجية، التي تجسد معايير ومفاهيم المجموعة وتوقعاتها .علاوة على ذلك، تظهر الدراسات أن ضغط الأقران لا يتوقف عند النشاطات السلبية فقط؛ بل يمكن أن يتجلى أيضاً في تعزيز السلوك الإيجابي، مثل الانخراط في الأنشطة المجتمعية أو المحافظة على مستوى عالٍ من الأداء الأكاديمي .وبالتالي، يمكن اعتبار

ضغط الأقران سبباً ذي حدين؛ حيث إنه يكون قادراً على توجيه الأفراد نحو مسارات مختلفة وقرارات متعددة، ومعالجة الاستخدامات الإيجابية والسلبية للضغط الاجتماعي. وهذا الأمر يتطلب فهماً دقيقاً للعوامل التي تسهم في الانحراف في سلوكيات الأحداث والتحديات التي يواجهونها في مختلف الظروف. بناءً على ذلك، فإن دراسة الضغط الاجتماعي تفتح آفاقاً متعددة في مجال فهم الجنوح والسلوكيات المنحرفة، مما يستدعي الاستعانة باستراتيجيات تدخل ملائمة ومناسبة لمواجهة هذه الظاهرة السلبية. يتطلب توجيه الشباب نحو خيارات أفضل تسهم في تمتيهم الشخصية والاجتماعية، والمساعدة في بناء مجتمع متوازن يدعم الأفراد في مواجهة هذه التحديات. ينبغي أن يتم تكريس الجهود لفهم ديناميكيات الضغط الاجتماعي ولتعزيز العوامل الإيجابية التي تدفع الأفراد، خاصة المراهقين، نحو التصرف بطرق تعود بالنفع على مجتمعهم وعلى أنفسهم.⁹

3. نظرية الفوضى

تتطلب نظرية الفوضى من فهم عميق ودقيق للأنظمة المعقدة وديناميكيات سلوك البشر، بحيث تتشابه وتتعدد العوامل الاجتماعية والنفسية والبيئية في تداخل متعدد الأبعاد. هذا التداخل المعقد يخلق صعوبة كبيرة، بل ويجعل أحياناً التنبؤ بالسلوك الفردي للأشخاص تحدياً حقيقياً، خاصةً في ظل ظروف قاسية أو متغيرة باستمرار. تعتبر هذه النظرية بمثابة نافذة لفهم كيفية تأثير الأحداث السلوكية، بما في ذلك جنوح الأحداث، والتي قد لا تنجم فقط عن تراكم عوامل سلبية متعددة، بل يمكن أن تحدث أيضاً نتيجة لتفاعل غير خطي معقد بين مجموعة من المتغيرات. بمعنى آخر، قد يتمخض عن تغيير صغير أو طفيف في العوامل المؤثرة، وتأثيراتها المتعددة، نتائج سلبية كبيرة، وهو ما يُعرف بمفهوم "نظرية الفوضى الإيجابية والسلبية". يشير مفهوم

عدم الاستقرار، الذي يعد أحد الأعمدة الأساسية لهذه النظرية، بشكل خاص إلى قدرة النظام على التكيف بطريقة فعالة مع الضغوط المتزايدة والمشكلات المختلفة التي قد تواجهه. في هذا الإطار، يظهر عدد من العوامل المتعددة التي تساهم في جنوح الأحداث، حيث تلعب البيئة الأسرية والضغوط الاجتماعية دوراً بالغ الأهمية، إذ يمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى فوضى سلوكية خطيرة عندما تتفاعل مع معايير أو توقعات مجتمعية غير متوافقة مع الوضوح الراهن. وبالتالي، من الممكن جداً أن يؤدي التعرض لمواقف مختلفة أو بيئات متوترة، إلى جانب التأثيرات الاجتماعية وسوء التصور، إلى ظهور سلوكيات منحرفة تتجاوز الحدود المقبولة والمعتادة. في هذا الإطار، تتجلى أهمية الفهم الفوضوي للأحداث بشكل واضح وكبير، حيث يقدم إطاراً شاملاً يفسر بما لا يدع مجالاً للشك كيف يمكن أن تسهم العوامل المتعددة في تعزيز أو تقويض قدرة الأفراد على ضبط النفس. عندما يتم تناول جوانب محددة من نظرية الفوضى في سياق جنوح الأحداث، نجد أنه غالباً ما لا يكون هناك نمط ثابت أو خطي يحدد وقوع الجنوح، بل إن الفوضى الناجمة عن التفاعلات المستمرة والمعقدة بين الأفراد والمجتمعات تمنحنا رؤى متعددة الأبعاد وفهماً أعمق حول كيفية تشكل سلوكيات منحرفة وغير تقليدية. ولذلك، يُعتبر التحليل الفوضوي أداة قوية للتفكير النقدي في السياسات الاجتماعية، حيث يُسلط الضوء بشكل واضح على ضرورة استيعاب وتقدير التعقيد عند التعامل مع ظواهر اجتماعية معقدة مثل جنوح الأحداث، التي تتطلب طرُقاً وفهماً غير تقليديين. إن التعرف على الطبيعة الفوضوية للسلوك الإنساني يتطلب اتباع مقاربة شاملة ومعقدة تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المحيطة، مما يساهم بدوره في تطوير استراتيجيات تدعم التدخلات الفعالة لمكافحة جنوح الأحداث وتحقيق نتائج إيجابية مستدامة تنعكس على المجتمع ككل. ومن خلال

هذا المنظور، يمكن صياغة سياسات تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف والاستجابة للتغيرات المفاجئة في الظروف الاجتماعية، مما يعزز من فعالية الاستراتيجيات المعتمدة في مجال الوقاية والتوجيه.¹⁰

خصائص الأحداث الجانحين

تعتبر خصائص الأحداث الجانحين موضوعاً معقداً يتطلب دراسة شاملة لمجموعة من العناصر النفسية والاجتماعية التي تساهم في تشكيل سلوكياتهم. يُعرف الحدث الجانح بكونه شاباً أو فتاة تميل إلى الانخراط في سلوكيات تعدّ مخالفة للقوانين أو المعايير الاجتماعية السائدة. السلوكيات المنحرفة التي تُظهرها هذه الفئة غالباً ما تكون متعددة ومتنوعة، حيث تشمل العنف، السرقة، التعاطي للمخدرات، والتخريب، وتظهر في سياقات مختلفة تتراوح بين الأسرة والمدرسة والمجتمع الأوسع. يُعتقد أن هذه السلوكيات تعكس صراعاً داخلياً أو استجابة لضغوطات خارجية، مما يستدعي ضرورة التعرف على الأسباب الكامنة ورائها.

تتسم السمات النفسية للأحداث الجانحين بتعقيدها وعلاقتها الوثيقة بالسياق الاجتماعي الذي يعيشه الفرد. فمن الملاحظ أن العديد من هؤلاء الأحداث يظهرون مستويات مرتفعة من التوتر والقلق، والتي يمكن أن تكون ناتجة عن تجارب سلبية مثل الإهمال الأسري أو الفقر. علاوة على ذلك، يمكن أن تساهم في تعزيز السلوكيات المنحرفة عوامل مثل تدني مستوى الذكاء الاجتماعي، وعدم القدرة على تكوين هذه السمات النفسية غالباً ما تُصعب من عملية التكيف. peers. علاقات فعالة مع الاجتماعي، مما يقود إلى انخراطهم بشكل أكبر في الشبكات السلبية التي تعزز من سلوكياتهم.

إن فهم خصائص الأحداث الجانحين، بالسلوكيات المنحرفة والسمات النفسية، يسهم في تطوير استراتيجيات فعالة للتدخل والعلاج. يتطلب الأمر دمج مقاربات متعددة تشمل الأسرة، التعليم، والرعاية النفسية لضمان معالجة شاملة للجوانب المختلفة لتصرفات الأحداث الجانحين. يتحقق ذلك من خلال تقديم بيئات دعم تشجع على الحوار وتطوير مهارات جديدة، مما يساعد على إعادة توجيه تلك الطاقات السلبية نحو مسارات إيجابية. إن تعزيز الوعي المجتمعي بأنماط السلوك هذه يعد خطوة أساسية باتجاه توفير محتوى توعوي يساهم في الحد من حالات الجنوح بين الشباب.

1. السلوكيات المنحرفة

تُعتبر السلوكيات المنحرفة ظاهرة معقدة تتداخل فيها العديد من العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية. تشير السلوكيات المنحرفة، أو تلك الأفعال التي تتعارض مع المعايير المجتمعية المقبولة، إلى ممارسات قد تتراوح بين التهور البسيط إلى الجرائم الخطيرة. هذه السلوكيات تتجلى بشكل واضح بين الفئات العمرية المختلفة، ولكنها غالباً ما تكون ملحوظة بشكل خاص في مرحلة المراهقة، حيث يسعى الأفراد إلى استكشاف الهوية وبناء العلاقات الاجتماعية. يتأثر سلوك المراهقين بعوامل متعددة، منها الاستجابة للضغوط الاجتماعية، والرغبة في إثبات الذات، والتأثر بالبيئة الأسرية والصدقات.

تظهر السلوكيات المنحرفة عبر مجموعة متنوعة من الأشكال مثل السرقة، تعاطي المخدرات، أو حتى التصرفات العنيفة، والتي يمكن أن تتجم عن العديد من المحفزات. من بين هذه المحفزات، قد يلعب عدم وجود إرشادات أسرية واضحة أو

نماذج سلوكية إيجابية دوراً كبيراً في توجيه المراهقين نحو مسارات سلبية. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر المشاكل النفسية مثل الاكتئاب والقلق من العوامل الدافعة الرئيسية، حيث ينخرط بعض الأفراد في سلوكيات منحرفة كآلية للهروب من الضغوط النفسية أو كوسيلة للتنفيس عن مشاعرهم.

علاوة على ذلك، يُظهر البحث أن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الفقر والتمييز، تلعب دوراً محورياً في تشكيل هذه السلوكيات. إذ يمكن أن تؤدي الظروف الاجتماعية غير المستقرة إلى عدم وجود فرص تعليمية وعملية مفرحة، مما يدفع الشباب إلى البحث عن بدائل قد تكون غير قانونية لتحقيق طموحاتهم. لذا، فإن فهم السلوكيات المنحرفة يتطلب مقاربة شاملة تتأمل في الجوانب النفسية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر على الشباب، مع التركيز على كيفية تقديم الدعم والتوجيه اللازمين لهؤلاء الأفراد لتعزيز سلوكياتهم الإيجابية واستعادة مسارهم نحو التوازن الاجتماعي والنفسي.

2. السمات النفسية

تتجلى السمات النفسية للأحداث الجانحين في مجموعة من الخصائص التي تؤثر على سلوكهم واستجاباتهم الاجتماعية. وعادةً ما يرتبط هذا السلوك النفسي بمركبات معقدة من العواطف، الفهم الإدراكي، والشخصية. تشير الأبحاث النفسية إلى أن الأحداث الجانحين يميلون إلى إظهار درجات مرتفعة من العصابية، وهي حالة نفسية تجسّد القلق والانفعالات المفرطة. هذا القلق قد يتجلى في سلوكيات عدوانية، أو انسحابية، مما يخلق حلقة مفرغة تؤدي إلى تعزيز تجاربهم السلبية وزيادة الاضطراب النفسي.

إضافةً إلى ذلك، يظهر عند العديد من هذه الفئة اضطرابات في الهوية الذاتية وقدرة محدودة على التعاطف. قد يؤدي هذا إلى صعوبة في تكوين علاقات صحية، حيث يتركز شعورهم حول الذات بصفة متزايدة مما يجعل من الصعب عليهم فهم مشاعر الآخرين. كما أن الظروف الاجتماعية والبيئية تلعب دوراً محورياً في تشكيل هذه السمات النفسية. فالتعرض للعنف المنزلي، أو الفقر، أو التنشئة الأسرية غير السليمة، قد يسهم في تطوير نمط شخصي يتسم بالعدوانية أو تراجع المستوى العاطفي، مما يعاني منه هؤلاء الأفراد في مراحل حياتهم المختلفة.

إلى جانب ذلك، يتصف معظم الأحداث الجانحين بنقص في المهارات الاجتماعية. هذه المهارات، التي تشمل القدرة على إدارة العلاقات الشخصية، وحل النزاعات بطريقة بناءة، يشعر بعضهم بعدم الثقة في محيطهم، مما يؤدي إلى تفاقم مشاعر العزلة والخوف. تتداخل هذه السمات النفسية لتعزز سلوكيات الجنوح وتعيق جهود الإصلاح والتغيير الإيجابي. وبالتالي، فإن فهم هذه الخصائص النفسية يمثل خطوة حاسمة في تصميم استراتيجيات تدخّل فعالة، تهدف إلى إعادة تأهيل هؤلاء الأفراد وتمكينهم من بناء هوية إيجابية وتعزيز قدرتهم على الاندماج في المجتمع بشكل صحي ومستدام.

خاتمة

تعتبر جنوح الأحداث ظاهرة مجتمعية معقدة تتداخل فيها مجموعة من العوامل الاجتماعية والنفسية والبيئية، مما يستدعي التعمق في فهمها من أجل تحديد آليات الوقاية والتدخل الفعال. من خلال تحليل جوانب هذا الموضوع، يتضح أن الانحراف السلوكي لدى الأحداث غالباً ما يكون نتاجاً لتفاعل مجموعة من العوامل، بما في ذلك

السياقات الأسرية، ونمط التربية، والبيئة الاجتماعية المحيطة .يتطلب التصدي لهذه الظاهرة الفهم العميق للمسارات التي تتشكل من خلالها، مع التركيز على الدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية والثقافية في توجيه سلوكيات الشباب.

علاوة على ذلك، تظهر الحاجة إلى تبني مقاربات شاملة تعزز من فرص الوقاية والعلاج، مما يتطلب توسيع دائرة التعاون بين الجهات المعنية، بما في ذلك المدارس، والمؤسسات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني .إن العمل على توفير البيئات الداعمة والشاملة، بالإضافة إلى برامج التثقيف والتوعية، يمكن أن يلعب دوراً حيوياً في تقليل معدلات جنوح الأحداث .كما أن تعزيز المهارات الحياتية والثقة بالنفس لدى الشباب يعد من الاستراتيجيات الأساسية في هذا السياق.

في الختام، لا يمكن النظر إلى جنوح الأحداث كظاهرة منعزلة، بل يجدر بها أن تُفهم في إطار المحيط الاجتماعي والسياسي الذي يؤثر في سلوكياتهم .يتطلب التغلب على هذه الظاهرة النسق التنموي الشامل وتحقيق التنمية المستدامة التي تراعي جميع جوانب حياة الشباب .لذا، يستدعي الأمر من جميع الفاعلين في المجتمع، من أكاديميين وصناع سياسات وممارسين، العمل جنباً إلى جنب لتطوير استراتيجيات فعالة تعالج الأسباب الجذرية لجنوح الأحداث، مستنديين إلى دراسات وبحوث علمية تدعم هذه الجهود.

قضاء الأحداث في الاتفاقيات الدولية وقانون حماية الطفل في الجزائر

مقدمة

يعد نظام قضاء الأحداث حامياً أساسياً لحقوق الطفل، وتشارك معظم البلدان في نوع ما من أنظمة قضاء الأحداث المستتيرة بالمعايير الدولية. وتوفر التوصيات فلسفة شاملة لحماية حقوق الطفل بصفة عامة، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بمعاملتهم من قبل وكالات إنفاذ القانون والمحاكم وأي شكل من أشكال الرعاية الاحتجازية أو البديلة. إن إعادة تأهيل الجانحين وإعادة إدماجهم هي الأهداف ذات الأولوية، والدعوة إلى بدائل للسجن هي إحدى الوسائل التي تخدم هذه الأهداف. ولهذه الغاية، توضح المبادئ التوجيهية حقوق الطفل في الحجز/ الإيداع وفي المجتمع. وتشمل هذه الحقوق، على سبيل المثال لا الحصر، الحق في الحصول على محامٍ وفحص طبي مستقل في الوقت المناسب، والعلاج الفردي والاتصال بالأسرة، فضلاً عن إصدار حكم عادل في غضون فترة زمنية معقولة.

وتعتبر الوقاية جانباً مهماً في أي نظام وطني لقضاء الأحداث. وفي هذا الصدد، توضح المبادئ التوجيهية مبدأ الوقاية على أنه يشمل الجهود الموجهة إلى تحسين الظروف البيئية والمجتمعية للأفراد أو الجماعات المعرضين لخطر ظهور علامات السلوك المعادي للمجتمع. وقد تتخذ هذه الجهود المجتمعية نهج الرعاية والسيطرة على حد سواء. وينبغي أن تقتزن فرص التعليم والتدريب بتدابير دعم الأسرة (والتي يمكن أن تهدف أيضاً إلى علاج الخلل في سلوك الوالدين). تتعكس أهمية النهج ذات الطابع الأسري وفكرة أن المرافق السكنية يجب أن تكون الملاذ الأخير في الخيار

الذي تم اختياره لعرض التجربة. ويلى ذلك لمحة عامة عن بعض الاعتبارات البارزة والأمثلة الأكثر دلالة على الدروس التي قد تكون ذات صلة ليس فقط بولاية قضائية واحدة ولكن أيضاً بالولايات القضائية الأخرى التي تفكر في مبادرات مماثلة. لقد تم التأكيد في ديباجة الاتفاقية على أن "الأسرة، باعتبارها المجموعة الأساسية في المجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها ولا سيما الأطفال، ينبغي أن توفر لها الحماية والمساعدة اللازمتين حتى تتمكن من تحمل مسؤولياتها بالكامل داخل المجتمع". وثمة ميل إلى الإفراط في الاعتماد على الاستجابات القائمة على المرافق، اعتقاداً بأن القدرات والموارد الفردية للأسر غير كافية لوقف ظهور أو استمرار جنوح الأحداث أو السلوك العام المعادي للمجتمع، الذي يظهر بطرق لا يمكن معالجتها بشكل مناسب أو كاف في النظم الأسرية أو المجتمعية القائمة.

الخلفية التاريخية لقضاء الأحداث

جاء الزخم الأولي لحركة الإصلاح في الثمانينيات من تقارير مؤثرة عن محنة الأطفال من قبل المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية، وكذلك من قبل المنظمات غير الحكومية. وواجهت هذه الحملات الحكومات بأدلة صارخة على الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في المؤسسات ونظام العدالة، وسلطت الضوء على استغلال الأطفال في العمل، ومحنة الأطفال في النزاعات المسلحة، والنظرة إلى أطفال الشوارع كمجرمين. 11 لم ترق هذه الجهود إلى مستوى التوقعات، فقد أدت هذه الجهود إلى زيادة الوعي بقضايا الأطفال دون أن تسفر عن تغييرات ملموسة في المواقف والسياسات تجاه الأطفال. وبالتالي، أعاققت قوة الدفع التحفيزية في الثمانينيات أعمال حقوق الطفل، مما جعل اتفاقية حقوق الطفل حملة عقيمة وبلا أنياب.

وقد بذلت جهود متضافرة لتعزيز إعمال حقوق الطفل وتطبيق الإطار القانوني والسياسي والمؤسسي ذي الصلة، ومن الأمثلة على ذلك مبادرات تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل التي قامت بها مختلف المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.12 وقد تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالتوعية بحقوق الطفل والتغيير المؤسسي في أجزاء كثيرة من العالم؛ إلا أن إمكانات هذه الحقوق ظلت وهمية في أجزاء أخرى كثيرة. لم يضمن التصديق على الاتفاقية الإعمال الكامل لحقوق الطفل. وتشهد تجربة الجزائر منذ استقلالها في عام 1962 على هذه الحقيقة. فقد كانت الحكومة الجزائرية مدركة لأهمية مكافحة الجنوح، وخاصة جنوح الأحداث. ففي عام 1983، قدمت السلطات الجزائرية مشروع قانون لحماية الأحداث أمام المحكمة إلى البرلمان الجزائري. ومع ذلك، لم يتم اعتماد مشروع القانون وظل معطلاً. وبعد ثماني سنوات من صدور المراسيم ذات الصلة في أوائل عام 1987، تم اعتماد صك إنشاء محاكم الأحداث في عام 1995. وعلى العموم، يتوسع هذا الصك في الأحكام القانونية القائمة بشأن هذا الموضوع ويوضحها، في حين أنه من المستغرب أنه لم يخصص سوى مادة واحدة لأحكام جديدة. وعلى الرغم من الإطار القانوني المذكور أعلاه، إلا أن جنوح الأحداث لا يزال يقلق السلطات الجزائرية. ومن ثم، فإن الأساس المنطقي لهذه الدراسة هو تقديم رؤى جديدة فيما يتعلق بمسألتين. الأولى هي الحاجة إلى تحليل وتقييم كيفية فشل المحاولات السابقة لتعديل الإطار القانوني لقضاء الأحداث في الجزائر منذ عام 1962 وأسباب عدم تحقيق التعديل الدستوري العادل الذي كان من المفترض أن يراعي الاتفاقيات الدولية الملزمة للجزائر. وثانيهما دراسة الوعي بحقوق الطفل في الجزائر من خلال النظر في كيفية إدراك الأطفال لاتفاقية حقوق الطفل.

الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقضاء الأحداث

يشير قضاء الأحداث إلى مجال القانون الجنائي المتعلق بالأحداث. وفي العقود الأخيرة، حدث في العقود الأخيرة تحرك كبير نحو نظام دولي مستقل لقضاء الأحداث (إيفون كابوي، 2013). في ما يلي، الاتجاه الدولي بشأن قضاء الأحداث، يتم فحص الصكوك الدولية الرئيسية التي تغطي المجالات المتعلقة بقضاء الأحداث.

تبدو فكرة القانون الإنساني أو قانون الحرب حديثة نسبياً. فقد أدت المعاناة الهائلة للجنود الجرحى في الحروب النابليونية إلى قرار حكومات أوروبا بعقد مؤتمر حكومي دولي للنظر في السبل التي يمكن من خلالها تخفيف معاناة الجنود والبحارة والطيارين الجرحى. نتج عن ذلك اعتماد اتفاقية جنيف (1864). لم تؤثر اتفاقية جنيف الأولى على الأطفال

كان إنشاء آلية لحماية الطفل نتيجة للحرب العالمية الأولى. وبعد الثورة الروسية في عام 1917، وضعت مسألة رعاية الطفل على جدول أعمال مؤتمر حكومي دولي عُقد في جنيف عام 1924. واعتمدت عصبة الأمم في هذا المؤتمر أول إعلان لحقوق الطفل. وقد أكد الإعلان على أن الأطفال لا يمكن أن ينموا جسدياً ومعنوياً وعقلياً إلا إذا تمكنوا من الاستفادة من الضمان الاجتماعي والحماية القانونية. وقد اتخذت تدابير خاصة قليلة جداً لحماية الأطفال. ولم يكن لدى العديد من البلدان حتى الآن تشريعات خاصة بحماية الطفل أو لم يكن لديها سوى عدد قليل جداً من الموظفين لوضع أي تدابير موضع التنفيذ. ومن ناحية أخرى، كانت بعض البلدان، وخاصة فرنسا وإنجلترا، شجاعة بما فيه الكفاية لإنشاء خدمات مفصلة لرعاية الطفل. ومع ذلك، لم يكن للإعلان ولا لمشاركة عصبة الأمم تأثير على الدول.

وعلى هذا الأساس تأسست الأمم المتحدة وتولت إعلان حقوق الطفل. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، اعتمدت الجمعية العامة الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أشار إلى الحاجة إلى اتفاقية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الصكوك الدولية.

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل

يعرف الطفل بأنه إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، وهو نفس التعريف المنصوص عليه في المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. في السابع والعشرين من يوليو 1995، صادقت الجمعية الوطنية على اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1988، وأصبح هذا القانون نافذاً رسمياً بصدور المرسوم في الأول من أغسطس من نفس العام. توفر اتفاقية حقوق الطفل نصاً شاملاً لحقوق الطفل بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى الصعيد الدولي، اعتمدت الدول الأفريقية الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته في 11 يوليو 1990. ويعتبر الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته ميثاقاً ضخماً وشاملاً لحقوق الطفل الأفريقي. ومع ذلك، فقد أخذت الدول الأطراف في الاتفاقية على عاتقها التزامات بموجب القانون الدولي بإدراج أحكام الاتفاقية في القانون الوطني لبلدانها، والتعهد بأعلى مستوى من الصحة في مجال رفاية الطفل لجعل الحق في مصلحة الطفل الفضلى هو الأهم لغرض حماية الطفل. ويتناول الميثاق حقوق الطفل ويحدد حقوقه والتزاماته وواجباته، فضلاً عن واجب والتزام الدول بتعزيز وحماية وضمان هذه الحقوق بما

ينسجم مع حقوق والتزامات وواجبات الوالدين والأوصياء وغيرهم من البالغين في الأسرة والمجتمع 13.

وتنص المادة 40 كذلك على أن أي طفل يدعى أو يتهم بأنه مخالف للقانون الوطني يتمتع على الأقل بالحقوق الأساسية التالية: أ) افتراض براءته إلى أن تثبت إدانته؛ ب) أن يُبلغ بالجريمة المدعى ارتكابه لها؛ ج) أن تفصل في أمره دون إبطاء سلطة مختصة ومستقلة ومحيدة؛ د) ألا يُجبر على الإدلاء بشهادة تجرّمه؛ هـ) إذا ثبتت إدانته، يكون له الحق في الاستئناف أمام سلطة أعلى مختصة ومستقلة ونزيهة؛ و) أن يُمنح الحق في الاستعانة بمترجم شفوي إذا كان الطفل لا يفهم اللغة المستخدمة؛ ز) أن تُحترم خصوصيته خلال جميع مراحل الإجراءات. وتنص اتفاقية حقوق الطفل على أن تضع الدول الأطراف في الاتفاقية جميع التدابير اللازمة لتعزيز تطوير التشريعات والإجراءات والسلطات وإنشاء المؤسسات التي تنطبق بشكل خاص على الطفل المخالف للقانون أو الذي يدعى ارتكابه جريمة.

قواعد بيجين

تتعلق أحكام قواعد بيجين في المقام الأول بالجوانب الموضوعية لقضاء الأحداث. وهي تتضمن إعلاناً للمبادئ الأساسية بشأن حق الأطفال في نظام قضاء الأحداث وبشأن الأثر الذي ينبغي أن يترتب على ذلك في تشغيل النظم الوطنية لقضاء الأحداث. ويجري التركيز على الاستثناء والوقاية، وفي الوقت نفسه معالجة الشكاوى المتعلقة بالمعاملة غير الرسمية. وتتناول الأحكام التنفيذية بالتفصيل المبادئ الرئيسية، في حين تقدم توصيات بشأن ظروف الاحتجاز وتخصص القضاء. وقد أدت الطبيعة الشاملة للقواعد إلى انتشار تقييمات الامتثال لحقوق الطفل وتنفيذها من خلال تقييمات

الأثر العام. ولكن في نهاية المطاف، لا تزال هناك قضايا أوسع نطاقاً يجب معالجتها، مثل الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي والتمييز العرقي/القومي.

وتشمل قواعد بكيين ما يلي: المبادئ العامة؛ والنطاق العام لقضاء الأحداث؛ والتحويل؛ وتدابير التحقيق؛ والإجراءات؛ وإجراءات المحاكمة؛ والتصرفات والأحكام؛ ورصد التنفيذ؛ وظروف الاحتجاز. وقد أصبحت هذه القواعد المعيار الذهبي الدولي لقضاء الأحداث في نهاية القرن الماضي. وأوصى باتباع نهج قياسي لنظام قضاء الأحداث في ضوء أحكام قواعد بكيين. نظام قضاء الأحداث هو نظام فرعي من نظام العدالة الجنائية مصمم للأحداث الذين يُزعم أنهم ارتكبوا جريمة. وينبغي معاملتهم بشكل مختلف عن المجرمين البالغين. وينقسم نظام قضاء الأحداث إلى بُعدين: بُعد موضوعي وبُعد إجرائي. يتعلق البعد الموضوعي بالأسئلة التالية: من هو الحدث؟ وما الذي يعتبر من جرائم الأحداث؟ وهو يتسم في المقام الأول بسن المسؤولية الجنائية وعدم تجريم بعض الأفعال التي لا يعتبرها المجتمع أفعالاً غير مشروعة. ومجموعة ثانية من القواعد، يتم وضع الحقوق المختلفة للمتهم والمبادئ التوجيهية للمعاملة في ظل هذا النظام ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة في هذا النظام.

قواعد هافانا

في عام 1990، اعتمدت الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية بشأن إدارة قضاء الأحداث. وقد وضع هذه المبادئ التوجيهية فريق عامل مؤلف من ثمانية بلدان، من بينها الجزائر. تستند المبادئ التوجيهية إلى الرأي القائل بأن الطفل الذي يواجه مشكلة مع القانون هو طفل يجب أن يعامل بعناية ورأفة ويجب الحفاظ على كرامته. 14 إن

المبدأ الأساسي الذي تستند إليه المبادئ التوجيهية هو أن مستوى المعاملة الممنوحة للطفل يجب أن يكون دائماً أعلى من تلك الممنوحة للبالغين. يجب إعطاء الأولوية في المعاملة إلى التحويل من نظام قضاء الأحداث الرسمي. ويجب إيلاء الاعتبار لإنشاء نظام غير رسمي للتصرف في مرحلة ما قبل المحاكمة. يجب على كل ولاية أن تعتمد تدابير مناسبة لمنع جنوح الأحداث، والتي يمكن أن تشمل إنشاء نظام شرطة يتسم بالكفاءة والفعالية. 15 يجب أن يكون احتجاز الشرطة للأطفال لأقصر فترة ممكنة. يجب توعية الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون الذين هم على اتصال بالأطفال توعية قوية بمسؤولياتهم تجاه الأحداث وتدريبهم على توفير الرعاية والرفاهية. ويجب اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمان عدم تعريض الأحداث المحتجزين للحرمان من الحرية. ويجب أن تتوفر في جميع مراكز الشرطة مرافق خاصة للأحداث المحتجزين بعيداً عن أماكن احتجاز البالغين وغيرها من أماكن الاحتجاز.

وكلما أُلقي القبض على شخص أو احتجز أو صدر أمر بالحبس الاحتياطي أو الأمني، يجب إبلاغه فوراً بلغة يفهمها بأسباب القبض عليه أو احتجازه والسماح له بالاتصال فوراً بأسرته وبمستشاريه القانونيين. وعندما يقع الطفل تحت سن المسؤولية الجنائية الجديدة أو المعلنة حديثاً، يفترض أن الطفل بموجب القانون الجديد غير قادر على ارتكاب جريمة. يجب أن يكون الأخصائيون الاجتماعيون المدربون مسؤولين حصرياً عن خدمات المراقبة أو الإشراف عليها. يجب تجربة بدائل الاحتجاز أولاً. عندما يتم اعتقال طفل أو احتجازه، يطبق الحد الأدنى الموحد لمعايير المعاملة. ويجب إنشاء مؤسسات خاصة وتمويلها. ويجب أن تحدد في لوائح تنظيمية شروط الاحتجاز، وأن يكون هدفها إعادة التأهيل الاجتماعي وإعادة الاندماج في المجتمع. ويجب أن يكون الاحتجاز لأقصر فترة زمنية ضرورية.

قانون حماية الطفل في الجزائر

ملاحظات عامة

يعد قانون حماية الطفل في الجزائر، الصادر في 15 يوليو 2006، الصك القانوني الرئيسي المتعلق بقضاء الطفل. ويتضمن أحكاماً بشأن حقوق الطفل، بما في ذلك الأطفال في نزاع مع القانون وحقوقهم في هذا الصدد. وهو مطابق تقريباً لتشريعات عدالة الطفل في جنوب أفريقيا، إلا أنه لم يتم تنفيذه بعد.

حقوق الأطفال في نزاع مع القانون

يعامل الأطفال الذين يواجهون مشاكل أو في نزاع مع القانون أو يجب أن يعاملوا بطريقة تعزز إحساسهم بكرامتهم وقيمتهم وتعزز احترامهم والآخرين لهم وتعزز احترامهم للقانون. وترد الأحكام التالية في هذا الصدد:

- لا يجوز القبض على الطفل أو توقيفه إلا إذا كان الطفل متهماً بارتكاب جريمة خطيرة، ويجب أن يتم ذلك بطريقة "تقلل من معاناة" الطفل. لا يجوز احتجاز الطفل إلا كملاذ أخير. - وتتخذ سلطة الاحتجاز الخطوات اللازمة لضمان احتجاز الطفل لأقصر فترة ممكنة. - وفي حالة احتجاز الطفل، يجب أن يكون الاحتجاز في مكان بعيد عن مرأى ومسمع أي شخص بالغ محتجز لدى الشرطة، ولا يجوز احتجازه في أي مكان يحتجز فيه هذا الشخص البالغ. ويجب أن يوضع كل طفل، ما لم يكن محكوماً عليه بالاحتجاز في مدرسة إصلاحية، في مكان منفصل عن أي شخص بالغ متهم أو محكوم عليه. - ويجب عرض الطفل على المحكمة بأسرع وقت ممكن. وتكفل المحكمة التي تنتظر في القضية أن تتم إجراءاتها بطريقة غير رسمية

وبسيطة وميسرة وأن تتخذ جميع الخطوات اللازمة في حدود المعقول لتيسير الاتصال بالطفل. يجب معاملة الطفل بما يتناسب مع عمره ومستوى نضجه. - وينص على حق الطفل في التمثيل القانوني والمساعدة القانونية من قبل ممارس قانوني على نفقة الدولة كما في حالة الأطفال الضحايا. لا يجوز افتراض أن الطفل في نزاع مع القانون بحكم أنه يعتبر في حاجة إلى الرعاية والحماية، ولا يجوز معاملته على هذا النحو. وللتذكير، فإن نطاق تعريف قانون العقوبات للطفل يتوافق مع تعريف الطفل في معظم الصكوك الدولية المتعلقة بالأحداث، أي كل شخص يقل عمره عن 18 سنة.

الأحكام الرئيسية

وتعترف الاتفاقية الكاملة لحقوق الطفل (1989)، على المستوى العالمي، بحق الأطفال المخالفين للقانون في حماية حقوقهم داخل أسرهم وخارجها (المادة 40). وتذكر الاتفاقية بمبادئ عدم تجريم الطفولة وتوفير ضمانات للعمليات القانونية المتعلقة بالأطفال. إن التمييز العميق بين الجنسين أمر يجب التفكير فيه من أجل التغطية الكاملة للحقوق الأساسية للأطفال المحرومين. مع التأكيد على ضرورة تعزيز آليات الاستبعاد الاجتماعي التي تبقى بعض الأطفال خارج تغطية برامج اليونسيف الأوسع نطاقاً للأطفال المحتاجين، ويبقى أن نرى كيف يمكن معالجة مسألة الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة بشكل خاص على المستوى القانوني.

تُلزم الاتفاقية الدول الأطراف باعتبار الطفل المخالف للقانون الجنائي طفلاً بحاجة إلى الحماية والمساعدة لإعادة الإدماج. ويجب أن يكون لاهتمامات سلطات الدولة الأسبقية على الاستجابة للسلوك غير القانوني وتطبيق التدابير العقابية (المادة 40 [1]). وعلاوة على ذلك، تلزم الاتفاقية الدول الأطراف بتحديد السن الدنيا

للمسؤولية الجنائية أو "الحد الأدنى للمسؤولية الجنائية" مع مراعاة سن الطفل ونضجه وسلوكه (المادة 40 [3] [أ]). وينبغي لاتفاقية حقوق الطفل أن تعزز المنظور الخارجي الضاغط، بدلاً من أن تكرر. وبالتالي، ينبغي أن تتبنى اتفاقية حقوق الطفل التركيز على الحماية اللازمة ضد انتهاكي الحقوق المستحقة للطفل من الحكوميين وغير الحكوميين على حد سواء. وينبغي تعريف "الطفل" في هذا السياق على أنه شخص دون سن معينة، ولكن غير محددة بعد.

وينبغي أن يؤدي احتمال هذه المقارنة غير العالمية في الشمال إلى دراسة العوامل والعمليات التي تشكل تطور اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك إمكانية بناء اتفاقية حقوق الطفل على أساس مستتير للمؤشرات المراعية للثقافة، والرصد والإقناع المعنوي لامثال.16 ينطوي استقبال اتفاقية حقوق الطفل وتطبيقها في دول الجنوب على إمكانية وجود اختلافات مستتيرة إلى حد كبير من الناحية الاجتماعية والثقافية، كما يتضح من اختلاف الدول في التعامل مع أحكام الاتفاقية التقييدية المتعلقة بعقوبة الإعدام والسجن مدى الحياة. ويمكن أن يؤدي إدماج اتفاقية حقوق الطفل في الأطر القانونية الوطنية إلى تعزيز الفلسفة المعيارية لدولة ما من دول الجنوب. وعادة ما تنتج الانتهاكات الجسيمة للحقوق المستحقة للأطفال عن مجموعة من العوامل التي تتراكم وتتحدد في الإقصاء الاقتصادي الناجم عن العولمة الرأسمالية على نطاق واسع، وقد تساعد الملاحظات المتعلقة بجذورها الاجتماعية والنظامية في تحديد نقاط الدخول للعمل الرقابي في مجال حقوق الإنسان.

آليات التنفيذ

تقع على عاتق جميع الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التزامات بإعمال الحقوق الواردة في العهد. وتعتمد آليات تنفيذ العهد في المقام الأول على الوظائف الإشرافية والرقابية لهيئات الرصد التابعة له، وعلى التزامات الدول الأطراف بتقديم التقارير. وكما هو منصوص عليه في المادة 28 من العهد، تعمل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (اللجنة) كهيئة رصد لتنفيذ العهد. وتمنحها وظائف وضع القواعد والرصد والرقابة مجموعة واسعة من الصلاحيات.17

ولأداء دورها بفعالية، يجب أن تتلقى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان معلومات عن الخطوات التي تتخذها الحكومات لضمان امتثالها للحقوق الواردة في العهد. ويمثل كل عضو من أعضاء اللجنة البالغ عددهم 18 عضواً دولة طرفاً ويتم انتخابهم من قبل أعضاء الأمم المتحدة. وتجتمع اللجنة في جنيف في ثلاث دورات كل عام. وخلال هذه الدورات، تنتظر اللجنة في جلساتها السرية التي تسبق الدورات في قوائم المسائل وتصدر تقارير مرحلية عن التقدم المحرز في دولة طرف معينة. أما في الجزء العلوي من الدورات، الذي يستغرق عادةً أسبوعين، فتتظر اللجنة في التقارير التي قدمتها الدول الأطراف بشأن امتثالها للعهد، وذلك في جلسات علنية مع وفد الدولة الطرف. وتصدر المناقشة محضراً للمداولات يوزعه الأمين العام بوصفه "التقرير الرسمي للجنة".

واستجابة لذلك، تصدر اللجنة "ملاحظات ختامية" إلى الدولة الطرف، تقيم فيها مدى امتثالها للعهد. ويتوقع من الدولة الطرف أن تنفذ توصياتها، أو التزاماتها، التي تشمل تقديم معلومات بشأن أي إجراء اتخذته في تقرير المتابعة اللاحق إلى اللجنة. وتتم متابعة "الملاحظات الختامية" من خلال تقديم الدولة الطرف تقريراً عن

الإجراءات المتخذة من جانب الدولة الطرف، فضلاً عن إجراء تحليل إضافي لذلك التقرير من جانب أعضاء اللجنة وحوار متابعة مع وفد الدولة الطرف.

دور القضاء في مجال قضاء الأحداث.

وضعت الحكومة الجزائرية، وفقاً للأحكام المتعلقة بحماية الأطفال والمراهقين المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، نصوصاً تشريعية وتنظيمية وطنية في المجالات التالية: حماية الأطفال، وحماية الطفولة المبكرة، وقضاء الأحداث. ويُعد القانون الجزائري من بين أكثر القوانين الجزائرية حداثة واكتمالاً من حيث اتساع نطاق تدابير الحماية التي يوفرها للأحداث الجانحين. وعلاوة على ذلك، ينص قانون حماية الطفل على عدد من التدابير الحمائية للأطفال المخالفين للقانون بدءاً من الاعتقال وحتى المحاكمة. ومع ذلك، هناك عدد من التحديات العملية، مثل نقص الاستثمار في نظام عدالة الأحداث، وكذلك البنية التحتية، وتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، مما يعيق تطبيق قانون حماية الطفل. تقدم هذه الورقة توصيات بالتغييرات في مجال التدريب والبنية التحتية لإنفاذ القانون، والتي تتسم بالواقعية والقدرة على تحمل التكاليف وقابلية التكيف مع الجزائر 18.

عملاً باتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، سنت الجزائر القانون المتعلق بحماية الطفل وحماية الأحداث. وعلى نفس المنوال، صدر القانون المتعلق بحماية الطفل في 1989/07/15. وبعد ذلك، ومن أجل مواصلة وتحسين قواعد السياسة العامة الموجهة للطفولة المبكرة باعتبارها شريحة عمرية لهذه الفئة العمرية، صدر القانون رقم 12-15 المؤرخ في 2012/02/4 المتعلق بحماية الطفولة المبكرة والمخدرات والمؤثرات

العقلية والورشات والمرافق المدرسية والمرافق التربوية والطفولة ومراكز إيداع الطفولة المبكرة في التربية الوطنية. كما ينص المرسوم على تدابير وقائية، مثل منع وصول الأطفال إلى أماكن تعاطي المخدرات أو الاتجار بها.

بالإضافة إلى التدابير الوطنية والجزاءات الحمائية المتخذة ضد الأطفال المنحرفين عن القانون أو الذين يتنافى سلوكهم مع الحقوق والواجبات المقررة والمعترف بها في التشريعات السارية المفعول في المجتمع، خاصة في الأسرة والمدرسة وكذا في الأمور الداخلية الشخصية، والجزائر من الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته. وتطبق أحكام هذين الميثاقين اللذين يتضمنان نصوصا ومبادئ تعترف بوجود تصنيف للأحداث وتحدد الخطوط العريضة لقضاء الأحداث. وقد التزمت الحكومة الجزائرية بالأحكام المتعلقة بحماية الفتيات والفتيان المخالفين للقانون، والأطفال المتدخلين في الجريمة، وكذلك الأطفال المحتجزين المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية المذكورة أعلاه.

السلطة التقديرية القضائية

ويمنح قانون حماية الطفل الجزائري في مادته 31 قاضي الأحداث سلطة تقديرية كبيرة لا سيما فيما يتعلق بتحديد نوع التدبير ومدته وطريقة تنفيذه. وينص القانون في الوقت نفسه على جوانب محدودة للغاية غير أنها ليست شاملة. يتبنى القانون الجزائري السلطة التقديرية القضائية بشكل كامل. ينطبق قانون 2015 على الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة. وبمجرد عرض القضية على محكمة الأحداث، تحدد السلطة التقديرية السابقة للمحكمة السبل المتاحة للمحكمة. يجب إثبات ما يلي: "الرحمة" فضيلة مهمة في قضاء الأحداث. وقد وعدت السلطات الجزائرية

بالنظر في السعي إلى إدراج "الرحمة" ضمن صلاحيات رئيس المحكمة. وهكذا فقد خُوِّلَ قضاة الأحداث صلاحية إسقاط التهمة عن الأحداث في جرائم الأحداث بعد الجلسة، على أن يكون مفهوماً أن مثل هذا الإجراء هو الأكثر صلفاً. وتقتزن السلطة التقديرية التي يتمتع بها قضاة الأحداث في إصدار الحكم بعقوبات تعادل ما هو منصوص عليه في الشكاوى، وبالتالي فإن العقوبات متنوعة قدر الإمكان، أي تدابير التحقيق الاجتماعي والتدابير التربوية وتنفيذ تدابير الحماية.

لكن يبدو أن العقوبات المنصوص عليها في القانون الجزائري تهمل بعض الجوانب المهمة، أي القانون العام والقانون المدني والتدابير الوقائية وتدابير الحماية وأحكام قاضي الأحداث. وتمنع هذه العقوبات خيار استحداث عقوبات إضافية تُمنح بموجب القانون العام أو القانون المدني، وهي عقوبات ذات طابع شخصي أكثر باستخدام تدابير اجتماعية أو تربوية. ينص قانون حماية الطفل الجزائري على أشكال مختلفة من العقوبات أو التدابير. تعتبر تدابير الوقاية بمثابة عقوبات تمنع الطفل من أن يصبح أو يصبح في نزاع مع القانون في الوقت المناسب. أما تدابير التربية فهي تدابير تربوية تحت أشكال مختلفة تحددها سلطات التنفيذ. ومع ذلك، فإن قانون 2015 يدرج التدابير المذكورة أعلاه كعقوبات وكطريقة للتعامل مع قضايا الأحداث دون تمييز. وبالتالي، فإن السلطة التقديرية لقضاة الأحداث مهمة وتخضع أيضاً للتدقيق القضائي.

ممارسات إصدار الأحكام

عند تحديد العقوبة، ينبغي أن تكون مصلحة الطفل الفضلى هي الاعتبار الأسمى. في حالة وجود إدانة، ينبغي تسجيل قرار الإدانة. وغالباً ما يتطلب القانون

وضع ملخص للوقائع وتسجيله في المحضر. وينبغي أن تكون أفضلية التشريعات الكاميرونية هي البحث عن حلول تربوية بدلاً من فرض عقوبات السجن أو غيرها من التدابير القمعية على الأحداث الجانحين. وبذلك، ينبغي منح الأحداث الجانحين الاستفادة من التدابير التأهيلية المتبعة في الكاميرون بدلاً من إخضاعهم لإجراءات عقابية عن طريق المحاكمة. إن خيارات الفشل ليست حاسمة في تحديد ذنب المتهم الذي يجب إثباته بمعيار الإثبات المطلوب في القانون. وهذا يستدعي الحذر من جانب رئيس المحكمة. 19 المبادئ التأسيسية للنظام الفرنسي لقضاء الأحداث هي الاختصاص القضائي المتخصص، والمسؤولية الجنائية المخففة بسبب السن، والأولية المعطاة للتدابير التربوية. تُعقد المحاكمة في جلسة سرية لمدة يومين اعتباراً من يوم الاستدعاء. في يوم المحاكمة، يمثل الحدث الجانح أمام قاضي الصلح. وتكون الإجراءات غير رسمية إلى حد كبير، ولا يوجد كاتب. وتجري محاكمات الأحداث الجانحين بدون هيئة محلفين في الجزء الأكبر من فرنسا. ويبت في قضايا الأحداث الجانحين مجلس أو محكمة أحداث مؤلفة إما من رئيس واثنين من المستشارين الذين يتم اختيارهم من المجتمع المدني أو من قاضٍ يجلس بمفرده؛ غير أن المناطق الناطقة بالإنجليزية لديها بند إضافي يتمثل في هيئة محلفين مؤلفة من ستة أعضاء. وفي حالة صدور حكم بالإدانة، يصدر حكم يفصل في الأمر ويحال إلى محكمة أخرى للتنفيذ تحت إشراف قاضٍ في الفترة المتبقية من مدة قصوره. وعندها يتم إيداع الأحداث المتشردين والجانحين المتخلفين عن القانون في الحبس الاحتياطي على الفور حتى يتم إرسالهم إلى الإصلاحات حيث يتم احتجازهم بالضرورة حتى انتهاء مدة عقوبتهم. 20

إعادة تأهيل الأحداث الجانحين وإعادة إدماجهم في المجتمع

ينبغي أن تكون إعادة تأهيل الجانحين الأحداث وإعادة إدماجهم من أهداف القانون ونظام قضاء الأحداث فيما يتعلق بمحاكمة الأحداث. وينبغي أن يسعى نظام قضاء الأحداث إلى إصلاح الجانحين، إن أمكن، وإلى عودتهم جميعاً إلى المجتمع وإعادة إدماجهم فيه كأعضاء فاعلين. وتتعكس هذه الفلسفة في معظم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تتناول قضاء الأحداث. 21 يجب أن تستجيب الحكومة لجنوح الأحداث من خلال الخدمات المجتمعية، والمراقبة، والإحالة إلى المؤسسات التعليمية، و/أو برامج التحويل لمنع العقوبات الرسمية التي تفرضها المحاكم والسجن غير الضروري. هذا النوع من الاستجابة التحويلية هو آلية مركزية لأنظمة قضاء الأحداث، لا سيما في البلدان الأقل تقدماً مثل الجزائر. وبدلاً من الانخراط في إجراءات المحاكم الرسمية، ينبغي التعامل مع الجناة المزعومين خارج النظام القضائي. وتوجد سلطة تقديرية واسعة ونهج مختلفة؛ ومع ذلك، ينبغي أن يكون التركيز على إعادة التأهيل وليس العقاب.

وينبغي ألا يحول التركيز على إعادة التأهيل وإعادة الإدماج دون معاقبة الأحداث الجانحين. ومن ثم، من الشائع جداً أن نرى و/أو ندعو إلى فرض عقوبة متدرجة/غير محددة على الأحداث الجانحين، تتراوح بين الاستجابة الخفيفة مثل التحويل إلى استجابات أقسى، بما في ذلك الاحتجاز المؤقت والحبس الآمن. وكثيراً ما يُطرح الاهتمام بخطورة الجريمة، والتأثير المحتمل على المجتمع، والحاجة إلى إظهار معارضة نظام العدالة للسلوكيات غير المقبولة اجتماعياً كمبررات لمعاقبة الأحداث الجانحين. ولحسن الحظ، بينما تميل جميع النهج إلى التركيز على إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، فإن هناك اتجاهاً ناشئاً في سياسات الأحداث يتمثل في

المواقف العقابية تجاه الأحداث الجانحين التي تسمى "التشدد في التعامل مع جرائم الأحداث"

البرامج في الجزائر

أنشئت أول محكمة للأحداث في الجزائر في عام 1977. ومع ذلك، بعد فترة وجيزة من إنشائها، تم إغلاقها بسبب ضعف النتائج. ومع ذلك، أكد العديد من الأفراد على ضرورة وجود مثل هذا الهيكل. ونتيجة لذلك، صدر في نوفمبر 1999 القانون رقم 99-3 المعدل لقانون الإجراءات الجزائية، والذي حدد الإطار القانوني لمحاكم الأحداث. وقد أدخل القانون عناصر مهمة في تطوير قضاء الأحداث مثل تعريف الطفل بالمعنى القانوني بأنه أي فرد دون سن 18 عاماً، وإنشاء قاضٍ للأحداث مع التركيز على حماية الطفل، والشروط المهنية اللازمة ليكون قاضياً للأحداث. صدر مرسوم يفصل إجراءات محاكم الأحداث في ديسمبر 1999. وحدد المرسوم كيفية تركيز الإطار الفقهي وأنظمة المحكمة على التعليم والتدابير الوقائية بدلاً من العقاب، وكيف ينبغي أن تتألف محكمة الأحداث من ثلاثة قضاة بمن فيهم قاضي القصر، وكيف يجب أن تكون قرارات محكمة الأحداث صديقة للطفل.

وقد نص القانون رقم 05-04 المؤرخ 6 فبراير 2005 على قانون حماية الطفل الجديد في الجزائر. وقد دخلت أحكام هذا القانون حيز التنفيذ في نوفمبر 2006 بعد صدور مرسوم تنفيذي. وطبق القانون الجديد تدابير الحماية والتدابير الجزرية للأطفال المخالفين للقانون. وكانت المحاكم التي أنشئت بموجب القانون الجديد هي محاكم الأحداث التي تضم قاضياً للأحداث. ينطبق هذا القانون على الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً بغض النظر عما إذا كانوا خاضعين لقانون العقوبات أو

القانون المدني. وهو يكفل حق الطفل في أن يكون ممثلاً، والالتزام بإخطار الطفل وأسرته بالطلبات المقدمة إلى المحكمة، والالتزام بتسهيل تواصل الطفل مع أسرته، وغير ذلك من الحقوق للطفل.

أفضل الممارسات الدولية

الجزائر دولة طرف في العديد من الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته. ويعتبر التعليق العام رقم 10 للجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، والذي يتضمن معايير عدالة الطفل، نقطة مرجعية للإطار التشريعي الجزائري. ويثير أجزاء أساسية تتعلق بمبدأ المشروعية والمساواة أمام القانون والضمانات الأساسية فيما يتعلق بمسألة انتهاك الحقوق، والتي لا تحتكم إلى هامش التقدير. بالمقابل، تنص المادة 25 من القانون الجزائري رقم 15-12 المتعلق بحماية الطفل على أن "للطفل الحق في افتراض براءته إلى أن تثبت إدانته وفقاً للقانون في محاكمة عادلة تتوفر فيها جميع الضمانات". ومع ذلك، فإن ضمانات عدم محاكمتهم أو معاملتهم كالبالغين هي إجراء رئيسي لا يتضمنه القانون الجزائري. 22 إن وسائل الإعلام الموثوقة في وضع يمكنها من المساعدة في ضمان معاملة الأطفال الذين يواجهون مشاكل مع القانون معاملة متميزة ومحترمة. وعلى الرغم من أن القوانين الجزائرية المتعلقة بوسائل الإعلام تتضمن أحكاماً تحظر نشر اسم القاصر أو توزيع صور تظهره، إلا أن هذه القوانين لا تطبق بشكل جيد في الممارسة العملية. ومع تزايد ظهور القُصّر مع عامة الناس على شبكة الإنترنت، فإن بعض وسائل الإعلام، وخاصة الخاصة منها، قد أفرطت في نشر معلومات عن المؤتمر السنوي لمجلس حقوق الطفل

الجزائري، بما في ذلك صور تظهر القاصر. وتتيح وسائل التواصل الاجتماعي للقاصرين أن يكونوا أكثر عرضة لدورة الأخبار. وعلى الرغم من أن القانون الجزائري الخاص بالصحافة يحظر كتابة أو طباعة أي معلومات عن القاصرين بسبب الإجراءات القضائية، إلا أن هذا القانون لم يطبق بصرامة حتى الآن.²³ تؤكد السياسات والمعايير المتعلقة بالأطفال في نزاع مع القانون أو المعرضين لخطر الإقصاء الاجتماعي على متطلبات المعايير الدنيا لنظام العدالة للأطفال الذين هم على تماس مع القانون. توجه هذه الأطر معاملة الأطفال في نزاع مع القانون، بما في ذلك معايير التحويل والكفالة والاحتجاز والمراقبة وغيرها. وتنص بعض الاتفاقيات بالتفصيل على مبادئ توجيهية لوسائل الراحة والمرافق والمعاملة والتدريب والتأديب والتعليم. وتوجه بعض المعايير الأخرى بشكل صريح تدريب ووظائف الموظفين العاملين في مرافق الأحداث. وتركز العديد من السياسات والمبادئ والممارسات على استراتيجيات جديدة لتعزيز الوقاية.

المسؤولية الجنائية للأحداث في القانون المحلي والدولي

أ. داخلياً

أولاً - مبدأ عدم مسؤولية القاصرين

على غرار معظم التشريعات في الدول الأوروبية، فإن القانون الجزائري، الذي يستند إلى حد كبير إلى القانون الفرنسي، لا يجعل القاصر مسؤولاً جنائياً إلا في حالات استثنائية، جاعلاً مبدأ عدم مسؤولية القاصر المبدأ الأساسي، وهذا بالرجوع إلى افتراض نقص العقل والتمييز في القاصر.¹

وخلافاً للقانون الفرنسي، فإن القانون الجزائري يميز بين ثلاث حالات حسب سن القاصر الذي تتوقف مسؤوليته مباشرة على هذه العتبات.

1. الحدث البالغ من العمر ثلاث عشرة سنة

يفترض أن القاصر حتى سن الثالثة عشرة غير مكلف، وهذا الافتراض غير قابل للنقض لأنه يعتبر غير بالغ سن الرشد، وهو غير محدد بالقانون² (المادة 42 من القانون المدني). تتعلق بسن التمييز الذي حدده القانون بسن السادسة عشرة، وبالتالي فإن القاصر البالغ من العمر ثلاث عشرة سنة لا يخضع لعقوبة جنائية، وفي هذه الحالة يكون القاصر غير مسؤول على الإطلاق ولا يجوز مثوله أمام المحكمة، ولا يخضع لأي عقوبة مهما كانت، ولكن يجوز لقاضي الأحداث أن يتخذ بشأنه تدابير

¹ يختلف مفهوم العقل عن مفهوم التمييز (فالأول يقتصر على سن 13/10، بينما الثاني يتعلق بالقاصرين الذين تتراوح أعمارهم بين 16/13).

² المرسوم الصادر في 26 أيلول/سبتمبر 1975 بشأن القانون المدني.

تربوية ولا سيما تسليمه إلى الوالدين أو إلى شخص مرخص له (الإيداع في مركز) بموجب نظام الإفراج تحت المراقبة، حيثما ينطبق (المتابعة التربوية).

ومع ذلك، لا يبدو أن عدم المسؤولية هذا لا يستبعد أي إجراء ضد القاصر، ولا سيما من قبل الطرف المدني؛ فوالدا القاصر أو الوصي عليه هما اللذان يتحملان المسؤولية المدنية عن فعل القاصر (المادة 135 ج. مدنية). وتتوجه الدعوى ضد القاصر الذي يمثل كفيله (المادة 146 ج. م. م. م. م. م. 3)؛ ومع ذلك فإن القاصر ملزم بالتعويض، حتى لو كان فاقداً للتمييز، إذا كان لديه أصول ولا يستطيع المجني عليه الحصول على تعويض من الكفيل (المادة 125 ج. م. م. م. م. مدنية).

وتجدر الإشارة في هذه الحالة إلى أن المادة 3/330 يساء استعمالها أحياناً.

أ. يختلف مفهوم العقل عن مفهوم التمييز (فالأول يقتصر على سن 13/10، بينما الثاني يتعلق بالأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين 16/13).

ب. المرسوم الصادر في 26 أيلول/سبتمبر 1975 بشأن القانون المدني.

ج. قانون الإجراءات الجزائية، الأمر المؤرخ 8 جوان/جويلية 1966.

د. قانون العقوبات من قبل النيابة العامة،³ مما قد يؤدي عملياً إلى تحميل الوالدين المسؤولية الجنائية عن أطفالهم القصر.

الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والسادسة عشرة

³ ويستفيد القاصر من العذر القانوني المتمثل في الصغر وعادة ما يترتب عليه تخفيض العقوبة إلى النصف (المادة 50 من قانون العقوبات). وعادة ما تكون هذه العقوبات مع وقف التنفيذ أو عقوبات تربوية، وهو ما يتماشى مع قواعد بيجين.

من حيث المبدأ، يخضعون من حيث المبدأ لنفس النظام الذي يخضع له من هم في سن الثالثة عشرة، لأن سن الرشد، قياساً على التمييز، محدد بستة عشر عاماً كما سبقت الإشارة إليه، ولكن بسبب الاختلاف بين القانون المدني والقانون الجنائي في هذه النقطة، فإن من هم في سن الثالثة عشرة إلى السادسة عشرة قد يخضعون لعقوبات مخففة، وذلك بالاستفادة من عذر الصغر (المادة 445 ج.م.ع. ع.ع). ويقتصر عدم التمييز من حيث المبدأ على المجال المدني (لاحظوا أن هناك أيضاً تفاوتاً بين سن الرشد المدني المحدد بتسع عشرة سنة، المادة 40 ج.م.ع.م.ع.م. وسن الرشد الجنائي المحدد بثمانية عشرة سنة (المادة 442 ج.ع.ع.ع)).

يسمح القانون للقاضي بالاختيار بين العقوبة التربوية (المبدأ) أو العقوبة المخففة (الاستثناء). ويعتمد الاختيار على الخلفية النفسية والاجتماعية للقاصر وشخصيته وسجله السابق وخطورة الفعل والضرر الناجم عن الجريمة. يبدو هذا الحل، الذي يبدو أكثر مرونة وأفضل تكييفاً، مشكوكاً فيه، نظراً لاختلاف أهداف نوعي التدخل، التربوي والقمعي (في الواقع، نادراً ما يتم الجمع بين النوعين في الممارسة العملية). وعلاوة على ذلك، فإن القانون الجزائري لا ينص على استخدام عقوبات بديلة، كما هو الحال في القانون الفرنسي، ولا سيما القانون رقم 6، والحرمان من بعض الحقوق، وجبر الضرر، وما إلى ذلك...

الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والثامنة عشرة

يخضع القاصرون الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والثامنة عشرة لنفس القواعد التي يخضع لها القاصرون الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والسادسة عشرة، أي أنهم يتحملون مسؤولية جنائية أقل. غير أن بعض القاصرين

الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والثامنة عشرة الذين يقاومون التدابير التربوية أو الذين يعاودون ارتكاب الجريمة، والذين سبق أن خضعوا لتدبير إعادة التربية دون نتيجة، يجوز لمحكمة الأحداث أن تحكم عليهم بالسجن حتى بلوغهم سن الرشد (19 سنة)، وذلك بقرار مسبب خاص (المادة 486 من قانون العقوبات). وفي هذه الحالة، يستعاض بالعقوبة عن التدبير التربوي، أو يجوز استخدام التدبيرين معاً، ولكن ليس هذا هو الحال. نادر جداً. هذا الحل مخصص للمجرمين الهامشيين الذين ثبت عدم فعالية الأسلوب التربوي بالنسبة لهم.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون الجزائري، على عكس القانون الفرنسي، لا يتعامل على وجه التحديد مع الجناة البالغين الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة، والذين يعتبرون بالغين بموجب القانون الجنائي، حيث أن سن الرشد محدد بسن الثامنة عشرة بالرجوع إلى سن القاصر وقت ارتكاب الجريمة. من ناحية أخرى، في سياق حماية الشباب المعرضين للخطر⁴، يتم وضع الشباب البالغين تحت الرعاية حتى سن الحادية والعشرين.

ومهما يكن من أمر، فإن عتبات سن المسؤولية الجنائية تختلف من بلد إلى آخر، وهذا الاختلاف لا يفشل في إثارة بعض الصعوبات على المستوى الدولي، وينطبق الأمر نفسه على تحديد سن الرشد والأقلية الجنائية المحددة بطريقة تعسفية. فبينما تحدد معظم الدول الأوروبية سن المسؤولية الجنائية بسن الثامنة عشرة، لا يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لسن المسؤولية الجنائية الذي يتفاوت من 10 سنوات في بريطانيا

⁴ - المرسوم رقم 3/72 المؤرخ 72/2/10، المعدل بالقانون المؤرخ 70/6/4، المتعلق بالأطفال المعرضين للخطر.

العظمى إلى 14 سنة في ألمانيا و12 سنة في اليونان. ومن هنا تأتي الحاجة إلى المواءمة في هذا المجال.

وفي حين يتم التعامل مع المسؤولية الجنائية للقاصر بشكل عام على أساس السن، إلا أنها تعتمد أيضاً إلى حد كبير على الشخصية. وقد ثبت أن هذه المعايير، على الرغم من أهميتها، غير كافية، وفي رأينا أنه من الضروري جعل هذه المسؤولية موضوعية بشكل متزايد من خلال مراعاة خطورة الفعل وظروفه، وكذلك مدى الضرر الناتج عنه. فالقانون المعمول به حالياً لا يراعي هذه الجوانب بالقدر الكافي، وهو ما يجب أن يدرج في إصلاح النصوص، كأساس لتنفيذ مسؤولية القصر، والتي يجب أن تتكيف مع التغيرات الثقافية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى النضج المبكر للقاصرين الصغار، الذين يكتسبون منذ سن مبكرة جداً (13/10) سلوكاً وتصرفات جانحة لا تتناسب مع حالتهم النفسية، ولا سيما الجرائم الجماعية أو الجرائم الجنسية التي يشجعها الشعور بالإفلات من العقاب، لأن هذه الفئة العمرية تقلت من العقوبات الجنائية. ويستحق هذا العامل أن يؤخذ في الاعتبار من أجل تكيف المسؤولية الجنائية للقاصرين بطريقة أكثر توازناً من خلال اختبار الشخصية، حتى لا يكون عدم المسؤولية مرادفاً للإفلات من العقاب، وهو ما يدينه رد الفعل الاجتماعي على تزايد جنوح الأحداث.

وفي نهاية المطاف، من المقبول أن الأحداث الجانحين يجب أن يتحملوا درجة معينة من المسؤولية الجنائية بوصفهم فاعلين اجتماعيين لأنهم أشخاص يتمتعون بإرادة حرة ولأن لهذه المسؤولية دوراً تربوياً محدداً في التنشئة الاجتماعية للحدث.

ومع ذلك فإن تطبيق هذه المسؤولية يثير صعوبات عديدة في التطبيق تتعلق خاصة بعدم كفاية الوسائل البشرية والمادية والحلول المخصصة لها تتفاوت في الزمان والمكان. وتبقى الحقيقة أن المسؤولية الجزائية للقاصر شائعة في غالبية الدول الأوروبية، وقد استلهم القانون الجزائري إلى حد كبير من ذلك باعتماده الأمر الفرنسي المؤرخ في 2 فيفري 1945 الذي أدرجه في القانون الجنائي (المواد من 442 إلى 495) مع بعض التعديلات والذي يتعلق بوضع الأحداث الجانحين، في حين أن القانون الجنائي يتناول معاقبة الأحداث (المواد من 49 إلى 51) أي بشكل غير مباشر المسؤولية الجزائية للقاصر. وبالتالي، لا يوجد نص محدد بشأن المسؤولية الجنائية بالمعنى الدقيق للمصطلح. وتجدر الإشارة أيضاً إلى قانون السجون رقم 9، الذي تتناول المواد من 124 إلى 142 منه مسألة إعادة تأهيل الأحداث المحكوم عليهم بالسجن.

ولتنفيذ هذه المسؤولية، نص القانون الجزائري، على غرار التشريعات الأخرى، على إجراء خاص واختصاص قضائي خاص بالأحداث الجانحين.

ثانياً- تنفيذ المسؤولية الجنائية للأحداث

1 -الكفاءة

بالإضافة إلى عذر الصغر، يستفيد الأحداث من امتياز الاختصاص، حيث أنهم يخضعون لاختصاصات خاصة: قاضي الأحداث، ومحكمة الأحداث، والدائرة الخاصة على مستوى المحكمة. كما يوجد على مستوى كل محكمة قضاة تحقيق على مستوى كل محكمة مكلفون بمسؤولية خاصة بقضايا الأحداث.

أ) قاضي محكمة الأحداث

لكل محكمة قاضٍ أو أكثر من قضاة محاكم الأحداث. ويعينون بأمر من وزير العدل لمدة ثلاث سنوات في المدن الرئيسية للمحاكم وبأمر من رئيس المحكمة في المدن الأخرى.

المحاكم الأخرى. لقاضي محكمة الأحداث ولاية قضائية كاملة، وفقاً لمبدأ "التركيز الرأسي". ويجوز له أن يأمر بعدد من التدابير، بما في ذلك التحقيق أو الفحص أو الإيداع المؤقت للقاصر أو أي تدبير آخر يراه ضرورياً، وذلك بموجب أمر.

ويجوز له أن يعمل كقاضي تحقيق في المسائل الجنائية. ويرأس محكمة الأحداث. وله بالإضافة إلى صلاحياته القضائية، مسؤوليات إدارية، ولا سيما تعيين المندوبين، ورئاسة لجنة إعادة التربية في المؤسسات، وما إلى ذلك، وله أن يفرض غرامات مدنية تتراوح بين 100 و500 دينار على الأولياء أو الأوصياء أو الأوصياء أو الحاضنين في حالة عرقلة مهمة المراقب. وله أيضاً اختصاص حصري على القاصرين المعرضين للخطر.

وقاضي محكمة الأحداث، الذي لا يضمن تكوينه وتخصصه وأحياناً استقراره كما ينبغي، لا يقوم دائماً بدوره على أكمل وجه، وذلك أيضاً بسبب الصعوبات على اختلاف أنواعها التي يواجهها في القيام بمهامه.

ب) محكمة الأحداث

يكرس التنظيم القضائي الجزائري مبدأ وحدة الاختصاص على مستوى المحاكم. ويوجد "قسم" يشكل محكمة الأحداث ويتكون من رئيس محكمة الأحداث وقاضيين يتم اختيارهما لكفاءتهما، من بين الأشخاص الذين يبدون اهتماماً بقضايا الأطفال (مربين ومعلمين ورجال دين وغيرهم).

وتختص المحكمة بالنظر في الجرائم والمخالفات التي يرتكبها الأحداث. ومع ذلك، فإن المحكمة المنعقدة في المدينة الرئيسية للمحكمة هي فقط المحكمة المنعقدة في المدينة الرئيسية للمحكمة لها اختصاص النظر في الجرائم والمخالفات التي يرتكبها القُصّر. ومع ذلك، فإن المحكمة الجالسة في المدينة الرئيسية للمحكمة هي وحدها التي لها اختصاص قضائي في المسائل الجنائية.

المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي هي محكمة المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة أو المكان الذي يقيم فيه القاصر.

محكمة الأحداث هي المحكمة العادية للقاصرين. وهي وحدها صاحبة الاختصاص في الحكم بالتدابير التربوية أو الإيداع أو فرض العقوبات أو منح المراقبة. وتخضع قراراتها لمختلف أشكال الاستئناف، ولا سيما المعارضة والاستئناف.

ج) دائرة الأحداث

توجد في كل محكمة دائرة للأحداث مكونة من مستشارين مكلفين بحماية الأحداث، يعينون بأمر من وزير العدل. تختص الدائرة بالبت في جميع الطعون المقدمة ضد أوامر قاضي محكمة الأحداث وضد أحكام محكمة الأحداث. وللمستشار

المفوض (رئيس الغرفة) الصلاحيات التي يخولها القانون لقاضي محكمة الأحداث: التدابير المؤقتة، وفحص الشخصية، واختيار المحامي. ويجوز استئناف قرارات دائرة الأحداث أمام المحكمة العليا.

2 - الإجراء

ليس الهدف هو دراسة الإجراء بالتفصيل، ولكن فقط تسليط الضوء على العناصر المميزة من خلال المراحل الرئيسية: بدء الدعوى العمومية، التحقيق الأولي، الحكم.

أ) تحريك الدعوى العمومية

• دور المدعي العام

يتم تحريك الدعوى العمومية في الجرائم التي يرتكبها القاصرون من قبل مكتب المدعي العام (procureur de la république près le tribunal). ويجوز للمدعي العام حفظ القضية لأسباب مختلفة. ويجوز للضحية أيضاً تحريك الدعوى عن طريق رفع دعوى مدنية. ويجوز رفع الدعوى المدنية أمام قاضي الأحداث أو محكمة الأحداث أو قاضي التحقيق، حسب الحالة. يتم توجيهها ضد القاصرين ويتم إشراك ممثليهم القانونيين. ويرسل ملف القضية إلى قاضي محكمة الأحداث (الجنح والجنح) أو إلى قاضي التحقيق (بعض الجنح والجنايات) حسب الاقتضاء.

ويبدي المدعي العام رأيه في جميع قضايا الأحداث، إما عن طريق طلب الاستدعاء أو في جلسة استماع في المحكمة.

• دور قاضي محكمة الأحداث

في حالة الجرح، يتم عرض القضية على قاضي محكمة الأحداث من قبل المدعي العام. وعليه أن يجري تحقيقاً أولياً، إذا لزم الأمر، إما بشكل غير رسمي أو وفقاً للقانون (التعليمات). وله أن يجمع كل المعلومات اللازمة (التحقيق الاجتماعي، الفحوص الطبية، السوابق، الوضع، السلوك، المتعلقة بالحدث).

ويجوز له أن يأمر باتخاذ أي تدبير مؤقت بشأن القاصر: الإيداع، أو الملاحظة، أو المراقبة، أو الوضع تحت المراقبة، أو حتى الحبس المؤقت.

ويجب عليه إخطار والدي القاصر أو ممثله القانوني بالإجراءات وتعيين محامي دفاع إذا لزم الأمر.

عند اكتمال الإجراءات، يحيل قاضي محكمة الأحداث ملف القضية إلى المدعي العام الذي يجب أن يرسل له لائحة اتهام في غضون عشرة أيام. إذا رأى قاضي محكمة الأحداث أنه لم تُرتكب جريمة أو أن التهم غير كافية، فإنه يصدر أمراً برفض الدعوى. إذا كانت الوقائع تشكل جنحة أو مخالفة، فإنه يصدر أمراً بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة (محكمة الأحداث).

• دور قاضي التحقيق

في حالة وقوع جريمة، يكون التحقيق إلزامياً. ويُعهد به إلى قاضي تحقيق مختص بباشره وفقاً للقانون العادي. وفي هذه الحالة، يمارس قاضي التحقيق أيضاً بعض صلاحيات قاضي محكمة الأحداث، لا سيما فيما يتعلق بالتدابير التحفظية والتحقيقات الاجتماعية وفحص الشخصية وما إلى ذلك.

وبمجرد الانتهاء من التحقيق، يقوم قاضي التحقيق، بناء على طلب المدعي العام، إما برد القضية أو إحالتها إلى محكمة الأحداث المناسبة. وعندما تشمل القضية أشخاصاً بالغين شركاء في الجريمة أو متواطئين فيها، يتم فصل قضية القاصر.

(ب) التحقيق الأولي

تتناول المادة 453 من القانون الجنائي التحقيق الذي يجب أن يجريه قاضي محكمة الأحداث أو قاضي التحقيق، وتحدد عناصره المختلفة.

فمن ناحية، هناك التحقيق الحقيقي لإثبات الحقيقة. ومن جهة أخرى، هناك تحقيق اجتماعي حول الوضع المادي والمعنوي للعائلة - وللقاصر - والظروف المعيشية والسلوكية والسوابق. ويتضمن الملف فحصاً طبياً ونفسياً، مع تدابير المراقبة أو بدونها. وأخيراً، يتم إجراء فحص الشخصية لتحديد أفضل الوسائل لإعادة تربية القاصر. ويحدد النص المذكور أعلاه أنه يجوز للقاضي، لمصلحة القاصر، أن يأمر بعدم اتخاذ أي من هذه التدابير أو أن يأمر بواحد منها فقط. وفي هذه الحالة يجب على القاضي أن يصدر أمراً مسبباً. يمكننا أن نستنتج أن التحقيق إلزامي ولكن يمكن التنازل عنه في ظروف استثنائية.

لسوء الحظ، في الواقع، لا يتم إجراء هذا التحقيق دائماً، أو يتم إجراؤه بطريقة موجزة ولا يشمل جميع العناصر اللازمة، إلا عندما يوضع القاصر في وحدة المراقبة.

وكجزء من التحقيق الأولي، يحق لقاضي الأحداث/قاضي التحقيق اتخاذ أي تدابير مؤقتة فيما يتعلق بالقاصر من خلال إخطار والديه أو ممثله القانوني. وترد هذه التدابير المؤقتة في المادة 445 من القانون الجنائي:

- تسليم القاصر إلى والديه أو وليه أو الوصي عليه أو الوصي عليه أو شخص مؤتمن،

- الإيداع في مركز أو مؤسسة أو خدمة متخصصة،

- الإيداع في مؤسسة تعليمية أو تدريبية

- التسليم إلى مركز استقبال

- الإيداع في مركز مراقبة.

يجوز الجمع بين الاحتجاز المؤقت والإيداع تحت المراقبة. والحبس المؤقت أو الإيداع المؤقت قابل للإلغاء دائماً ولا يحدد القانون مدته. وينبغي أن يضاف إلى هذه القائمة الحبس الاحتياطي، الذي يجوز الأمر به في ظروف استثنائية للقصر الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة. وينبغي تحديد مدة هذا التدبير. وبسبب التشابه بين التدابير المؤقتة والنهائية، تميل محكمة الأحداث إلى تأكيد التدابير التي يتخذها رئيسها، قاضي الأحداث، في معظم الحالات.

(ج) الحكم

تحكم محكمة الأحداث، التي أحيلت إليها القضية بموجب أمر بالإيداع، في جلسات سرية. وتعقد الجلسات في جلسة سرية، ويجب أن يمثل القاصر شخصياً

بمساعدة ممثله القانوني ومحاميه. ويجب على المحكمة أن تستمع إليهم وإلى ممثل المدعي العام قبل إصدار الحكم. ويتم الاستماع إلى كل قضية على حدة. إذا لم تثبت الوقائع، تبرئ المحكمة القاصر. وإذا ثبتت إدانة الجاني، وجب على المحكمة أن تفرض عليه أحد التدابير الوقائية أو تدابير إعادة التربية المنصوص عليها في المادة 444 من القانون الجنائي، مع وقف التنفيذ أو بدونه. ويجب أن تتخذ هذه التدابير لمدة محددة لا يجوز أن تتجاوز تاريخ بلوغ القاصر سن الرشد (تسع عشرة سنة). ويشكل هذا القيد أحياناً عائقاً أمام تعليم القاصر أو تدريبه.

ويجوز للمحكمة في حالات استثنائية أن تفرض عقوبة مخففة على القاصر الذي يتراوح عمره بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة مع إبداء الأسباب التي تبرر قرارها. ويجوز لها حتى الجمع بين الحكم وتدابير إعادة التأهيل في حالة عدم وجود تعارض بين الاثنين، ولكن هذا الحل نادر نسبياً في الممارسة العملية.

يصدر قرار المحكمة في جلسة سرية ويخضع للتنفيذ المؤقت بغض النظر عن أي استئناف.

تخضع أحكام المحكمة لجميع سبل الانتصاف العادية (المعارضة والاستئناف).

ويجوز لقاضي محكمة الأحداث تعديل التدابير التي تتخذها المحكمة أو مراجعتها في أي وقت، إما بناء على طلب المدعي العام، أو بناء على تقرير من المراقب أو حتى بمبادرة منه. ويجوز لقاضي محكمة الأحداث حتى أن يحبس القاصر احتياطياً في حالة وقوع حادث. غير أن المحكمة هي الوحيدة التي لها اختصاص إصدار أمر بإيداع القاصر الذي وضع في البداية تحت وصاية والديه أو شخص مؤتمن.

ويجوز للمحكمة ذاتها أن تستبدل العقوبة بتدابير إعادة التربية وأن تأمر بحبس القاصر الخطير في مؤسسة عقابية حتى بلوغه سن الرشد.

وبعد سنة واحدة من تنفيذ تدبير الإيداع، يجوز للقاصر أو أسرته أو ولي أمره أو والديه أن يطلب من قاضي محكمة الأحداث إعادة القاصر إلى بيئته الطبيعية.

يجوز تجديد هذا الطلب بعد ثلاثة أشهر. تعتمد النتيجة على تحسن القاصر والإمكانيات التي توفرها البيئة الطبيعية. يتم تسجيل القرارات الصادرة عن محاكم الأحداث في سجل خاص يحتفظ به كاتب المحكمة.

تُسجَلُ تدابير إعادة التربية في السجل الجنائي، ولكنها تُذكر فقط في النشرة رقم 2 المخصصة للسلطات القضائية.

عندما يتم إيداع القاصر لدى أسرة حاضنة - وهو إجراء شائع الاستخدام، خاصة بالنسبة للقاصرين في سن الثالثة عشرة والفتيات - يجوز تحميل الوالدين حصة من تكاليف النفقة. وينطبق الأمر نفسه في حالة إيداع القاصر في إحدى خدمات المساعدة.

د) العقوبات

كما ذكر أعلاه، لا يعاقب القاصر البالغ من العمر ثلاث عشرة سنة الذي يرتكب جريمة بأي عقوبة، بل يكتفي بتوبيخه. وقد يخضعون أيضاً لبعض التدابير الوقائية أو تدابير إعادة التربية (المادة 49 من قانون العقوبات)، بما في ذلك تسليمهم إلى أحد الأشخاص، أو إيداعهم في أحد المراكز، إلخ.

كما يستفيد القاصرون الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة من تدابير إعادة التربية، ولكنهم يخضعون لعقوبات مخففة بالسجن على أساس العذر القانوني المتمثل في الصغر (المادة 50 من قانون العقوبات). وفي هذه الحالة، تكون العقوبات على النحو التالي:

-إذا كان معرضاً لعقوبة الإعدام أو السجن المؤبد، فيجوز الحكم عليه بالسجن لمدة تتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة فقط،

-وإذا كان معرضاً للسجن لمدة محددة، فلا يجوز الحكم عليه بالحبس إلا لمدة تساوي نصف المدة التي كان سيحكم عليه بها لو كان بالغاً سن الرشد، ويترك الحد الأدنى للعقوبة لتقدير القاضي.

حتى القاصرون المعادون يمكن أن يستفيدوا من العذر القانوني للقاصر. غير أن الحكم الذي سيصدر بحقهم يتحدد على أساس سجلهم السابق.

ومن المؤسف أيضاً أنه لا توجد بموجب القانون الجزائري بدائل لعقوبة السجن، التي لها أثر وصم واضح، في حين أن العقوبات التربوية أثبتت فعاليتها، وخاصة الخدمة المجتمعية، والتعويض عن الضرر الذي لحق بالضحية، والحرمان من بعض الحقوق، وما إلى ذلك.

فيما يتعلق بموضوع العقوبات، تجدر الإشارة إلى حكم من أحكام قانون العقوبات الفرنسي، المادة 3/3330، التي تسمح بالتذرع بالمسؤولية الجنائية للوالدين (الأب والأم) عندما يرتكب القاصر جريمة سهلها الإهمال الجسيم من قبل

والوالدين.11 هذه مسؤولية جنائية حقيقية بالنيابة، يستخدمها بعض المدعين العامين، ولكن نادراً ما يتم استخدامها ضد الوالدين المقصرين.

ثالثاً- أسس المسؤولية الجنائية للأحداث

إن النظام الجزائري، وهو شبيه بالنظام الفرنسي، نظام مختلط، أي أنه نظام تربوي وقمعي في آن واحد. ففيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية، يقوم القانون الجزائري على الركن المعنوي للجريمة المتمثل في الخطأ، وهو أساس ذنب الشخص الذي تنسب إليه. فالمسؤولية الجنائية للقاصر دون سن الثالثة عشرة لا يمكن أن تقوم على أساس الخطأ، في ظل افتراض غياب العقل أو التمييز 12؛ ولكن هذا لا يمنع بأي حال من الأحوال من ثبوت مادية الوقائع ونسبتها إلى القاصر. ويمكن تمييز هذا الجانب عن جانب المسؤولية الجنائية بمعناها الضيق. ففي حالة القاصر الذي يتراوح عمره بين الثالثة عشرة والسادسة عشرة، يمكن استخدام درجة التمييز التي يكشف عنها اختبار الشخصية وظروف الفعل لتحديد ما إذا كان القاصر مسؤولاً جنائياً أم لا، حتى لو كانت هذه المسؤولية مخففة. هذا هو التقييم الملموس.

أ) التمييز كأساس للمسؤولية الجنائية

على هذا الأساس، وباعتبار أن التمييز مرادف للعقل، فإن القاصر دون سن الثالثة عشرة الذي لم يبلغ سن الرشد لا يمكن اعتباره مسؤولاً جنائياً. هذا الافتراض مطلق. إنه حل المبدأ المنصوص عليه في القانون الجزائري. ولكن ألا يجب التمييز بين المسؤولية الجنائية الموضوعية، أي عدم قابلية الأفعال للإسناد المادي، وبين القابلية للعقاب، وهذه الأخيرة هي الوحيدة المستبعدة؟ إن هذا النهج من شأنه أن يوفر بعض المزايا القانونية، خاصة بالنسبة للضحية.

ب) الشخصية كمعيار للمسؤولية الجنائية للحدث

وفقاً لهذا النهج الأكثر موضوعية، والذي يوجد أيضاً في القانون الجزائري، يمكن اعتبار القاصر مسؤولاً جنائياً بصفة استثنائية على أساس شخصيته، كما يكشف عنها سنه وظروف الجريمة، أي مع مراعاة النضج الفعلي للشخص المعني. هذه هي حالة القاصرين الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والثامنة عشرة الذين يتمتعون بدرجة معينة من التمييز، والتي يجب أن يتم إثباتها من خلال فحص إلزامي للشخصية قبل اتخاذ أي قرار. يُستخدم هذا الفحص الكامل لتحديد ما إذا كان القاصر ناضجاً بما فيه الكفاية ليكون على دراية بعدم مشروعية الفعل المرتكب. وفي هذه الحالة، يكون القاصر مؤهلاً لتخفيف العقوبات الجنائية المناسبة لشخصيته. وهذه حالة مسؤولية جنائية جزئية تعتمد على الأهلية الجنائية للقاصر الذي يستفيد من عذر الصغر ويتحمل عقوبات مخففة بمقدار النصف مقارنة بسلم العقوبات العادي، انظر العقوبات أعلاه. على سبيل المثال: بالنسبة للجريمة التي يعاقب عليها بالسجن من سنة إلى خمس سنوات، فإن القاصر لا يترتب عليه سوى عقوبة تتراوح بين ستة أشهر وستين ونصف.

ويتطلب تقييم شخصية القاصر وظروف الجريمة، وهما المعياران الأساسيان لتحديد الأهلية الجنائية للقاصر ودرجة مسؤوليته، موارد مادية وبشرية كبيرة جداً، وهي للأسف غير متوفرة، مما يترك المجال مفتوحاً أمام التطبيق شبه التلقائي للمسؤولية الجنائية على القاصرين الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة، والذين يتعرضون لعقوبات بالسجن تكون في معظم الأحيان غير مناسبة وغير

فعالة. وحول هذه النقطة، أبدى الممارسون الذين يتعاملون مع الأحداث الجانحين عدداً من الملاحظات التي تستحق التكرار:

- أن الشخصية الجانحة تتشكل من خلال تكرار الجرائم التي لا يتم الرد عليها
- أو يتم إعطاؤها وقتاً طويلاً جداً،

- أن الوقت الذي يقضيه الجناة الشباب في السجن يمكن الشباب الجانحين من التكيف مع مجموعة من الشباب الهامشيين الذين يعتبر السجن بالنسبة لهم تكريساً (تأثير الوصم بالعار للسجن)

- أن السجن له تأثير رادع فقط على أولئك الذين لم يدخلوا السجن، وخاصة أولئك الذين تكيفوا واندمجوا مع مبدأ القانون الجنائي

- أن هناك انتقالاً من الجنوح المرح إلى جنوح أكثر عنفاً وتنظيماً، وغالباً ما يكون ذلك بين سن الثالثة عشرة والسادسة عشرة، في حين أن الدراسات والبحوث ركزت بشكل رئيسي على الفئة العمرية من السادسة عشرة إلى الثامنة عشرة.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للقاصرين الذين يدخلون النظام القانوني بين سن الثانية عشرة والخامسة عشرة، لأن نسبة كبيرة من هؤلاء الشباب سيستمرون في ارتكاب الجرائم حتى بلوغهم سن الرشد وما بعده (ارتفاع معدل معاودة الإجرام).

فيما يتعلق بتأثير العقوبات الجنائية، يبدو أن الموقف السائد بين الأشخاص الذين تعرضوا لهذه العقوبات يُظهر أن هذه العقوبات يمكن أن يكون لها تأثير، بدلاً من التعديل المتوقع، انخراط أكثر وضوحاً في الجنوح بل وتكرار السلوك الجانح (العود

إلى الإجراء). ويمكن تفسير هذا الاتجاه من خلال عملية الوصم التي تعقب المرور عبر نظام العدالة، وما ينتج عن ذلك من تحديد سلبي للموضوع.

إن جنوح الأحداث هو نتيجة للعديد من العوامل الشخصية والأسرية والاجتماعية، بما في ذلك أزمات المراهقة أو الهوية، وأوجه القصور أو النزاعات الأسرية، والعوائق الاجتماعية. ولضمان تحميل الأحداث المسؤولية الجنائية بطريقة متماسكة وفعالة، يجب أن تؤخذ جميع هذه العوامل في الاعتبار في مرحلة الوقاية قبل اللجوء إلى القمع، الذي ينبغي أن يهدف إلى حماية الأحداث الجانحين وإعادة إدماجهم في المجتمع.

وفيما يتعلق بالقصر الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والسادسة عشرة، سيكون من المستحسن، في رأينا، التمييز والفصل بين مشكلة المسؤولية الجنائية، وهي فكرة أخلاقية لا يمكن قبولها لعدم التمييز، وبين مشكلة إسناد الوقائع المادية إلى القاصر، مما يجعل من الممكن إعلانه "مذنّباً" كمرتكب للجريمة دون فرض عقوبات عليه، بل إخضاعه لجزاءات تربوية تتخذ لمصلحته فقط.

إن المسؤولية الجنائية للقاصرين ليست مسألة محلية فحسب، بل لها أيضاً آثار بعيدة المدى على النظام الدولي.

ب. على المستوى الدولي

تثير المسؤولية الجنائية عدداً من المشاكل في النظام الدولي، لا سيما بالنظر إلى اختلاف النظم القانونية والتشريعات (الأنظمة الوقائية والقمعية والمختلطة)، ولكن

أيضاً بالنظر إلى اختلاف عتبات السن واختلاف الأغلبية والأقلية العقابية، ناهيك عن تضارب القوانين.

وتتبع هذه المشاكل أيضاً من أساس هذه المسؤولية، سواء أكانت موضوعية أم ذاتية، فضلاً عن تنازع الاختصاص القضائي ومبدأ الإقليمية ومحدودية آثار الأحكام الجنائية.

وقد أثّرت كل هذه الصعوبات من خلال الدراسات المكرسة لهذه المسألة، مما أدى إلى ظهور حركة لمواءمة التشريعات، خاصة في أوروبا، وأدى إلى إبرام العديد من الاتفاقيات.

فعلى سبيل المثال، حدد مجلس أوروبا القانون الجنائي الأوروبي للأحداث في توصيته R 87/20، التي تتضمن عدداً من النقاط المرجعية لتطوير المسؤولية الجنائية للأحداث على المستوى الأوروبي.

وعلى وجه الخصوص، نحن نؤمن:

- أن الأحداث مخلوقات في طور التكوين، وأن جميع التدابير المتخذة ضدهم يجب أن تكون ذات طبيعة تربية،
- أن ردود الفعل الاجتماعية على جنوح الأحداث يجب أن تأخذ بعين الاعتبار شخصية القاصر واحتياجاته الخاصة،
- أن نظام العدالة الجنائية للأحداث يجب أن يظل يتسم بهدف التربية والاندماج الاجتماعي.

ويتطلب هذا المسعى التوحيدي تحديد شروط الوقاية والمسؤولية الجنائية للقاصرين، وهو ما يفترض تحديد عتبة عمرية متطابقة في أوروبا 15 سنة.

وفي كل هذه النقاط، يتبنى القانون الجزائري حلاً مقتبسة من القانون الفرنسي، مع بعض الخصوصيات؛ وينبغي أن نضيف إلى ذلك الحلول الخاصة الناتجة عن وجود بعض الاتفاقيات الدولية أو الثنائية التي قد يكون لها تأثير على الوضع القانوني (أو الوضع القانوني) للحدث الجانح سواء كان جزائرياً أو أجنبياً.

وعلى سبيل المثال، فإن تحديد سن الرشد المدني هو من حيث المبدأ مسألة تتعلق بالقانون الشخصي للقاصر؛ أما فيما يتعلق بالقانون الجنائي، فإن القاصر يخضع للقانون الجزائري بحكم مبدأ الإقليمية.

1. مبدأ الإقليمية القانون الجنائي

فيما يتعلق باختصاص القضائي، يكرس القانون الجزائري، شأنه شأن الكثير من التشريعات الأخرى، مبدأ الإقليمية القانون الجنائي، الذي يجعل من الممكن الاعتراف باختصاص المحاكم الجزائرية وتطبيق قانون العقوبات لمجرد أن أحد العناصر المكونة للجريمة يقع في الإقليم الوطني.

وقد تم تفسير هذا المبدأ من خلال السوابق القضائية فيما يتعلق بتوطين الجريمة، سواء بالرجوع إلى مكان وقوع الجريمة أو إلى النتيجة.

أما فيما يتعلق بأفعال التواطؤ، فإن خضوعها لمبدأ الإقليمية يفترض شرطاً مزدوجاً:

-أن يكون فعل التواطؤ منصوحا عليه ويعاقب عليه بموجب القانون الأجنبي والجزائري على حد سواء،

-أن يتم الحكم على الفعل الرئيسي في النهاية في الخارج.

وكاستثناء من مبدأ الإقليمية، يطبق القانون الوطني على الجرائم المرتكبة في الخارج في حالات معينة، ولكن هذا الاستثناء محدود التطبيق لأنه يخضع لشروط مقيدة، و

17 التي يرتكبها جزائري في الخارج أو يرتكبها أجنبي في الخارج ولكنها تلحق ضررا جسيما بمصالح الجزائر أو رصيدها.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الجزائر صادقت مؤخرا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ضد الجريمة العابرة للحدود الوطنية، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في

الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 ديسمبر 2000 18.

وينبغي أن يتيح تطوير القانون الجنائي للأحداث، على المدى الطويل، التعامل مع العواقب الضارة للجرائم التي يرتكبها الأحداث والتي تزعج عدة دول، لا سيما من حيث الملاحقة القضائية والعقاب والتعويض عن الضرر الذي يلحق بالضحايا، مع احترام مبدأ عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين وسلطة الأمر المقضي به الإيجابي أو السلبي. على سبيل المثال، فيما يتعلق بجرائم معينة مثل سرقة السيارات

في دولة ما لبيعها في دولة أخرى، والاتجار بالمخدرات، والهجرة غير المشروعة، إلخ...

ثانياً. التعاون القضائي الدولي والمساعدة المتبادلة

لا يتضمن القانون الجزائري أي أحكام في القانون الدولي خاصة بتحديد أو تطبيق المسؤولية الجنائية للقصر.

وتخضع المسؤولية الجنائية للقصر لنفس الأحكام المطبقة على البالغين، والتي ترد أساساً في قانون العقوبات، مع ما سبق ذكره من ميزات خاصة تتعلق بسن الجاني (القاصر)، سواء كان جزائرياً أو أجنبياً: فهو يستفيد من نفس الأحكام ونفس الحماية.

وبما أن الجزائر قد صادقت على معظم اتفاقيات الأمم المتحدة، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، فإن أحكام هذه الاتفاقيات واجبة التطبيق في الجزائر ولها الأسبقية على القانون الوطني بموجب الدستور، ولا سيما عندما تكون أكثر ملاءمة للقاصر.

ولا توجد أحكام محددة في القانون الجزائري تنطبق على المسؤولية الجنائية للأجانب، لأن ذلك سيكون تمييزاً ومنافياً للدستور الذي يحظر أي تمييز من هذا القبيل، مع مراعاة أحكام القانون الجنائي المذكورة أعلاه.

ولتحديد سن القاصر الأجنبي، يتم الرجوع من حيث المبدأ إلى وثائق الهوية الرسمية للقاصر وإلى قانونه الوطني (بحكم قاعدة الإحالة).

ويتم تحديد سن المسؤولية الجنائية بالرجوع إلى القانون الجنائي الجزائري (ثمانى عشرة سنة). وفي حالة عدم وجود وثيقة، يتم إجراء تحقيق وفحص طبي لتحديد سن القاصر.

كما أن جميع الأحكام الخاصة المتعلقة بالمساعدة المتبادلة بين الشرطة (الإنتربول) والقضاء والسجون، الناتجة عن اتفاقيات ثنائية أو دولية، المطبقة على البالغين، تمتد أيضا إلى الأحداث الجانحين بنفس الشروط والأحكام، ولكن في إطار أوسع مع إيلاء اهتمام خاص للتدابير التربوية المتخذة لصالح القاصر وعناصر ملفه الذي تم إنشاؤه في الخارج.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجزائر تقيم تعاونا قضائيا نشطا جدا مع العديد من الدول العربية والأوروبية، على أساس اتفاقيات ثنائية وكذا التعاون من خلال المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول) على أساس قاعدة المعاملة بالمثل. ويتسع نطاق هذا التعاون الثنائي ليشمل على وجه الخصوص التحقيقات الجنائية، وتنفيذ الإنابات القضائية الدولية، والإبلاغ عن أوامر التوقيف الدولية وتنفيذها، وتسليم المجرمين وتنفيذ الأحكام الجنائية.

ويتم هذا التعاون أساسا تحت مسؤولية المدعين العامين في المحاكم، إما مباشرة أو من خلال القنوات الدبلوماسية عبر وزارة العدل.

وقد يتعلق هذا التعاون القضائي بالأحداث الجانحين، ولكن فقط في المرحلة القضائية، مع استبعاد المرحلة الإدارية (التدابير التربوية المتخذة لصالح القاصر). وهذا المجال غير مشمول بعد بالتعاون الدولي.

وفي الختام، سنقتصر على بعض الملاحظات والمقترحات. نلاحظ أن النصوص لم تعد تتكيف مع التغيرات التي طرأت على الجنوح وملامح الأحداث الجانحين، وأنها بحاجة إلى تحديث، لا سيما فيما يتعلق بعتبات السن والمسؤولية والعقوبات.

لم تعد العتبتان العمريتان الحاليتان، الثالثة عشرة والثالثة عشرة/العاشرة، تعكسان الوضع الحقيقي ولم تعودا توفران استجابة مناسبة وفعالة لجنوح الأحداث.

في رأينا، يجب أن تكون الفئات العمرية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار هي الثانية عشرة/الثانية عشرة والخامسة عشرة/التاسعة عشرة، والتي ستخضع لأنظمة متباينة من حيث المسؤولية والعقوبات.

حتى سن الثانية عشرة، لن يتحمل الشاب أي مسؤولية على الإطلاق، وسيخضع حصرياً للتدابير الوقائية.

أما بين سن الخامسة عشرة والتاسعة عشرة، فيمكن أن يتحمل الشاب المسؤولية، لكنه سيستفيد من مبدأ العذر القانوني للقاصرين، مع تطبيق عقوبات موجهة نحو إعادة التأهيل والوضع تحت المراقبة. وينبغي أن يتيح النظام إمكانية إقامة علاقة مباشرة وموضوعية بين السن والشخصية والمسؤولية والعقاب، لضمان استجابة أكثر اتساقاً للجريمة.

مقدمة:

تمثل الرياضة واحدة من أكثر حالات "العولمة" تقدماً، ويمكن القول إن هناك عدداً أقل من العوائق الثقافية والسياسية التي تحول دون تطوير التجارة والقوة الدولية في الرياضة مقارنة بالمجالات الأخرى. وهكذا كان هناك تغيير في طبيعة السياسة الرياضية منذ نهاية الحرب الباردة. ومع بداية الألفية الثالثة بدأ الاعتراف أكثر بعالم أصبحت فيه المنظمات الرياضية الدولية والشركات عبر الوطنية في كثير من الأحيان أكثر قدرة على النفوذ والتأثير من الدول في مجالات الدبلوماسية والسياسات العالمية.

أحد الأبعاد المهمة في العلاقات الدولية هو الرياضة وأهميتها. إن "صور العلامات التجارية" العالمية للدول، وخاصة دول العالم الثالث التي ليس لديها الكثير لتفاخر به لبقية العالم، من الواضح أنها يمكن أن تعتمد بشكل كبير على العروض في الملاعب الرياضية وفي المناطق الرياضية - ونتيجة لذلك في جميع أنحاء العالم "اللعبة النزيه"، الذي يتم التبشير به في كثير من الأحيان، يتغاضى عنه في أحيان أخرى، ويصبح أقل أهمية، ويحشر السياسيون أنفسهم أكثر فأكثر، وتزداد الضغوط على الرياضيين بشكل أكبر.

ولإضافة التعقيد إلى التعقيد، يكون لدى العديد من الجهات القومية والدولية استراتيجياتهم التسويقية وممارسة تأثيرهم، كما أن وسائل الإعلام الوطنية وعبر الوطنية لها مصالحها الخاصة ولها تأثيرها أيضاً. وفي المنتصف تبذل الجماهير الشرهة من "القرية العالمية" قصارى جهدها للاستمتاع بما يُسمح لها بالاستمتاع به.

وتمس هذه العناصر، بدرجة أكبر أو أقل، في أماكن مختلفة وفي أوقات مختلفة، العلاقات الدولية بين الأمم والثقافات والمجتمعات. الرياضة والعلاقات الدولية تعطي الاعتبار المتأخر لهذه العناصر. إنها تفتح أرضية تحليلية جديدة، وتشكل بداية نوع جديد من مجالات البحث.

على هذا الأساس يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

كيف توظف الدول ومختلف الفاعلين الآخرين الرياضة سياسيا على المستويين القومي والدولي؟

ونتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

ما علاقة الرياضة بالعلاقات الدولية؟

ما هي الدبلوماسية الرياضية؟

ما تأثير المنظمات العالمية الرياضية في التفاعلات الدولية؟

أولا: الرياضة والعلاقات الدولية

في مقال كتبه في منتصف الثمانينيات، خلص تريفور تيلور **Trevor Taylor** إلى أن "... علماء العلاقات الدولية يظهرون القليل من الدلالات حول التفكير الجاد في مكانة الرياضة في الشؤون الإنسانية العالمية" واعتبر أن "... العلاقات الدولية يجب أن تمنح المزيد من الاعتبار لدور الرياضة في العلاقات الدولية ...".²⁴

ونظراً لأن العلاقات الدولية، أشمل من "السياسة الدولية" فهي تدمج تلقائياً جميع الأنشطة العابرة للحدود، حتى تلك ذات النوع الوظيفي البحت. ومع ذلك، فإن الأسئلة المثيرة للاهتمام حول الرياضة أو الأشكال الأخرى للجمعيات المدنية تتعلق بتأثيرها على الأشياء الخارجية نفسها، والتي تعني في هذا السياق طابع وتطور النظام الدولي. ورغم ذلك فلدى الباحث الأكاديمي في العلاقات الدولية العديد من نواحي التحقيق والتحصيل. ولعل الأكثر وضوحاً هو الاقتصاد السياسي الدولي، نظراً للنمو الهائل في الرياضة الاحترافية والأموال التي تدرها من خلال مداخيل البث الإعلامي والاشهار. وبعد أن أوضحت محكمة العدل الأوروبية ذلك (في حكم بوسمان من عام 1995) أن كرة القدم هي عمل تجاري مثل أي شركة أخرى. أصبحت الأندية الأوروبية الكبرى شركات دولية في حد ذاتها. وفي هذه المرحلة التي تهيمن عليها الخدمات من الرأسمالية الدولية، تعد الرياضة قطاعاً رائداً من الأعمال.²⁵

يشير "النظام الدولي" بشكل كلي إلى تفاعل الدول والجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة، وهي الطريقة الموضوعية الوحيدة لوضع تصور لأنماط متنوعة للعمل والسلوك في العالم الحديث. وفي هذه الشبكة، أصبحت المنظمات الرياضية الدولية بشكل مطرد جهات فاعلة عبر وطنية أكثر أهمية، حيث أنها تتصرف بموارد كبيرة جداً تفوق ميزانيات العديد من الدول، وغالباً ما تشكل نقاطاً محورية للنقاش السياسي، كما في حالة الخلافات حول حقوق البث التلفزيوني للأحداث الكبرى من جهة، واستخدام الفرق الرياضية لتعزيز الانفراج بين الكوريتين من جهة أخرى. تعكس بعض الهيئات مثل اللجنة الأولمبية الدولية **IOC** أو الاتحاد الدولي لكرة القدم **FIFA** المنظمات الحكومية الدولية - لكنها مستقلة تماماً عنها.²⁶

وقد مكنت الثروة المتزايدة للعديد من المنظمات الرياضية الدولية هذه السمة الداخلية الموسعة وأتاحت أيضاً فرصاً لمزيد من المشاركات الدبلوماسية. على سبيل المثال، تستضيف اللجنة الأولمبية الدولية بانتظام مؤتمرات حول مجموعة متنوعة من الموضوعات التي تتقاطع فيها الرياضة والعلاقات الدولية. وتشمل الأمثلة الحديثة: الاستدامة البيئية، وحقوق المرأة، والصحة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلام. كما تتضمن دبلوماسية المؤتمرات، مثلها مثل العديد من وكالات الأمم المتحدة، وذلك بتجنيد مسؤولين حكوميين وممثلي المنظمات الرياضية الدولية وأكاديميين ومشاهير الرياضة ودعاة ونشطاء، وغيرهم.²⁷

لقد سارع الدبلوماسيون إلى رؤية أهمية الرياضة للهيئة الوطنية منذ الثلاثينيات إن لم يكن قبل ذلك. ويُعتقد أن الصورة النمطية أو ما يسمى (بالعلامة التجارية)، تتوقف بشكل كبير على قدرة الدولة على تنظيم مسابقات كبرى وإنتاج أبطال "على مستوى عالمي". وإن لم يكن استغلال الرياضة دائماً بنفس الحدة التي أظهرتها ألمانيا الشرقية خلال الحرب الباردة، فإن الدول لا تزال على استعداد لتخصيص موارد كبيرة، - غالباً تحت الطاولة - للحصول على ميزة نمطية تفضيلية. تُظهر المعارك السياسية وفصائح شراء الأصوات المرتبطة بالقرارات المتعلقة بمكان إقامة الأولمبياد ونهائيات كأس العالم أن الرياضة تتعرض لضغوط من الدول فضلاً عن المصالح التجارية أثناء محاولتها إدارة أعمالها الخاصة.²⁸

يمكن للمرء أن يعترض على أن استغلال المسابقات الرياضية لخدمة هيئة أو دعاية بلد ما ليس ظاهرة جديدة. ألم تستخدم ألمانيا النازية قوة الرياضة في أولمبياد برلين عام 1936؟ أو الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اللذان اعتمدا على

ميدالياتهما لإثبات تفوق نموذجهما؟ أو نيلسون مانديلا الذي استخدم كأس العالم لكرة القدم الأمريكية بعد انتهاء الفصل العنصري مباشرة لتعزيز وحدة البلاد".²⁹

غالباً ما تحولت "الدبلوماسية القسرية"، أو محاولة الضغط على الخصوم بكل الوسائل عدا الحرب، إلى الرياضة كطريقة دراماتيكية وخالية من التكلفة نسبياً لإنزال العقوبة. كانت الرياضة في الخط الأمامي للاستخدام المتزايد للعقوبات خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، كما هو الحال في محاولة عزل نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا أو معاقبة الغزو السوفيتي لأفغانستان.³⁰

ثانياً: التوظيف السياسي للرياضة

بعد الحرب العالمية الأولى أصبحت الرياضة تحظى باهتمام كبير من طرف الحكومات بمختلف عقائدها وتوجهاتها، حيث تم تضمينها في السياسات المحلية والخارجية. وقد بدأ السياسيون في تقدير إمكاناتها كوسيلة للقيم والسياسات الوطنية وخاصة لإظهار فاعلية الأيديولوجية السياسية والترويج لها. خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، كانت الرياضة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات الدولية. وعلى وجه الخصوص في البلدان التي كان للدولة فيها سيطرة مباشرة على الرياضة - الدول "الاستبدادية" كالاتحاد السوفيتي وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، حيث نمت الرياضة لتصبح عنصراً مساعداً في السياسة الخارجية. وهكذا كانت المنافسة

الرياضية مقيدة باعتبارات سياسية غالباً ما حولت المسابقات الرياضية البحتة إلى منافسات أخرى: الشيوعية ضد الرأسمالية، الفاشية ضد الديمقراطية الليبرالية، الشيوعية ضد الديمقراطية الاجتماعية.³¹

كانت الرياضة مقبولة على نطاق واسع باعتبارها واحدة من المجالات القليلة لمنافسة القوى العظمى خلال سنوات الحرب الباردة، حتى لو كان الخطاب موجهاً للاستهلاك الإعلامي أكثر مما كان يُعتقد من قبل القادة السياسيين ومستشاريهم. ومع ذلك، فقد تبنى العديد من قادة العالم الثالث النجاح الرياضي بشكل أكثر جدية، لأسباب ليس أقلها أن لديهم فرصة أو قوة أقل بكثير لإحداث تغيير سياسي. تقدم أفريقيا جنوب الصحراء العديد من الأمثلة على القادة الوطنيين الذين يستغلون الرياضة ونجوم الرياضة العالميين لتحقيق مكاسب سياسية. كانت الطبيعة الضعيفة وغير المستقرة للعديد من الأنظمة السياسية في هذا الجزء من العالم بعد الاستقلال تعني أن الاستقرار الداخلي والآفاق الاقتصادية المستقبلية كانت دائماً محور الأزمات. سرعان ما مرت نشوة ما بعد الاستقلال وأدت الانقسامات اللغوية والعرقية والقبلية التي كانت واضحة لأجيال إلى إحداث الكثير من التوتر والقلق. الكفاح من أجل الاستقلال في كثير من الأحيان أخفى هذه الانقسامات، ولكنها في معظم الحالات عادت إلى الظهور من جديد.³²

بالنسبة لمحبي الرياضة، تعتبر كرة القدم مثلاً طريقة رائعة لتقوية الصداقة بين الشعوب. إنها أداة سلمية للتقارب تسمح بالانتماء المتناغمة للعلاقات بين الأمم. حسب رأيهم، يساهم الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، وكذلك اللجنة الأولمبية الدولية، في إحلال السلام على الأرض، أكثر بكثير من الأمم المتحدة. ونفس

الأشخاص يعتقدون أنها تستحق، بالتالي، جائزة نوبل للسلام أكثر بكثير من بعض الحاصلين عليها. بينما يرى المنتقدون للمسابقات الرياضية العكس من ذلك، وأنها مناسبة لانفجار غير منضبط للمشاعر القومية، وتوليد نوبات كراهية ضد الأجانب. فالدعم للمنتخب الوطني يمكن أن يتحول إلى كراهية تجاه الشعوب الأخرى، تجاه الآخرين، تجاه الأجانب الذين يصبحون خصماً يجب أن يُهزم بأي ثمن وبكل الوسائل.³³ ولعل خير دليل على ذلك ما حصل في مقابلة الجزائر ومصر خلال التصنيفات المؤهلة لكأس العالم 2010، حين حاول النظام المصري آنذاك استغلال هذه المناسبة الرياضية من أجل تمرير مشروع توريث الحكم لابن الرئيس جمال مبارك، حيث شن الاعلام المصري حرباً إعلامية على الجزائر وشعبها وحتى شهدائها، ما زالت آثارها لم تمح حتى الآن.

ونظراً لأن الرياضة أصبحت عالمية، فقد أصبحت أكثر انخراطاً في السياسة، وشكلت عرضاً مهماً للسلطة السياسية وحتى في أكثر الأمور السياسية اليومية. طوال القرن العشرين، استخدمت الديكتاتوريات بمختلف أنواعها القوة الكاريزمية للرياضة لقضاياها الخاصة، والتي غالباً ما تكون شائنة. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك، كتسخير أدولف هتلر لدورة الألعاب الأولمبية في برلين عام 1936 لأغراض الدعاية لنظامه، أو قيام حكام الصين بنفس الأمر بعد اثنين وسبعين عاماً من استماتع بينيتو موسوليني بفوز بلاده بكأس العالم الثانية في كرة القدم مع استضافة إيطاليا الفاشية، أو المجلس العسكري الأرجنتيني الذي اكتسب الشرعية التي كان فاقداً لها بفوز المنتخب الوطني بكأس العالم 1978.³⁴ ومع ذلك، حتى بالنسبة للسياسيين في الديمقراطيات الليبرالية في العالم الصناعي المتقدم، فقد أصبح من الشائع التظاهر باهتمام عميق بالرياضة.

وهكذا، كان من الطبيعي تماماً أن يوقف توني بليز، رئيس الوزراء البريطاني سابقاً، اجتماعاً حاسوبياً على شبكة الإنترنت عند تلقيه نبأ إصابة ديفيد بيكهام بكسر في قدمه اليمنى، وبالتالي لم يكن قادراً على اللعب مع إنجلترا في المباريات الحاسمة. وبالمثل، قام نظيره الألماني جيرهارد شرودر بجدولة جميع اجتماعات مجلس وزرائه حتى لا تتزامن مع مباريات الفريق الألماني خلال بطولة كأس العالم التي أقيمت في اليابان وكوريا الجنوبية سنة 2002.³⁵

ثالثاً: الأحداث الرياضية وأشكال العمل السياسي

إذا كان من السهل تحديد الأزمات والتوترات السياسية إلى حد ما، بقدر ما هي معروفة ومدرجة من قبل مؤرخي العلاقات الدولية، يبقى تحديد طبيعة وحدود الوسائل المستخدمة فيما يمكن أن يسميه المرء الاستخدام السياسي للرياضة (التجمعات الرياضية). وبالتالي، فإن الأزمة السياسية بين دولتين، عندما يُحكم بأنها خطيرة، يمكن ترجمتها إلى مجال العلاقات الرياضية الدولية من خلال ما يلي.³⁶

- **الدعاية:** هنا الملاحم الرياضية التي يقدمها الفريق الوطني تساهم في تعزيز صورة الاحترام في العالم، والقوة والحيوية، وحتى شرعية النظام السياسي. خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، تم تعزيز انبهار جزء صغير من الجمهور الفرنسي بالأنظمة الاستبدادية على نجاح الرياضيين الإيطاليين

والألمان في إثبات أن الإرادة السياسية يمكن أن تسهم في الاستحقاق الوطني وتحسين العرق.

• **تجميد أو حظر المسابقات الرياضية بين المنتخبات الوطنية:** يجوز للحكومة أن تمنع فريقها التمثيلي من مقابلة كذا وكذا خصم لأسباب سياسية بحتة. سيكون هذا استخداماً سياسياً للرياضة لأغراض الانتقام. في سبتمبر 1919، استسلم فريق كرة القدم الفرنسي لأمر الاتحادات الرياضية البريطانية، ورفض مقابلة الفريق السويسري - لأنه لعب مباراة ضد الألمان. كان الهدف الضغط على الرأي العام ليساعد في تغيير السياسة الخارجية لحكومته. استخدمت عمليات المقاطعة، المعروفة جيداً في عصرنا، من قبل جميع الحكومات (وليس فقط تلك الأنظمة الاستبدادية) خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. كان هذا هو الحال مع فريق الدراجات الإيطالي في عام 1936، والذي لم يشارك في سباق فرنسا للدراجات بأمر من موسوليني بعد القضية الإثيوبية وعقوبات عصبة الأمم. وبعد بضعة أشهر، ألغيت مباراة كرة قدم بين هولندا وألمانيا قبل أيام قليلة من زواج الأميرة **جوليانا**، ولية عرش هولندا، من الأمير الألماني **برنارد دي ليبي**، خوفاً من مظاهرات مناهضة لألمانيا. كان هذا الحادث هو الذي قرر الرايخ بسببه قطع جميع العلاقات الرياضية مع هولندا. وبالطريقة نفسها، منعت الحكومة الفرنسية فريقها الوطني لكرة القدم من لقاء إيطاليا والبرتغال في عام 1937، ثم ألمانيا في عام 1938، خوفاً من إثارة الاحتجاج الجماهيري ضدها، على الرغم من أن اتحاد الرياضة الألماني ذكر في الحالة الألمانية أن لاعبي كرة القدم الفرنسيين القادمين إلى ألمانيا سوف يكونون

محميين من كل المشاعر القومية وكرهية الأجانب! وهكذا، كان الموقف الذي اتخذته القوى الأوروبية الكبرى تجاه الرياضة التنافسية بين الدول سياسياً، تحدده السياسة، ويتجلى عادةً في إقناع الاتحادات الرياضية الوطنية بـ "اتباع خط الحزب". من ناحية أخرى، قد يكون الحدث الرياضي ذريعة لتصلب السياسة الخارجية، كما تشهد عليه الأحداث المتكررة نسبياً التي صاحبت عزف الأناشيد الوطنية بعد عام 1925.

- **خلل في النظام والعنف:** يمكن أن يؤدي التعبير الشعبي عن عدم الرضى إلى حدوث خلل في النظام والعنف سواء في الحدث الرياضي نفسه أو في الدولة التي يُقام فيها، أو كليهما. من خلال الكلمة والفعل، يمكن أن يؤدي إلى نوع من القومية المتعصبة وكرهية الأجانب، ويمكن أن تكون المشاعر "المعادية" التي يتم التعبير عنها سياسية أو رياضية.

رابعاً: الرياضة كأداة للاتصال السياسي

تعود الاستخدامات الأولى للرياضة كأداة للاتصال السياسي إلى بداية القرن العشرين وكانت الدول هي التي فهمت بسرعة جميع الفوائد التي يمكن أن تجنيها منها. ففي ألعاب 1908، ظهرت فنلندا، التي اندمجت في ذلك الوقت مع روسيا، بألوانها الخاصة، مما أظهر الإحياء لادعاءات الهوية. خلال القرن العشرين، سيكون استخدام الرياضة كقناة اتصال حول الهوية الوطنية ثابتاً في أشكال ثانوية

(اعتراف اللجنة الأولمبية الدولية لدولة ما) أو بأشكال أكثر عدوانية. ثم، وبسرعة كبيرة، يتم تكوين الرابطة في اللاوعي الجماعي بين الرياضيين الفائزين وقوة البلد. وهكذا، على هذا النحو ، رفض الفرنسيون والإنجليز السماح للرياضيين الألمان بدخول ألعاب 1920 خوفاً من التغلب عليهم وأن يظهر الألمان منتصرين، بعد انتهاء أربع سنوات من الحرب. بعد ذلك، أخذ النظامان الإيطالي والألماني الأمور خطوة إلى الأمام، حيث قاما بتوسيع نطاق الارتباط ليس بين الدولتين فحسب، ولكن بين النظامين السياسيين: النظام السياسي "الجيد" من شأنه أن ينتج رياضيين استثنائيين. كما تم استخدام إضفاء الشرعية على النظام داخل البلاد أيضاً مقابل الخارج وأصبح عنصراً مهماً في تكوين صورة الأمة.³⁷

حاول فاعلون آخرون استخدام الرضاة لأغراض الاتصالات. بادئ ذي بدء، الأقليات، سواء الأمريكيين الأفارقة في ألعاب المكسيك مع سميث وكارلوس أو التبتيين في ألعاب بكين. ثم الحركات التحررية من خلال تفجير ميونيخ. وفي الوقت الحالي تستخدم بعض المنظمات غير الحكومية الألعاب الرياضية لممارسة الضغط، ولا سيما منظمة السلام الأخضر على الجانب البيئي ومراسلون بلا حدود خلال دورة ألعاب بكين.³⁸

لقد أصبحت الألعاب مهمة للغاية من حيث الاتصال لدرجة أنها تجذب العديد من الفاعلين الذين يحاولون استخدام أدواتهم ووسائلهم الخاصة لإيصال رسائلهم، والتي غالباً ما تكون بعيدة كل البعد عن الاعتبارات الرياضية.

خامساً: الرياضة كآلية للدبلوماسية العامة

تزرع الرياضة الحديثة خصوصيات تجعلها ناقلاً فعالاً بشكل خاص للقوة الناعمة: الشعبية، والتغطية الإعلامية القوية، والعالمية، والحياد السياسي، وما إلى ذلك. إنها تتجاوز الحدود وتعبئ السكان، والشباب على وجه الخصوص. مما يحتم على الدولة أن تأخذ الرياضة في الاعتبار عند رسم وتنفيذ استراتيجيات الاتصال والتأثير الخاصة بها، زيادة على كونها قطاعاً اقتصادياً يبحث باستمرار عن التمويل والتوسع، حيث يمكن للدول والشركات تحقيق مكتسبات عظيمة من خلالها.³⁹

تاريخياً، يشير مصطلح الدبلوماسية الرياضية إلى استخدام المسابقات الرياضية الرمزية لتنظيم التقارب بين دولتين. على هذا الأساس أصبحت ما يعرف بدبلوماسية "تنس الطاولة" مشهورة. ففي خضم الحرب الباردة، وبعد سنوات قليلة من الانقسام الصيني السوفياتي في أوائل الستينيات، وجدت الولايات المتحدة والصين نفسيهما في وضع استراتيجي خاص - تقاسم عدو مشترك - مما ساهم التقارب بين مصالحهما. فبعد بعض الاتصالات السرية الأولية، قرر **ماو تسي تونغ** الاستفادة من وجود فريق تنس الطاولة الأمريكي في اليابان لدعوتهم إلى الأراضي الصينية. حيث ساهم ذلك في تخفيف بعض التوتر بين الأمريكيين والصينيين ونشر الدعاية الكافية لبدء التقارب، والذي تم إضفاء الطابع الرسمي عليه سياسياً خلال زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى الصين في فيفري 1972. ومنذ ذلك الحين، تم استخدام مصطلح **الدبلوماسية الرياضية** للدلالة على المواقف المشابهة.

ومع ذلك، لا يمكن اختزال مفهوم الدبلوماسية الرياضية في وصف هذه التبادلات الثنائية حيث تظل الرياضة ذريعة فحسب. لقد نظرت العديد من التحليلات

بالفعل في استخدام الأحداث الرياضية الكبرى من قبل الدول، وظلت حالة أولمبياد برلين عام 1936 هي النموذج الأصلي لهذا النوع.⁴⁰

كان لمجالات الرياضة والدبلوماسية علاقة طويلة، وغالباً ما كانت محفوفة بالمخاطر، ولا تحظى بالتقدير بشكل عام، على الأقل منذ ظهور الحركة الأولمبية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر. نظراً لما تتمتع به الرياضة الحديثة من وضوح وشعبية وإمكانيات حشدية لا مثيل لها، مصحوبة بمظاهر قوية للهوية (وطنية، إقليمية، محلية، طائفية، إثنية، إلخ)، فليس من المستغرب مشاهدة الفرق الرياضية والأحداث والأماكن، كأدوات مقنعة للطموحات السياسية والدبلوماسية لكل من الحكومات ومجموعة الجهات الفاعلة المشاركة في "دبلوماسية الشبكة".⁴¹

لقد أدركت العديد من الدول هذا جيداً، حيث أدرجت الرياضة لفترة طويلة في اتصالاتها الدبلوماسية، ولا سيما لتأكيد تفوق نموذجها الأيديولوجي (سبارتاكياديس⁴² من الدول الشيوعية من عام 1928، وكأس العالم "موسوليني" لعام 1934، وألعاب برلين عام 1936، إلخ). وبالتالي، فإن الدبلوماسية الرياضية ليست جديدة: فهي أداة للتواصل والاعتراف الدولي، وهي الآن متكاملة ومؤسسية. فقد قام وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس **Laurent Fabius** في عام 2014 (بالاشتراك مع وزير الرياضة في ذلك الوقت، فاليري فورنيون)، بتحديد الدبلوماسية الرياضية في شخص سفير الرياضة (عام 2016، فيليب فينوغرادوف) داخل وزارة أوروبا والشؤون الخارجية آنذاك. وقد أشار الموقع الإلكتروني لهذه الوزارة بوضوح إلى أنها في خدمة النفوذ الفرنسي في العالم، ولكن أيضاً في خدمة اقتصادها وتوظيفها وجاذبيتها، من بين أمور أخرى فيما يتعلق بالأحداث الرياضية الكبرى.

تُستخدم الرياضة أيضاً كأداة للوساطة، مما يجعل من الممكن تجديد العلاقات الدبلوماسية المقطوعة، كما يتضح من المثال التاريخي لدبلوماسية "تنس الطاولة"، أو الفريق الكوري الموحد في دورة الألعاب الأولمبية الشتوية سنة 2018.⁴³

سادسا: المنظمات الرياضية الدولية كجهات دبلوماسية فاعلة

تعود الطبيعة السياسية الدبلوماسية للرياضة الدولية، جزئياً، إلى الدور التكويني للجنة الأولمبية الدولية (IOC)، والحركة الأولمبية التي تقودها، ومهمتها الاجتماعية - الأولمبية - في السياسة العالمية. على الرغم من أن المشاركات الرياضية الدولية والعابرة للحدود لم تكن غير شائعة قبل تأسيس اللجنة الأولمبية الدولية في عام 1894، إلا أن بيير دي كوبرتان **Pierre de Coubertin** (باعث ومؤسس الألعاب الأولمبية في العصر الحديث) قد شَبَّع هذه المنظمة غير الحكومية بهدف دبلوماسي صريح يتمثل في الترويج لنوع بارز من "الأممية" الثقافية.⁴⁴

نظراً للامتيازات والحصانات الواقعية التي تتمتع بها باستمرار، على سبيل المثال (البعد الخارجي، والإعفاءات القانونية، وإبرام المعاهدات والرصد، وما إلى ذلك)، تتمتع اللجنة الأولمبية الدولية بالتكافؤ الوظيفي مع المنظمات الحكومية الدولية. في الواقع، تحترم الدول قراراتها وسلطاتها القضائية بشكل أكثر موثوقية من العديد من المنظمات الحكومية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسويق "العلامة

التجارية" الأولمبية على مدى العقود العديدة الماضية جعل اللجنة الأولمبية الدولية منظمة غير حكومية ثرية للغاية، لدرجة أن الكثير من سلوكياتها وسياساتها، وتدابيرها المحاسبية تشبه إلى حد كبير شركة متعددة الجنسيات كبيرة. وعلى هذا النحو، تجسد اللجنة الأولمبية الدولية العناصر الرئيسية لثلاثة أنواع من الجهات الفاعلة الأربعة التي تميز دبلوماسية الشبكة المعاصرة (مثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والشركات متعددة الجنسيات). هذا الدور الغريب ولكن القوي يجعل اللجنة الأولمبية الدولية والحركة الأولمبية مرتبطتين بشكل فريد بالدبلوماسية الدولية.⁴⁵

ومع ذلك، فإن اللجنة الأولمبية الدولية هي واحدة فقط من العديد من المنظمات الرياضية الدولية (ISO). هناك مجموعة أبجدية حقيقية من المنظمات التي تحكم بشكل أساسي جميع التخصصات الرياضية، وتنظم الأمور القانونية أو الإعلامية أو الطبية أو غيرها من الأمور الفنية اللازمة للرياضة الدولية، وتشرف على الأحداث الرياضية الدولية التي تنطوي على تخصصات متعددة. على عكس الغرض الاجتماعي الدافع للجنة الأولمبية الدولية، فإن العديد من معايير المنظمات الرياضية الدولية هذه لم تتطور بالضرورة من (ولكن ربما تكيفت لاحقاً مع) التقاني (لوسم كوبرتان الأممي)⁴⁶. وبدلاً من ذلك، ظهرت معايير المنظمات الرياضية الدولية هذه عادةً كاستجابة للقوى البيروقراطية العقلانية التي جعلت المنافسة الدولية وعبر الوطنية ممكنة من خلال التوحيد القياسي وتنسيق التقويم والوساطة من خلال الإجراءات القانونية، وفي كثير من الأحيان، الاتصالات والمداولات المركزية. مع زيادة تعقيد الرياضة الدولية طوال القرن العشرين، ظهرت منظمات من الدرجة الثانية للتعامل مع الأمور التقنية التي ثبت أنها متخصصة للغاية، أو معقدة للغاية من

الناحية القانونية، أو واسعة النطاق للغاية بحيث لا يمكن لأي منظمة رياضية واحدة التحكم فيها.⁴⁷

من أجل الفهم الكامل لأهمية الرياضة في الدبلوماسية الدولية، من الضروري فهم دور المنظمات الرياضية الدولية في النظام الدبلوماسي. فمن ناحية، تعلن معظم المنظمات الرياضية الدولية أن هياكلها البيروقراطية تخدم غرضاً دبلوماسياً راقياً: (السلام الدولي والتسامح من خلال التبادل الرياضي). ومن ناحية أخرى، تعمل هذه المنظمات الدولية للتوحيد القياسي أيضاً كمنظمات متعددة الأطراف أو ساحات للتواصل الدبلوماسي في حد ذاتها. ونظراً لأن العالمية هي المعيار الأساسي بين المنظمات الرياضية الدولية، يمكن للأعضاء الوطنيين الذين يشكلون المنظمة عادةً أن يعملوا في كثير من الأحيان بصفقتهم وفود دبلوماسية تمثل مصالح بلدانهم الأصلية. وبالتالي، يمكننا القول أن المنظمات الرياضية الدولية هي جهات فاعلة دبلوماسية في حد ذاتها، وتسعى وراء القضايا الاجتماعية في السياسة العالمية، وهي بمثابة منتديات للتبادل الدبلوماسي بين الوحدات الداخلية والوطنية التي تتبع بشكل عام ملامح دبلوماسية "النادي" التقليدية.

نظراً لزيادة النطاق وعدد الجهات الفاعلة وتعقيد الدبلوماسية في العقود الأخيرة، فقد كافحت المنظمات الرياضية الدولية للتكيف. حيث غيرت الجهات الفاعلة الجديدة، والقضايا، ومستويات المشاركة، والتعقيدات جوهر الدبلوماسية التي تقودها المنظمة الرياضية الدولية وكذلك الممارسات الدبلوماسية التي تحدث داخل المنظمات. لا يوجد مكان أكثر وضوحاً من العمليات التنافسية والمخاطر العالية التي يتم من خلالها منح الأحداث الرياضية الكبرى (خاصة الأولمبياد وكأس العالم لكرة القدم)

للمدن والبلدان المضيفة - وفي العلاقة ذات الصلة بين المنظمة الرياضية الدولية، والمعلنين التجاريين، والرعاة المتميزين من الشركات متعددة الجنسية.⁴⁸

سابعاً: الهوية الرياضية بين القومية والكوسموبوليتانية

يعتمد التعريف الكلاسيكي للدولة على ثلاثة معايير تقليدية: الإقليم، والسكان، والحكومة. يمكننا أن نضيف رابعاً: فريق كرة قدم وطني! يتميز الاستقلال الوطني اليوم بالقدرة على الدفاع عن الحدود، وصك العملة، وخوض منافسات رياضية على الصعيد العالمي. تتيح كرة القدم إمكانية التعبئة وإثبات الانتماء إلى هوية جماعية. فمن خلال التجمع معاً لدعم فريق، "فريقهم"، يعبر المشجعون عن شعور مشترك بالانتماء، وإثبات الجماعة. كما يتيح التعبير عن التناقضات المحلية أو الاجتماعية أو الدينية، ولتأكيد الذات فيما يتعلق بالآخرين. الرياضة هي محور رئيسي للتماهي الجماعي، ربما لأن المواجهة متأصلة فيها. يتنافس فريقان أو أكثر، أو شخصان أو أكثر، من أجل الفوز. وبالتالي يُفسح المجال لتحديد الهوية الجماعية بطريقة إيجابية (نحن)، والسلبية (هم).⁴⁹

الرياضة هي قبل كل شيء لغة معولمة، فهي من بين المحركات الرئيسية للعالمية الفعلية. على وجه الخصوص، ولكن ليس حصرياً، على المستوى المهني الأعلى ومع مؤسساتها العالمية ومنافساتها عبر الوطنية، تولد الرياضة ساحة عالمية

للتفاعل الثقافي والسياسي الذي يتردد صداها مع العالمية الرياضية. وبمساعدة وسائل الإعلام الجديدة مثل الإنترنت، تطورت الساحات الرياضية العالمية وحقت أرقاماً قياسية جديدة للمشاهدة. إنها جزء من ثقافة عالمية تتجاوز المساحات الرياضية الإقليمية القائمة. هذه الثقافة الرياضية العالمية أكثر تنوعاً وعالمية من أي ثقافة. يحب المشجعون بشكل متزايد أفضل لاعبي فرقهم، لاحظ أن التركيز على "هم" مع أولئك الذين يمثلون المعارضين اقتراحاً أكثر تعقيداً بكثير من حيث أن أي "آخر" في الخصم عادة ما يوفر فرصة مرحب بها للتعبير عن العداء والسخرية.⁵⁰ ففي الجزائر، ومثلها في بقية دول العالم وخاصة الدول العربية نجد مشجعي الفريقين الإسبانيين ريال مدريد وبرشلونة يتحدثون بصيغة (نحن) و (هم). بل تصل الحوارات والنقاشات بين أفراد الأسرة الواحدة حول الفريقين إلى درجة الانفعال والتعصب.

في البداية، فإن العداوات بين الفرق المحلية هي التي تسمح لنا بتشكيل هوية وتمييز أنفسنا عن المجموعة المجاورة. إذا كان هناك ناديان في نفس المدينة، فعليهما بناء هوية قوية ومميزة. قد يكون لهذا بعد ديني (في غلاسكو نجد أن فريق رونجرس بروتستانت، بينما فريق سلتيك كاثوليكي) أو اجتماعي (ليفربول شعبية جماهيرية، بينما إيفرتون أكثر نخبوية). في لندن، حيث يوجد العديد من فرق دوري الدرجة الأولى المحترفة، لكل منها هوية محددة. نحن ندعم أحد هذه الفرق لأننا ننقل نوعاً من التراث من الأب إلى الابن. يمكن التمييز أيضاً على المستوى الإقليمي: فريق إسبانيول برشلونة مثلاً، كما يوحي اسمه، لا يشعر بالكتالونية، على عكس برشلونة الذي هو الرائد في هذه القضية.

فكرة القدم إذن هي مؤشر كبير للهوية الوطنية، وخاصة في البلدان التي تفتقد إلى الرموز الوطنية للاستقلالية (كشركات الطيران الوطنية، والعملات المحلية، والخدمات العامة الوطنية، وما إلى ذلك)، وبالتالي يكتسب فريق كرة القدم الوطني هنا أهمية رمزية كبرى.⁵¹

تعمل الرياضة على تشكيل واستقرار الهويات الاجتماعية وحتى السياسية في جميع أنحاء العالم، ونحن على يقين من أنهم يفعلون ذلك اليوم بتجربة غير مسبوقة. إنهم يحشدون المشاعر الجماعية وغالباً ما يوجهون الصراعات المجتمعية. لا عجب إذن أن الرياضة هي أيضاً موضوع مجموعة واسعة من الأدبيات الشعبية حول الأبطال والأساطير وتاريخ الأندية والبطولات والألعاب. تظهر الموضوعات الرياضية في الأفلام الشعبية والمسلسلات التلفزيونية وروايات أخرى متنوعة تأسر ملايين، بل مليارات، من الناس حول العالم. تطورت الرياضة إلى جزء لا يتجزأ من صناعة الترفيه العالمية. في السنوات الأخيرة، جذبت هذه الميزة الهائلة لمشهدنا الثقافي اهتماماً وشرعية متزايدة كموضوع مهم للبحث الفكري.⁵²

وفي المقابل تحت الرياضة اليوم على عالمية ثقافية واسعة إلى درجة لا نجدها في أي مكان آخر في "مجتمع عالمي" لا يزال منقسماً على أساس الانقسامات الاجتماعية والحدود الوطنية والصراعات الأخرى. تستمر القومية والديكتاتورية والهويات الحصرية والسلطة والمال في الحفاظ على أهميتها في الرياضة والمجتمع. ومع ذلك، فإن هذا لا يمحو الارتباطات الشاملة الجديدة والولاءات المتعددة، والأهمية المتزايدة للأشكال الجديدة للهوية العالمية التي توفرها الثقافات الرياضية بوضوح. إن كوسموبوليتانية الرياضة لا تسهل فقط الإعجاب العالمي بالأفضل - وبالتالي تولد

إحساساً يومياً بالقواسم المشتركة العالمية ومجتمع خبراء الرياضة - ولكنها أيضاً تحول الهويات الجماعية ذات الصلة باستمرار.⁵³

إن الكوسموبوليتانية الثقافية للاعبين العالميين والعالمية التي يسببها السوق "من فوق" تلتقي بعالمية شاملة "من أسفل". على المدى الطويل، قد يوفر هذا حصناً مهماً ضد العنصرية والاستبعاد الثقافي، ويشكل تحدياً كبيراً لسياسات الهوية التي تتطلع إلى الداخل. في أوروبا، كرة القدم في طريقها لأن تصبح وسيطاً قوياً للهوية السياسية لما بعد القومية. فهناك عدد قليل من العوامل الثقافية الأخرى التي نجحت في توليد هوية أوروبية مشتركة مثل كرة القدم، وهي ظاهرة شعبية مشتركة منذ فترة طويلة والتي أصبحت لغتها المشتركة وشغفها أكثر أوروبية من خلال مسابقات الأندية مثل دوري أبطال أوروبا.⁵⁴

خاتمة:

لا يمكن لأي أحد أن يستهين أو يقلل من الدور الذي أصبحت تلعبه الرياضة في جميع المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. وفي العلاقات الدولية أصبح يطلق على توظيف الرياضة كقوة ناعمة بين الدول فيما بينها، أو بينها وبين المنظمات الدولية مصطلح "الدبلوماسية الرياضية". ولعل أهم ما نستنتجه في هذه الدراسة هو أن الرياضة كأداة سياسية ودبلوماسية توظف عبر مستويات متعددة - محلياً، إقليمياً، ودولياً - وحسب أهداف متجانسة أحياناً، ومتضاربة في كثير من الأحيان. فهي أداة للتقارب بين الشعوب وبناء السلام أحياناً "دبلوماسية تنس الطاولة"، إلا أنها قد تصبح مجالاً للصراع حين يحاول بعض

الأطراف إبراز تفوق دولة أو عرق ما. كما يمكن أن توظف الرياضة من طرف دول لا تملك المقومات الجغرافية والبشرية والعسكرية من أجل إثبات وجودها وكسب نوع من الحماية الدولية، وهذا ما نجحت فيه دولة قطر إلى حد كبير بتوظيفها ما يسمى بالدبلوماسية الرياضية، أو دبلوماسية الاعتراف.

الإجراءات الخاصة أثناء محاكمة الأحداث بالقضاء الجزائي

مقدمة

تعتبر محاكمة الأحداث في النظام القضائي الجزائري موضوعاً ذا أهمية خاصة، إذ يجسد الالتزام بحماية حقوق الفئات الضعيفة وتعزيز التوجهات الإصلاحية في مجال العدالة. يتميز هذا النوع من المحاكمات، حسب التشريعات الجزائرية، بأنه يسعى إلى تحقيق التوازن بين فرض العقوبات اللازمة للحفاظ على النظام العام وضمان إعادة تأهيل الأحداث الجانحين، مما يتطلب تبني إجراءات خاصة تناسب طبيعة هذه الشريحة العمرية. وبالتالي، تبرز الحاجة الملحة لدراسة الإجراءات المنظمة لهذه المحاكمات.

تشكل الأحداث القصر الذين يرتكبون جرائم الفئة العمرية من 10 إلى 18 عاماً، وبالتالي يتطلب التعامل معهم فهماً عميقاً للتحويلات النفسية والاجتماعية التي يمرون بها. جاء القانون الجزائري ليعكس هذه الفلسفة من خلال وضع آليات وأحكام خاصة تساهم في توفير بيئة قضائية تراعي احتياجاتهم وتعكس الخصوصية المرتبطة بسنهم. فالإجراءات الخاصة أثناء محاكمة الأحداث تشمل تحديد ضوابط معينة في الاستدعاء والمرافعات، وتخصيص محاكم مستقلة لهذا الغرض، بالإضافة إلى تأكيد حق الدفاع الفعال، وتطبيق العقوبات البديلة التي تركز على الإصلاح بدل العقاب.

تسعى هذه الإجراءات في مجملها إلى توفير إطار قانوني يضمن العدالة وليس فقط تطبيق القانون وحسب. في هذا السياق، يبرز دور الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في توجيه الأحداث وفتح قنوات التواصل بين الحدث وعائلته، بما يساعد على تحقيق التماسك الأسري ويحد من تكرار الجرائم. بالاستناد إلى هذه المبادئ،

تسعى المنظومة القضائية الجزائرية إلى تكريس مبادئ إعادة الإدماج والتأهيل، مما يعكس جهود الدولة لتعزيز سلامة المجتمع والحد من ظاهرة الإجرام بين الأحداث من خلال التوجه نحو بدائل أكثر فعالية تتخطى العقوبات التقليدية، مشيدةً بذلك لنظام عدالة أكثر إنسانية ومرونة.

الإطار القانوني لمحاكمة الأحداث

يمثل الإطار القانوني لمحاكمة الأحداث في الجزائر مجموعة من النصوص القانونية والمعاهدات الدولية التي تسهم في تنظيم الإجراءات والضمانات المتعلقة بالأحداث المتهمين في الجرائم. تنطلق هذه القوانين من عدة مبادئ أساسية، منها حق الحدث في محاكمة عادلة، وضمان احترام حقوقه الأساسية خلال كل مراحل المحاكمة. وعلى المستوى الوطني، تحظى القوانين المتعلقة بالأحداث بأهمية خاصة، حيث تشمل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، إذ يتم تنظيم معاملة الأحداث بطرق تتلاءم مع طبيعتهم وخصوصياتهم النفسية والاجتماعية.

علاوة على ذلك، تمتلك الجزائر التزامات قانونية دولية تعزز من هذا الإطار، منها اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، والتي صادق عليها البلد. هذه الاتفاقية توجب على الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق الأطفال والمتعلقة بالعدالة الجنائية، بحيث يتم معاملة الأحداث بطريقة تتناسب مع سنهم والاحتياجات الخاصة بهم. تسمح هذه التوجهات القانونية بطبيعة الحال بتطبيق معايير عالمية في محاكمة الأحداث، مثل استخدام نظام قضاة مختصين بالأحداث، وتوفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لهم، مع التأكيد على تعزيز حقوق الدفاع.

تتطلب هذه المنظومة القانونية مراعاة التوازن بين حق المجتمع في حماية القانون وحق الحدث في إعادة التأهيل، مما يعكس العلاقة المعقدة بين العقاب والإصلاح. وبالتالي، تسعى الجزائر من خلال هذه القوانين والمعاهدات الدولية إلى تعزيز مفهوم العدالة التصالحية، الذي يعتبر بديلاً فعالاً للأساليب التقليدية في التعامل مع الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث. هذا يؤدي إلى خلق بيئة قانونية تدعم إعادة إدماج الأحداث في المجتمع، مما يجعل من الإطار القانوني لمحاكمتهم أداة حيوية في تحقيق العدالة.

القوانين الوطنية المتعلقة بالأحداث

تعد القوانين الوطنية المتعلقة بالأحداث في الجزائر جزءاً أساسياً من النظام القضائي، حيث تركز إطاراً قانونياً يهدف إلى حماية حقوق القصر الذين يواجهون قضايا جنائية. يستند هذا الإطار إلى الشريعة الإسلامية، المعايير الدولية، القوانين الوضعية، وأخلاقيات المجتمع، مع التركيز على تحقيق العدالة وتهيئة الظروف الملائمة لإعادة تأهيل الأحداث داخل المجتمع. تكمن أهمية هذه القوانين في توفير ضمانات قانونية تكفل حقوق الأحداث المتهمين، وتخويلهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم، ومساعدتهم في التعامل مع الإجراءات القانونية بشكل يراعي سنهم وظروفهم الشخصية.

تتضمن المواد القانونية المتعلقة بالأحداث في الجزائر قانون العقوبات وقانون الأسرة، بالإضافة إلى مدونة الإجراءات الجزائية. إذ يشير قانون الأسرة إلى حقوق الأطفال والأحداث، مع التأكيد على حماية حقوقهم وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي. بينما يحدد قانون العقوبات العقوبات المناسبة للأحداث، مترجماً بذلك مبدأ التفريق بين

القاصرين والراشدين في المسؤولية الجنائية .يتجلى ذلك في تأسيس نظام عقابي خاص بالأحداث، يهدف إلى تعزيز مساعي الإصلاح، أعيد تأهيل الأحداث المتهمين بدلاً من فرض عقوبات قصوى قد تؤثر سلباً على مستقبلهم.

بالإضافة إلى ذلك، وضعت الجزائر آليات قانونية لمراقبة تنفيذ هذه القوانين، حيث يتم إنشاء محاكم خاصة بالأحداث، تتولى النظر في القضايا المتعلقة بهم .تساهم هذه المحاكم في ضمان محاكمة عادلة وسريعة، مع التقيد بالمبادئ الحقوقية الدولية . يُعتبر تعزيز التربية والإصلاح من الأهداف الرئيسية وراء هذا الإطار التشريعي، مما يظهر التزام الجزائر بالمبادئ الدولية المعنية بحماية حقوق الطفل، كأساس لسياساتها الجنائية . إذ تُعتبر هذه القوانين بمثابة انعكاس لوعي المجتمع بخطورة الانحراف والجريمة بين الأحداث، وأهمية التوجه نحو التوعية والتوجيه والعلاج.

المعاهدات الدولية وتأثيرها

تعد المعاهدات الدولية لأدوات حيوية في تعزيز حقوق الأطفال، وبوجه خاص في سياق محاكمتهم كأحداث .فقد أضفى التوقيع على اتفاقية حقوق الطفل (1989) بعداً عالمياً للمعايير القانونية التي يجب أن تحكم الإجراءات القضائية المتعلقة بالأحداث .ينص هذا الاتفاق على وجوب أن تُعتبر مصلحة الطفل الفضلى محور أي إجراء قانوني يتعلق به، ويشير إلى أهمية توفير الحماية والرعاية اللازمة لنفسه ولمستقبله .تعمل هذه الوثيقة على ضمان حق الأحداث في المحاكمة العادلة، مما يلزم الدول الأطراف بتوفير الضمانات القانونية لضمان احترام حقوق الدفاع والحق في الاستئناف.

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن العديد من المعاهدات الدولية الأخرى، مثل الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز العنصري، والمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية، مبادئ تتعلق بحقوق الأحداث. تشير هذه المعاهدات إلى ضرورة إحاطة الأحداث برعاية خاصة بسبب طبيعتهم وحاجتهم إلى الحماية. وبالتالي، تؤثر هذه المعاهدات على التشريعات الوطنية في الجزائر، مما يستدعي مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية، وهو ما يعكس التعاون بين المجتمع الدولي والمصالح المحلية في حماية الأحداث.

تساهم هذه المعاهدات في تطوير الأنظمة القانونية المرتبطة بمحاكمة الأحداث، وتعزز من جهود التنقيف والتوعية بمسؤوليات قضاة الأحداث والمشرعين والمجتمع بصفة عامة. إذ تستهدف طرق المعالجة القانونية القائم على إعادة التأهيل بدلاً من العقاب، مما يساهم في دمج الأحداث في المجتمع بعد انقضاء فترة محاكمتهم. نتيجة لذلك، يؤكد الالتزام بالمعاهدات الدولية على ضرورة الانتباه إلى الجوانب الإنسانية والاجتماعية المتعلقة بمحاكمة الأحداث، وتحديث النظام التشريعي الجزائري ليعكس هذه القيم، مما يوفر بيئة أكثر دعماً للتغيير الإيجابي في حياة الأطفال الذين يواجهون النظام القضائي.

خصائص محاكمة الأحداث

تعتبر محاكمة الأحداث في القضاء الجزائري ظاهرة قانونية فريدة تستند إلى مجموعة من الخصائص التي تميزها عن محاكمات البالغين. من أبرز هذه الخصائص هو الالتزام بإجراءات قانونية خاصة تأخذ في الاعتبار الطبيعة الفريدة للفئة العمرية المعنية، حيث تتضمن هذه الإجراءات الاهتمام بحماية حقوق الحدث

وضمن حصوله على محاكمة عادلة. فالإجراءات الجنائية المتعلقة بالأحداث ليست مجرد نسخة من تلك التي تعتمد في محاكم البالغين، بل تتضمن تعديلات تواكب الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأحداث.

علاوة على ذلك، تتمثل اختلافات رئيسية بين محاكمة الأحداث ومثيلتها للبالغين في الأهداف التي تسعى لتحقيقها. حيث تركز محكمة الأحداث على التأهيل والإصلاح بدلاً من العقاب، مما يساهم في تقليل احتمال تكرار الجريمة. وتُعتبر البيئة المحيطة بالحدث جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية، إذ يدرك القضاة أن الظروف الأسرية والاجتماعية تلعب دوراً حاسماً في الانحراف عن السلوكيات المقبولة. لذا، فإن اتخاذ القرار في محاكم الأحداث يعتمد بشكل كبير على تقييم نفسي واجتماعي شامل، يتيح للقاضي اتخاذ إجراءات تتماشى مع مصلحة الحدث والمجتمع.

تتجلى كذلك أهمية الاعتبارات النفسية والاجتماعية في طبيعة التفاعل أثناء المحاكمة، حيث يحرص النظام القضائي على إتاحة الفرصة للحدث لعرض قضيته في بيئة أقل صرامة، مما يساهم في تقليل الضغوط النفسية المرتبطة بالمحاكمة. يتطلب هذا التوجه تجهيز قاعة المحكمة تجهيزاً يتناسب مع احتياجات الأحداث، بما في ذلك استخدام لغة واضحة ومبسطة للجميع وضمن وجود متخصصين نفسيين يمكنهم تقديم المشورة والدعم. يتبنى النظام القضائي الجزائري نهجاً يتسم بالإنسانية والمرونة، حيث يكون الهدف النهائي هو إعادة إدماج الحدث في المجتمع بطريقة توفر له فرصة انطلاقة جديدة. وبذلك، تصبح خصائص محاكمة الأحداث بمثابة حجر الزاوية في الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة الجنائية في إطار شامل وفعال.

اختلافات عن محاكمات البالغين

تتميز محاكمات الأحداث في القضاء الجزائري عن محاكمات البالغين بعدة جوانب جوهرية تشكل أسس النظام القانوني المتعلق بالحدثة. أولاً، ينص قانون حماية الأحداث على مجموعة من الإجراءات المحددة التي تهدف إلى حفظ حقوقهم وضمان إعادة تأهيلهم بدلاً من العقاب. إذ تعتبر المعايير التي تحكم محاكمة الأحداث أكثر مرونة، حيث تفضل غالباً التدابير الإصلاحية على العقوبات السالبة للحرية. في هذا السياق، يتم استخدام أسلوب مقارنة تركز على التوجيه والتأهيل، مع اعتبار البيئة الاجتماعية والنفسية للحدث بشكل متعمق، مما يسمح بتقديم حلول تتناسب مع احتياجاتهم.

ثانياً، تلعب السرية دوراً محورياً في محاكمات الأحداث، حيث يتم منع نشر المعلومات المتعلقة بجلسات المحاكمة أو الهوية الخاصة بالحدث، وذلك لحماية خصوصيتهم والمساهمة في إعادة اندماجهم داخل المجتمع بعد انتهاء الإجراءات القضائية. هذا يختلف عن محاكمات البالغين، حيث تكون المعلومات حول المجرمين ومحاكماتهم متاحة للجمهور. وعلاوة على ذلك، فإن الأحداث يتم تمثيلهم غالباً من قبل محامي دفاع مختصين في قضايا الأطفال، مما يؤكد أهمية ضمان المصالح الفضلى للحدث أثناء كافة مراحل العملية القضائية.

في الختام، يعكس الاختلاف بين محاكمات الأحداث ومثيلاتها للبالغين توازناً دقيقاً يسعى إلى تحقيق العدالة مع الحفاظ على الطابع الإصلاحي لممارسات المحاكمة للحدث، مشدداً على أهمية إعادة التأهيل واندماج الأفراد الشباب في المجتمع بدلاً من إقصائهم. تأتي هذه الاختلافات كاستجابة فعلية للحاجة إلى معالجة الأحداث بشكل

مختلف، إدراكاً بأنهم في مرحلة نمو وتطور، مما يستدعي نهجاً يتجاوز العقوبات التقليدية.

الاعتبارات النفسية والاجتماعية

تعتبر الاعتبارات النفسية والاجتماعية من الأمور الجوهرية التي تتطلب اهتماماً خاصاً خلال محاكمة الأحداث في النظام القضائي الجزائري. فالأطفال والمراهقون يتسمون بخصائص نفسية متفردة تجعلهم أكثر حساسية للتأثيرات الخارجية، ولذا فإن فهم هذه الخصائص يعدّ عنصراً حيوياً لضمان تحقيق العدالة. إذ أن التطور النفسي والعاطفي في هذه المرحلة العمرية يتفاعل بشكل معقد مع الظروف الاجتماعية المحيطة بهم، مثل الأسرة والبيئة المدرسية، مما قد يؤثر على سلوكهم وتوجهاتهم. على سبيل المثال، قد يؤدي تعرض الحدث لعوامل ضغط نفسي أو اجتماعي، مثل الفقر أو التفكك الأسري، إلى تعقيد المسائل القانونية المرتبطة به، مما يستدعي معالجة هذه العوامل خلال المحاكمة.

تتطلب هذه الظروف الخاصة الناشئة عن الاعتبارات النفسية والاجتماعية تبني استراتيجيات قانونية متخصصة تكون متطابقة مع الاحتياجات النفسية للحدث. يجب أن يتضمن ذلك توفير بيئة دعم مناسبة، حيث يمكن للحكام أو القضاة المعنيين الاستناد إلى خبراء في علم النفس الاجتماعي للمساعدة في تقييم الحالة النفسية للحدث. من الضروري أيضاً الانتباه إلى كيفية تأثير التجارب السابقة أو الخلفيات الأسرية على تصرفات الحدث. فعلى سبيل المثال، قد يتم اعتبار الأحداث الذين يعانون من اضطرابات نفسية معينة أو نمط حياة صعب في سن مبكرة ضرورة

لأخذهم بعين الاعتبار خلال محاكمتهم، مما يفتح المجال أمام تدابير بديلة قد تشمل إعادة التأهيل أو الدعم النفسي بدلاً من العقوبات التقليدية.

يتضح من ذلك أن الاعتبارات النفسية والاجتماعية لا تقتصر على كونها عناصر ثانوية في نظام العدالة للأطفال، بل تشكل في الواقع جوهر استراتيجيات المحاكمة الفعالة. لذا، فإنه من الضروري أن يتدخل القانون بمرونة مع علم النفس والاجتماع لضمان التعامل مع الأحداث بشكل يتناسب مع خصائصهم ومشاكلهم. وبالتالي، تسهم هذه الارتباطات بشكل مباشر في تحقيق العدالة، وضمان إعادة الإدماج الاجتماعي للحدث، مما يعكس التزام النظام القانوني بتحسين حياة الأفراد من خلال فهم عميق لواقعهم النفسي والاجتماعي.

الجهات القضائية المختصة

تتسم الإجراءات الخاصة أثناء محاكمة الأحداث في القضاء الجزائي بتحديد الجهات القضائية المختصة، التي تتولى البت في قضايا الفئات العمرية غير البالغة. تُعد محكمة الأحداث الجهة القضائية الأساسية المكلفة بالنظر في مثل هذه القضايا، حيث تتمثل مهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الأطفال الأحداث. وتستمد محكمة الأحداث اختصاصها من عدة نصوص قانونية، منها قانون الإجراءات الجزائية وقانون الأسرة، والتي تصوغ إطاراً قانونياً يضمن للأحداث حقوقهم ويتيح معالجة قضاياهم وفقاً لظروفهم النفسية والاجتماعية.

من جهة أخرى، تساهم النيابة العامة في هذه العملية من خلال دورها الرقابي والادعائي. تُعتبر النيابة العامة طرفاً أساسياً في محاكمة الأحداث، حيث تمثل المصلحة العامة وتؤمن تنفيذ القوانين ذات الصلة بالأحداث. تتركز مهام النيابة العامة

في تقديم القضايا إلى المحكمة، وتركز على اتخاذ التدابير المناسبة المرتبطة بحماية الأحداث واستصلاحهم. بإمكان النيابة العامة، في الحالات التي تتطلب ذلك، اتخاذ تدابير احترازية أو تقديم مقترحات لإعادة تأهيل الأحداث ضمن برامج خاصة تهدف إلى إعادة دمجهم في المجتمع.

يتميز النظام القضائي الخاص بالأحداث في الجزائر بتبني مقاربة تركز على الإصلاح والتأهيل بدلاً من العقاب، حيث تسعى كل من محكمة الأحداث والنيابة العامة إلى خلق بيئة قانونية تساهم في دعم النزاهة الاجتماعية وتعزيز مواطنة الأحداث. يتم التركيز على أهمية التعاون بين هذه الجهات لضمان تحقيق النتائج المرجوة، التي تشمل على تقليل معدلات الجريمة بين الأحداث وزيادة فرص إعادة دمجهم. تساهم هذه الديناميكية في خلق نظام أكثر تفهماً لحاجات الأحداث، مما يساهم بدوره في تعزيز نظام العدالة الجنائية بشكل عام.

محكمة الأحداث

تعتبر محكمة الأحداث هيئة قضائية متخصصة تُعنى بالنظر في القضايا المتعلقة بالأحداث الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، حيث تعكس هذه المحكمة التوجهات المعاصرة نحو التعامل مع القضايا الجنائية بخصوصية وفعالية تتناسب مع ظروف الأحداث النفسية والاجتماعية. تتبثق أهمية هذه المحكمة من الدور الذي تؤديه في تحقيق العدالة وتحقيق الأهداف الإصلاحية بدلاً من العقابية. فمحكمة الأحداث ليست قضاء تقليدياً فحسب، بل هي مؤسسة تركز على المبادئ الإنسانية في معالجة السلوكيات المنحرفة للأحداث، إذ تركز على إعادة إدماجهم في المجتمع بدلاً من الاكتفاء بالعقوبات.

تستند قواعد إجراءات محكمة الأحداث إلى نظم قانونية خاصة، تميزها عن المحاكم العادية. فالقوانين المعمول بها، مثل قانون تنظيم العدالة في الجزائر، تتضمن أحكاماً تتعلق بالطابع السري للجلسات، حيث تُعقد المحاكمات خلف الأبواب المغلقة لحماية خصوصية الأحداث. كما تُعطي المساعدة الاجتماعية والنفسية للأحداث، مما يُساعد على فهم الأسباب التي تدفعهم للانحراف، ويُتيح للقضاة اتخاذ قرارات مستنيرة تأخذ في الاعتبار ظروف الموقف. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن لمحكمة الأحداث أن تأمر بإجراءات بديلة، مثل التوجيه والإرشاد، مما يعكس التوجه نحو إعادة التأهيل بدلاً من العقاب.

كما يُشدد على أهمية دور القضاة في محكمة الأحداث، الذين يتمتعون بتدريب خاص في التعامل مع الأحداث، مما يعكس فهماً عميقاً لعلم النفس التطوري والاجتماعي. ويُعتبر القاضي في هذه السياقات ليس مجرد مُسند للعدالة، بل مُرشداً وموجهاً، يُسهم في صياغة مستقبل الأحداث ومساعدتهم على اتخاذ خطوات إيجابية نحو إعادة التأهيل والاندماج في المجتمع. إن محكمة الأحداث تمثل، إذن، نقطة تحول هامة في نظام العدالة الجزائي، حيث تُعكس الجهود الرامية إلى حماية حقوق الأطفال والشباب وتعزيز فرص تبني سياسات جديدة تتوافق مع متطلبات العصر والممارسات الدولية الرائدة في هذا المجال.

النيابة العامة

تُعتبر النيابة العامة عنصراً محورياً في نظام العدالة الجنائية، حيث تلعب دوراً رئيسياً في تسيير قضايا الأحداث وإدارة الإجراءات القانونية المرتبطة بها. وفقاً للتشريعات الجزائرية، تُمنح النيابة العامة سلطات وإمكانات واسعة لمتابعة الجرائم

المرتكبة من قبل الأحداث، يتراوح سنهم بين 10 و18 عاماً، مما يبرز اهتمام النظام القانوني بحماية هذه الفئة الهشة من المجتمع. تقوم النيابة العامة، كجهة دفاع عن المجتمع، بتوظيف نهج وقائي وتوجيهي، حيث تركز على إعادة تأهيل الأحداث بدلاً من العقاب التقليدي.

تتولى النيابة العامة مسؤولية بدء المحاكمات من خلال تقديم الشكاوى والدعاوى، ومتابعة الإجراءات القانونية التي تحكم التعامل مع الأحداث. كما تضمن أحقية الأحداث في حقوقهم القانونية، بما في ذلك حقهم في الدفاع ومساعدتهم في تحقيق العدالة. يميز النظام الجزائي بين الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث والمخالفات التقليدية؛ لذا فإن دور النيابة العامة في هذه القضايا يشتمل على تقييم ملائمة توجيه الاتهامات وضرورة الانخراط في نظام تكميلي يتوخى المصلحة الفضلى للحدث، مما يستدعي التعاون مع المؤسسات الاجتماعية والنفسية.

علاوة على ذلك، تعمل النيابة العامة على ضمان التقيد بالإجراءات القانونية السليمة أثناء المحاكمة، مشددة على ضرورة توفير البيئة القانونية المناسبة التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالة الاجتماعية والنفسية للنزلاء. ومن خلال هذه الجهود، تساهم النيابة العامة في تعزيز مفهوم العدالة، حيث توازن بين حماية المجتمع واستجابة الحقوق الأساسية للأحداث، مما يساهم بالتالي في تحقيق نتائج أكثر إنسانية وفعالية في النظام القضائي الجزائري.

الحق في الدفاع

إن حق الدفاع يعد من الركائز الأساسية التي يضمنها النظام القانوني في الجزائر أثناء محاكمة الأحداث، حيث ينطبق ذلك على كل مرحلة من مراحل

الدعوى .يمتاز هذا الحق بكونه ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، ويتطلب توفير ضمانات كافية تضمن تحقيق العدالة وإعطاء الفرصة للحدث للدفاع عن نفسه بشكل فعال .يشمل ذلك الحق في الحصول على الدعم القانوني الملائم، والذي يتمثل في إمكانية تعيين محام يمتلك الخبرة الكافية للتعامل مع قضايا الأحداث .يُعتبر هذا المحامي حلقة الوصل بين الحدث والنظام القضائي، إذ يقوم بتمثيل الحدث أمام المحكمة وإبداء وجهات النظر القانونية وطرح الأدلة والشهادات التي تدعم موقفه.

علاوة على ذلك، تتطلب الإجراءات القانونية توفير الظروف الملائمة للحدث لممارسة حق الدفاع بشكل كامل .وهذا يشمل، على سبيل المثال، ضمان عدم تفريط المحكمة في حقوق الدفاع أثناء مداوالاتها، وعدم إصدار الأحكام بناءً على معلومات غير موثوقة أو اعترافات تحت الضغط .تجدر الإشارة إلى أن حقوق الدفاع في حالات الأحداث تُعزز من خلال تكريس مبدأ عدم استخدام التفوق أو النفوذ ضد الحدث، مما يتطلب من القضاء التعاطي برفق مع القضايا ذات الصبغة الإنسانية . وعليه، فإن حماية حق الدفاع تشتمل على حقوق أساسية، مثل الحق في أن يُسمع صوته، والحق في عدم الإكراه، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة تأهيل الحدث عوضاً عن مجرد معاقبته.

إن تكامل هذه العناصر القانونية يعكس التزام النظام القضائي الجزائري بتوفير المساحات الضرورية لضمان حقوق الأحداث، ويحقق التوازن المطلوب بين الدعم القانوني والمساءلة .في هذا السياق، تُظهر ممارسات القانون الجزائري اهتماماً بالغاً بمعاملة الأحداث بصورة تراعي ظروفهم النفسية والاجتماعية، مستندة إلى مبادئ

حقوق الإنسان .من هنا، يتضح أن حق الدفاع ليس مجرد امتياز، بل هو حق شامل يساهم في تعزيز سيادة العدالة، ويؤكد على رفض أي شكل من أشكال التمييز أو الإقصاء في المعاملات القضائية.

تعيين محامي

تُعدّ مسألة تعيين محامي للأحداث في النظام القضائي الجزائري خطوة أساسية تمثل جزءاً لا يتجزأ من حقوق الدفاع المكفولة بموجب القوانين الوطنية والدولية . تنص التشريعات على أن كل حدث متهم بجريمة له الحق في الاستعانة بمحامٍ، ويتعين على الدولة، في بعض الحالات، توفير محامٍ لهذا الحدث عندما يكون غير قادر على تحمل تكاليف الاستشارة القانونية . هذا المبدأ يضمن للحدث إمكانية الحصول على دفاع قانوني فعال خلال جميع مراحل المحاكمة، مما يساهم في تحقيق العدالة وضمان عدم المساس بحقوقه الأساسية.

تسعى القوانين الجزائرية إلى تعزيز فعالية دور المحامي في مرحلة محاكمة الأحداث من خلال إنشاء ضوابط واضحة لإجراءات تعيين المحامي . فعند صدور قرار الاتهام، يجب على السلطات القضائية اتخاذ خطوات سريعة من أجل التواصل مع المحامي الذي سيتولى الدفاع عن الحدث، ويكون ذلك عادةً ضمن إجراء رسمي يضمن حقوق التوكيل الخاصة بالحدث .ومن الضروري أن يتمكن المحامي من الاطلاع على كافة مستندات القضية، كما يتوجب عليه أن يكون على دراية بالعوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر على الأحداث، وهو ما يزيد من تعقيد دوره ويتطلب منه مهارات قانونية متخصصة.

إضافةً إلى ذلك، تحظر القوانين أي تدخل من قبل السلطات في اختيارات المحامين، مما يحافظ على استقلالية الدفاع ويعزز ثقة الأحداث في نظام العدالة. من المهم أيضاً أن يتمتع المحامي بقدرة على التفاعل مع الحدث بطريقة تأخذ بعين الاعتبار السن والقدرة على الفهم، مما يسهل التواصل ويعزز من فرص تقديم دفاع فعال. على الرغم من أن تعيين محامي يعد جزءاً من الإجراءات القانونية الأوسع، إلا أنه يمثل صميم الحق في الدفاع، ويضمن أن يتمتع الأحداث بالتمثيل القانوني الملائم في محيط قد يكون معقداً وصعباً.

الحقوق الأساسية للحدث

تُعتبر الحقوق الأساسية للحدث في سياق محاكمة الأحداث بالقضاء الجزائي محوراً رئيسياً يعكس الالتزام بالمبادئ القانونية والإنسانية. يتمحور مفهوم الحقوق الأساسية حول مجموعة من الضمانات التي تهدف إلى حماية مصالح الأحداث وضمان محاكمتهم بطرق تتسم بالعدالة والشفافية. فالإلى جانب حقوق الدفاع، يتمتع الحدث بحقوق تشكل درعاً له أثناء مواجهة النظام القضائي، مثل حقه في الاستماع إلى التهم الموجهة إليه بشكل واضح ومفهوم. هذا الحق يضمن له إمكانية فهم طبيعة القضايا المطروحة وإعداد دفاعه بكل كفاءة.

علاوةً على ذلك، تشمل الحقوق الأساسية للحدث الحق في عدم الإكراه، وهو ما يشير إلى عدم قدرة السلطات على استخدام القوة أو التهديد أو الضغط لإجبار الحدث على تقديم اعترافات أو بيانات قد تكون ضده. وتبرز أهمية هذا الحق في توفير بيئة آمنة ومناسبة للحدث ليبر عن نفسه دون خوف. إلى جانب الحقوق الإجرائية، يحظى الحدث أيضاً بحقوق تتعلق بالظروف النفسية والاجتماعية، مثل الحق في احترام

كرامته وخصوصيته، إضافة إلى الحق في الرعاية النفسية والاجتماعية خلال فترة الاحتجاز والمحاكمة.

كما ينبغي على القضاء الجزائري أن يأخذ في عين الاعتبار سن الحدث وطبيعة الجرائم المرتكبة لتطبيق حقوقه بشكل يتناسب مع وضعيته العمرية والنفسية. ويتمثل أحد الأبعاد الرئيسية لهذه الحقوق في أهمية إدماج القيم التربوية في عملية المحاكمة، لاسيما من خلال برامج التأهيل التي تسعى إلى إعادة دمج الحدث في المجتمع، بدلاً من مجرد العقاب. إن تعزيز حقوق الأحداث في هذا الإطار يُعدُّ ضرورة ملحة، تؤكد من خلالها السلطة القضائية على دورها كحامية للعدالة ورعاية لمستقبل الأفراد القائمين على أساسها.

الإجراءات التحضيرية للمحاكمة

تُعدُّ الإجراءات التحضيرية للمحاكمة جزءاً أساسياً من عملية التقاضي، خاصة بالنسبة لقضايا الأحداث في القضاء الجزائري. تهدف هذه المرحلة إلى ضمان توفير كل المعلومات والأدلة اللازمة لتهيئة المحاكمة بشكل فعال وشفاف، مما يساهم في تحقيق العدالة. فمن الضروري أن تُجمع الأدلة بشكل مُنظم ودقيق، حيث يُعتبر جمع الأدلة الخطوة الأولى في تأسيس القضايا، وينبغي أن يتم هذا الجمع وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها، مع الحرص على احترام حقوق الأحداث ومراعاة خصوصياتهم.

تشمل عملية جمع الأدلة أنواعاً متعددة، مثل الوثائق والتسجيلات والشهادات، حيث يتعين على المحققين التركيز على كل التفاصيل، فقد تُحدث أي تفاصيل صغيرة فرقاً كبيراً في مجريات القضية. في هذا السياق، يُعدُّ استجواب الشهود خطوة حيوية

تالية، حيث يسعى المحققون إلى الحصول على رواياتهم والشهادات المباشرة حول الحادثة التي وقعت، بالإضافة إلى أي ظرف متّصل بالحدث أو بالأحداث المعنوية المرتبطة به. يعد استجواب الشهود عملية دقيقة، حيث ينبغي للمحققين أن يتسموا بالاحترافية والحيادية، وأن يكونوا مدركين للعوامل النفسية والاجتماعية التي قد تؤثر على أداء الشهود، خصوصاً هؤلاء الذين يمثلون الأحداث القصر.

تتطلب هذه الإجراءات التحضيرية التعاون بين مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الشرطة والنيابة العامة والأخصائيين النفسيين، مما يضمن توافر المعلومات بشكل ملائم وتقادي أي انتهاك لحقوق الأحداث. يُعتبر تحقيق التوازن بين مصلحة المجتمع وسلامة الأحداث وحقوقهم من الأبعاد الجوهرية لهذه الإجراءات، ويعكس التزام النظام القضائي الجزائري بتطبيق مبادئ العدالة الجنائية وبحفظ حقوق الأفراد، مما يسهم بدوره في بناء ثقة المجتمع في النظام القضائي.

جمع الأدلة

جمع الأدلة أثناء محاكمة الأحداث يمثل عنصراً حاسماً في تحقيق العدالة وإرساء قواعد القانون ضمن سياق القضاء الجزائري. يتمحور هذا الجانب حول تكوين دليل واقعي وموضوعي يعكس الحقيقة، وذلك من خلال إجراءات دقيقة تضمن سلامة الحقوق الفردية للأطفال الأحداث. يستحسن أن يجري جمع الأدلة في بيئة تتيح لهم التعبير عن أنفسهم بحرية وبما يتماشى مع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية، مع مراعاة أن الإجراءات يجب أن تكون غير ضاغطة أو مرهقة بالنسبة لهم.

تشتمل عملية جمع الأدلة على عدة تقنيات، منها الاستجواب المباشر وغير مباشر، بالإضافة إلى المعاينات والحصول على الوثائق. تُعتبر الشهادات من قبل

شهود العيان عناصر أساسية في هذه العملية، يتم من خلالها تجميع معلومات دقيقة حول الوقائع. ولكن نظراً لحساسية موضوع الأحداث، يجب أن يتم جمع الشهادات وفقاً لمعايير معينة تضمن حماية الأطفال ونقل من احتمالية التأثير السلبي عليهم. لذا، يتطلب الأمر وجود مختصين نفسيين واجتماعيين للمساعدة في تفسير استجاباتهم وضمان أن الإجراءات قائمة على الاحترام والإنسانية.

علاوة على ذلك، من الضروري أن يعتمد على الأدلة المادية والتقنية مثل الصور، التسجيلات الصوتية أو الفيديو، أو أي مستندات ذات صلة بالحادثة. يشمل ذلك أيضاً البيانات من الفحوصات الطبية أو العينات البيولوجية عند الضرورة. إن التوثيق الدقيق للأدلة يحظى بأهمية بالغة، إذ يسهم في تجميع صورة شاملة تتيح للقضاة فهم الخلفيات والسياقات المحيطة بالقضية. لذلك، فإن طبيعة الأدلة وتنوع أساليب جمعها، بالإضافة إلى الالتزام بالقوانين الوطنية والدولية، يشكلان أساساً لضمان عملية قضائية عادلة وفعالة، مُحافِظةً على حقوق الأطفال الأحداث وكرامتهم.

استجواب الشهود

يُعتبر استجواب الشهود من الإجراءات الحيوية في محاكمات الأحداث في النظام القضائي الجزائي، حيث يسهم بشكل كبير في تكوين قاعدة الأدلة التي تعتمد عليها المحكمة لتفسير الوقائع بصورة شاملة ودقيقة. ويتميز هذا الإجراء بأنه يتطلب مراعاة خاصة لظروف الأحداث، مما يستدعي تكييف أسلوب الاستجواب بما يتناسب مع الفئات العمرية والنفسية للشهود، خاصةً إذا كانوا من نفس الفئة العمرية للحدث المتهم. لذا، فإن استجواب الشهود يُعتبر فناً ومتطلباً يتطلب مهارات قانونية عالية،

خاصةً في حالات الشهادات التي قد تتسم بالحساسية أو تلك التي تتعلق بجرائم ذات طبيعة خاصة.

يجب على المحققين والقضاة استغلال هذه المرحلة بفعالية من خلال توظيف تقنيات استجواب متقدمة لضمان أن الشهادات المُقدمة تعكس الحقيقة بصورة موضوعية. يتحتم بشكل خاص الحفاظ على جو من الأمان والسرية خلال استجواب الشهود، الذين قد يتعرضون لضغوطات نفسية أو اجتماعية. ووفقاً للقانون الجزائري، يُمنح الشهود ضمانات قانونية تُساعد في حماية حقوقهم وضمان نزاهة العملية القضائية. كما تتطلب الإجراءات أن يتم استجواب الشهود في حضور المحامي، مما يضمن عدم تفويت أي تفاصيل قانونية هامة تساهم في تحقيق العدالة.

علاوة على ذلك، فإن توثيق الشهادات يعدّ ضرورياً، ويجب أن يتم بطريقة دقيقة لضمان إمكانية إعادتها كدليل خلال مراحل المحاكمة المختلفة. يُشدد على ضرورة أن يتمكن القضاة من تقييم مصداقية الشهادات المعطاة من خلال اعتبار مجموعة من العوامل، بما يشمل التباين في الروايات، وملائمة التفاصيل المقدمة ضمن السياق الشامل للقضية. تُعتبر هذه العملية محوراً مركزياً لتحقيق التوازن في المعالجة القضائية للقضايا المتعلقة بالأحداث، حيث تساهم في ضمان ألا تسير الأحكام بعيداً عن الوقائع الحقيقية، حفاظاً على حقوق الأفراد وضمان العدالة.

جلسة المحاكمة

تُعتبر جلسة المحاكمة مرحلة حيوية في الإجراءات القضائية الخاصة بالأحداث في النظام الجزائري، حيث تساهم في تحديد مصير الشباب الذين اتهموا بارتكاب جرائم. في هذه المرحلة، تتطلب الإجراءات تكييفاً خاصاً يراعي الظروف النفسية

والاجتماعية للأحداث. تُعقد جلسات المحاكمة أمام محكمة الأحداث، وتُخصص البيئة المحيطة لتكون أكثر حميمية وغالباً ما يُحاط الحدث بدعم من أفراد أسرته أو ممثلين عن مؤسسات رعاية الشباب. يهدف هذا التنظيم إلى تقليل الضغوطات النفسية التي قد تؤثر سلباً على الحدث أثناء المحاكمة.

تبدأ الجلسة عادةً بفتح المحكمة من قبل القاضي الذي يوضح الإجراءات المتبعة، مما يتيح فرصاً ملائمة للأطراف المعنية. يتم استدعاء الشهود، كما يتم الاستماع إلى ما يُعرف بالمحامي المعين لحماية حقوق الحدث، الذي يشترط أن يكون مُلمّاً بخصوصية ومسؤوليات الدفاع عن القاصر. تنتج تشريعات الجزائر للقاضي استخدام أساليب توجيهية خلال عملية الاستماع، مثل تجنب الأسئلة الاستفزازية، لضمان عدم التأثير على مصداقية الشهادة المقدمة. تركز أهمية الجلسة على استكشاف الخلفيات الاجتماعية والنفسية للحدث، حيث يحرص القاضي على أخذ هذه الجوانب بعين الاعتبار.

علاوة على ذلك، فإن نتائج جلسة المحاكمة تلعب دوراً هاماً في توجيه القرارات المرتبطة ببراءة الحدث أو إدانته، وكذلك في تحديد العقوبات الملائمة. غالباً ما يتم اتخاذ القرارات بإجراءات تصالحية تهدف إلى تأهيل الحدث بدلاً من العقوبات التقليدية. يُعتبر هذا الإجراء خطوة نحو إعادة دمج الشباب في المجتمع، مما يعكس الروح الإصلاحية للقضاء التي تسعى إلى تحقيق العدالة. تسلط هذه الأمور الضوء على أهمية السياق القضائي ودوره في حماية حقوق الأطفال والشباب، والابتعاد عن الإجراءات القاسية التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية على مجمل خبراتهم الحياتية.

إجراءات الجلسة

تعد إجراءات الجلسة في محاكمة الأحداث من عناصر أساسية تهدف إلى ضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق الحدث خلال سير المحاكمة. في البداية، يتم تنظيم الجلسة وفقاً لضوابط قانونية واضحة تتماشى مع مبادئ المحاكمة العادلة. حيث يتم الإعلان عن موعد الجلسة في وقت مسبق، مع إتاحة الفرصة للحدث وموكليه للحضور، والكشف عن جميع المواد والمعلومات المتعلقة بالقضية. تسهم هذه الإجراءات في تحقيق الشفافية بما يضمن حق الدفاع المكفول للحدث.

يتبع ذلك تنظيم أبعاد الجلسة بشكل يراعي الحالة النفسية والاجتماعية للحدث، مما يضمن له بيئة مريحة تُسهّل عليه التواصل مع المحكمة بشكل إيجابي. تُعقد الجلسة بحضور مشتبه فيه، المدعى العام، والدفاع، بالإضافة إلى القاضي الذي يتولى إدارة الجلسة. تنطلق الإجراءات بمخاطبة القاضي للحدث حول حقوقه قبل بدء المحاكمة، ثم يتم تقديم التهم الرسمية.

علاوة على ذلك، يتم ضبط سير الجلسة من خلال مجموعة من التوجيهات التي يُفترض بالجميع الالتزام بها، حيث يمكن للقاضي أن يوجه توبيخاً لأطراف معينة في حال عدم الالتزام بتلك التوجيهات. يُسمح للدفاع بتقديم الأدلة والشهادات في الوقت المناسب، حيث يُحاط الحدث بجميع المساعدات القانونية اللازمة لضمان وصول الحقيقة إلى العدالة. تُعتبر هذه الإجراءات ضرورية لتحقيق توازن بين حقوق الحدث ومسؤولياته، وتُعزّز فاعلية النظام القضائي بشكل عام. في ختام الجلسة، يتم إصدار الحكم بمراعاة المقررات القانونية الخاصة بالأحداث، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العقوبات يجب أن تتناسب مع طبيعة الجريمة وسن الحدث وظروفه الشخصية.

الاستماع إلى الحدث

تعد عملية الاستماع إلى الحدث من المراحل الحساسة والمهمة في محاكمة الأحداث بالقضاء الجزائي، حيث يُعطى الحدث الفرصة للتعبير عن نفسه وإيضاح مواقفه. تفرض الإجراءات القانونية والاجتماعية مراعاة حقوق الحدث وضمان توفير بيئة مريحة وآمنة له أثناء استجوابه. يتجلى ذلك من خلال اتخاذ تدابير محددة تهدف إلى حماية مشاعر الحدث ومنحه الفرصة لنقاش قضايا تهمة وتصف أبعاده النفسية والاجتماعية، وذلك دون الضغط أو الإكراه.

يُمكن أن يتم الاستماع إلى الحدث عبر عدة آليات، والتي تشمل استجوابه من قبل القاضي أو النيابة العامة، حيث يُشدد على أهمية تواجد محامين حماية، أو حتى فريق مختص من علم النفس إذا لزم الأمر. وقد يجري ذلك في جلسة مغلقة، تحافظ على سرية المعلومات وأجواء الرعاية، مما يُتيح للحدث التعبير عن ذاته بحرية. يُعتبر التواصل الفعال من قبل قاضي الأحداث أو المُعالج النفسي جزءاً أساسياً من هذه العملية؛ إذ يتطلب الحدث شعوراً بالقبول والإصغاء، مما يسهل عليه الحديث عن الأحداث والملابسات المحيطة بالحادثة محل الاتهام.

تُعتبر عملية الاستماع إلى الحدث أيضاً فرصة لتقييم حالته النفسية والاجتماعية، حيث أن فهم الأسباب والدوافع وراء ممارساته السلبية قد يساهم في توجيه التدابير والخدمات المناسبة له. إن التقييم الشامل يعزز من فعالية التدابير الإصلاحية المُقترحة، ويُساعد في تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية. من خلال اتباع القوانين والإجراءات المثلّية، يُمكن أن تكون عملية الاستماع إلى الحدث آلية فعالة للتوصل إلى حكم يتسم بالعدل، ويساعد على إعادة تأهيل الحدث وإعادة دمجهِ في المجتمع.

الأحكام والعقوبات

تُعَدُّ الأحكام والعقوبات أحد المكونات الأساسية في نظام العدالة الجنائية، خاصة فيما يخص قضايا الأحداث. يُبَيَّن ذلك من خلال الاطلاع على الأطر القانونية التي تنظم كيفية إصدار العقوبات بحق الأحداث المخالفين للقانون. في هذا السياق، يتحدد نوع العقوبة المناسبة بناءً على طبيعة الجريمة وظروف الحدث الاجتماعي والنفسي. ويُظهر النظام الجزائي تركيزاً متزايداً على تكييف الأحكام بشكل يتماشى مع طبيعة الحدث، الأمر الذي يأخذ بعين الاعتبار وضعه كحدث يفتقر إلى النضج الكامل.

تتوزع أنواع العقوبات التي يمكن أن تُفرض على الأحداث إلى مجموعة من الفئات، تشمل العقوبات السالبة للحرية والعقوبات البديلة. وتعكس التوجهات الحديثة في النظام الجزائي للعدالة التزاماً بتحقيق التوازن بين مبدأ العقوبة ومبدأ الإصلاح. لذا، فإن العقوبات السالبة للحرية، والتي تُسلط الضوء على أشكال مختلفة من العقوبات مثل السجن المؤسس أو التدابير الاحترازية، تُعتبر أداة قانونية يحتمل أن تُستخدم بشكل محدود. بالمقابل، أُدرجت عدة بدائل للعقوبات السالبة للحرية، مثل التوجيهات الاجتماعية والمراقبة، حيث تسعى هذه البدائل إلى إصلاح الحدث وتوجيهه نحو سلوكيات إيجابية، مما يساعد في إعادة دمجهِ في المجتمع دون معاناته من آثار السجن السلبية.

في السياق ذاته، تُعتبر العقوبات البديلة وسيلة فعالة لتحقيق العدالة التصحيحية، إذ تُركز على إصلاح الحدث بدلاً من معاقبته بشكل صارم. تتضمن هذه البدائل مجموعة من البرامج التي تتعامل مع القضايا النفسية والسلوكية للحدث، مما يُعزز من فرص إعادة تأهيله. كما أن النظام القانوني الجزائي يعكف على تطوير الأطر

القانونية اللازمة لتيسير تطبيق هذه البدائل، مما يُعزز من مفهوم المسؤولية الاجتماعية ويُحفز الأحداث على تحمل عواقب أفعالهم بطريقة متوازنة وداعمة. إن البدائل يعكس رؤية معالجة traditional هذا التوجه نحو الاستعاضة عن العقوبات الجرائم من منظور إنساني، مما يُعكس استعداد النظام القضائي الجزائري لاستيعاب التغيرات المجتمعية الكبرى.

أنواع العقوبات

تتعدد أنواع العقوبات المقررة في النظام القضائي الجزائري، حيث تهدف هذه العقوبات إلى تحقيق التوازن بين الردع والإصلاح، ويعكس ذلك توجه النظام نحو التعامل مع الأحداث بشكل خاص. تعتبر العقوبات في السياق الجنائي للأطفال والمراهقين أداة تتسم بالحساسية، فالأساس هنا هو تكييف العقوبة مع وضعية الحدث النفسية والاجتماعية.

تشمل العقوبات المقررة للأحداث في الجزائر، العقوبات السالبة للحرية، والتي تتراوح بين الحبس المؤقت والحبس المؤبد، وتستخدم كملاذ أخير، إذ يفضل قضاء الأحداث استخدام بدائل أقل قسوة. في إطار السعي لإعادة تأهيل الجناة الشباب ودمجهم في المجتمع، يوجد أيضاً توجه نحو العقوبات البديلة، مثل العمل لفائدة المجتمع، الذي يُعتبر أحد الخيارات الفعالة، بما يتيح للحدث فهم آثار أفعاله وتعزيز شعوره بالمسؤولية.

إلى جانب ذلك، يمكن تصنيف العقوبات إلى عقوبات تنظيمية، تشمل توجيه النصح والارشاد، والعقوبات المالية كالغرامات، التي تهدف إلى حماية المجتمع دون الإخلال بمبدأ الإصلاح. كما يتضمن القانون الجزائري تدابير أخرى مثل وضع

الحدث تحت المراقبة الاجتماعية، مما يسمح باستمرار علاقة الحدث مع أسرته ومحيطه. في هذا السياق، تسعى العقوبات إلى تحقيق عدة أهداف، منها حماية المجتمع، التأكيد على قواعد السلوك المقبول، وتشجيع الحدث على اتخاذ مسار إيجابي في حياته لاحقاً. إن هذه الفلسفة القضائية إنما تعكس التوجه الحديث نحو قضاء الأحداث، الذي يركز على الجانب الإصلاحي والسلوكي بدلاً من العقوبات التقليدية التي قد تزيد من عزلتهم.

بدائل العقوبات السالبة للحرية

تشكل بدائل العقوبات السالبة للحرية جزءاً أساسياً من نظام العدالة الجنائية الموجه نحو الأحداث في الجزائر، حيث تعكس هذه البدائل المقاربة الإنسانية للتعامل مع الجناة الصغار، وتنتظر إلى إعادة التأهيل كأولوية تفوق العقوبة. تم تصميم هذه البدائل بهدف تعزيز الاحترام لحقوق الطفل، وضمان إدماجه مجدداً في المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات والأوضاع الاجتماعية والنفسية لهؤلاء الأفراد.

تشمل بدائل العقوبات السالبة للحرية مجموعة من الإجراءات مثل المراقبة القضائية، حيث يبقى الحدث تحت إشراف قانوني معين، مما يتيح له ممارسة حياته اليومية مع بعض القيود، وبالتالي يتمكن من التفاعل مع محيطه بمزيد من الأمان. علاوة على ذلك، تُعزّز برامج العمل من أجل المصلحة العامة، والتي تتطلب من الأحداث مساعدة المجتمع عبر أعمال تطوعية، ما يساهم في تعزيز الشعور بالمسؤولية ويعزز الروح الجماعية. وللأسر دور محوري من خلال البرامج التأهيلية والاجتماعية التي تستهدف تقديم الدعم النفسي والعاطفي، حيث تركز المبادرات على تعزيز العلاقات الأسرية كوسيلة للحد من السلوكيات المنحرفة.

من الأهمية بمكان أن تتم إدارة هذه البدائل بشكل فعال، حيث ينبغي إعداد كفاءات متخصصة في التعامل مع هذه الفئة، من خلال دورات تدريبية تعزز الفهم القانوني والنفسي للأحداث. إنَّ تفعيل هذه البدائل يتطلب شراكة منسقة بين المحاكم، وهيئات الضمان الاجتماعي، والمؤسسات التعليمية، والمجتمع المدني، مما يسهم في تحقيق توازن بين حماية المجتمع وتمكين الأحداث من الاستفادة من فرص النمو والتطور، وبالتالي يُعزَّز الجهود المبذولة من أجل الوصول إلى العدالة التصحيحية التي تسعى لحماية المجتمع من خلال إعادة إدماج الأفراد بطريقة إيجابية.

الاستئناف والطعن

تُعتبر مرحلة الاستئناف والطعن من العناصر الجوهرية في نظام العدالة، خصوصاً فيما يتعلق بمحاكمة الأحداث في القضاء الجزائي. يُعطى حق الاستئناف للأطراف الذين تعرضوا لقرار غير مُرضٍ نتيجةً لمحاكمتهم، حيث يتيح لهم إعادة النظر في الحكم الصادر وتقديم أدلة جديدة، أو المطالبة بإعادة تقييم الوقائع القانونية. يُشكل هذا الحق ضماناً مهماً، لضمان تحقيق العدالة، وللاعتراف بحقوق الأحداث الذين لا يزالون في مراحل نموهم النفسي والاجتماعي.

تتطلب إجراءات الطعن في الأحكام المرتبطة بمحاكمة الأحداث اتباع آليات وإجراءات محددة، تشمل تقديم الطعن إلى المحكمة المختصة ضمن فترات زمنية محددة. يجب على الطاعن تقديم الأسباب القانونية المبررة لطعنه، وهو ما يكون جوهر مبدأ المشروعية في النفاضي. يتيح النظام القانوني الجزائي للأحداث تقديم الاستئنافات دون أن يُثقلوا بالمصاعب القانونية المعقدة، وذلك نظراً لخصوصية وضعهم القانوني والنفسي، مما يتطلب مراعاة خاصة وإجراءات مبسطة.

تختص محكمة الاستئناف بالبتّ في الطعون، مع الأخذ في الاعتبار جملة من المعايير، مثل مدى تأثر الأحكام على حقوق الحدث ومحاور العدالة الاجتماعية. تُسهم هذه الإجراءات في تعزيز مبدأ المحاكمة العادلة، حيث تضمن للطرف المتضرر فرصة الدفاع عن حقوقه، وفي الوقت ذاته، تحمي حقوق المجتمع والتوازن الاجتماعي. تسعى القوانين الجزائية في هذا الإطار إلى الحفاظ على مبدأ العقوبة القاصرة، مما يشدد على إمكانية إعادة تأهيل الأحداث بدلاً من تعزيز ثقافة العقوبات القاسية.

حق الاستئناف

حق الاستئناف في سياق محاكمة الأحداث بالقضاء الجزائي يمثل أداة قانونية هامة تتيح للأطراف المعنية، سواء كانوا من الأحداث أو أولياء أمورهم، استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية. يهدف هذا الحق إلى ضمان تحقيق العدالة وإنصاف الأحداث، حيث تُعطى لهم الفرصة لمراجعة القرارات القضائية التي قد تؤثر بشكل جذري على مستقبلهم وحياتهم. التتص على حق الاستئناف يُعبر عن التزام النظام القضائي الجزائي بمعايير العدالة الجنائية التي تحمي حقوق الفئات الأكثر ضعفاً، مثل الأحداث الذين قد يكونون عرضة للإجراءات القاسية أو غير العادلة.

يجري ممارسة حق الاستئناف وفقاً لإجراءات قانونية محددة، حيث يجب على المستأنف تقديم عريضة الاستئناف خلال فترة زمنية محددة بعد صدور الحكم الابتدائي. هذا الاستئناف يُنظر فيه من قبل محكمة أعلى، والتي تقوم بتفحص الوقائع والأدلة المقدمة، فضلاً عن التحقق من احترام الإجراءات القانونية خلال المحاكمة الأولى. يتضمن الحق في الاستئناف أيضاً واجب المحكمة الاستئنافية في تناول

الجوانب القانونية للأحكام السابقة، مما يعزز من حكمة القرار النهائي. يفرض هذا الإجراء ضماناً إضافياً لعدم وقوع الأخطاء القضائية، حيث يعمل كآلية للرقابة القضائية والحماية الحقوقية.

علاوة على ذلك، نظراً للطبيعة الحساسة للقضايا المتعلقة بالأحداث، فإن حق الاستئناف يكتسب أهمية خاصة، حيث يكون في كثير من الأحيان مبنياً لما يتطلبه القانون من حماية لحقوق الطفل. تستند القوانين الجزائية في هذا الصدد إلى المعايير الدولية التي تنص على أهمية مراعاة مصلحة الطفل الفضلى في جميع الإجراءات القانونية. ومن ثم، فإن حق الاستئناف لا يقتصر على كونه وسيلة للتأكيد على العدالة، بل يشكل أيضاً أداة للحماية والرعاية، مما يسمح للأحداث بإعادة تقييم مساراتهم القانونية وإمكانية حصولهم على فرص جديدة في الحياة بعد مواجهة نظام العدالة.

إجراءات الطعن

تتعلق إجراءات الطعن في القضاء الجزائي بإمكانية مراجعة القرارات الصادرة عن محاكم الأحداث، والتي تهدف إلى حماية حقوق الأفراد الذين تعامل معهم النظام القضائي. تنظم هذه الإجراءات بموجب نصوص قانونية محددة تسعى إلى تحقيق العدالة، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأحداث، كقناة تتطلب رعاية خاصة ومعاملة ملائمة تضمن مراعاة حقوقهم. تبدأ إجراءات الطعن عادةً بتقديم الشخص المعني أو محاميه للطلب أمام المحكمة العليا أو هيئة الطعن المختصة، حيث يجب أن يتم ذلك خلال فترة زمنية محددة تعتبر جزءاً من الإجراءات الرسمية المعمول بها. تعتبر مهلة الطعن من العناصر الأساسية، حيث تحدد المدة الزمنية

المسموح بها لتقديم الطعون، وهي تمثل من جهة حقاً قانونياً، ومن جهة أخرى التزاماً بالجدول الزمنية لإجراءات التقاضي.

تتضمن قاعدة إجراءات الطعن مجموعة من المتطلبات الصياغية والمحتوى المعياري، بما في ذلك تقديم الأسباب القانونية التي تبرر طلب الطعن. ويتوجب على الطاعن توضيح النقاط القانونية أو الاجتهادات القضائية التي تؤيد الطلب، مما يساهم في تعزيز موقفه ويزيد من فرص قبول الطعن. في هذا السياق، يجب أن تكون الأسباب المذكورة مستندة إلى أدلة ملموسة أو تناقضات في الحكم السابق، ما يعكس اهتمام النظام القضائي بالتحقق من صحة القرارات المتخذة. علاوة على ذلك، تنص القوانين الجزائية على وضع آليات للبت في الطعون بشكل سريع وفعال، حفاظاً على حقوق الأحداث وضرورة عدم إطالة مدة التقاضي، وهو ما يتماشى مع مبدأ العدالة والسعي نحو تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد واحتياجات المجتمع.

تجسد إجراءات الطعن في القضاء الجزائي التزام النظام القانوني بحماية حقوق الأحداث، وتتطلب تقديراً دقيقاً لمختلف الظروف والأحوال التي تميز هذه الفئة. إن هذه الإجراءات ليست مجرد خطوات قانونية، بل تمثل أيضاً رسالة أوسع حول أهمية إعادة النظر في القرارات، مما يعزز مفهوم المساءلة القضائية وتحقيق العدالة في النظام القضائي. وبالتالي، فإن الالتزام بإجراءات الطعن يعكس سعي النظام القانوني لتوفير بيئة تحمي الحقوق الأساسية للأحداث، مما يؤدي إلى تعزيز الثقة في العدالة القضائية وإمام المجتمع بدوره في دعم هذا النظام.

دور الأسرة والمجتمع

تعد الأسرة والمجتمع من المكونات الأساسية التي تتفاعل بشكل حيوي خلال محاكمة الأحداث في القضاء الجزائي، حيث يلعب كلاهما دوراً محورياً في تشكيل البيئة الحاضنة للرعاية والإصلاح. تبدأ أهمية دور الأسرة من كونها المؤسسة الأولى التي تتلقى فيها الأطفال القيم والمبادئ التي تحدد سلوكهم الاجتماعي. لذا يتعين على الأسرة أن تكون ملتزمة بالتوجيه الصحيح لأبنائها، خاصةً في حالات الانحراف. التدخلات الأسرية تشمل توفير الدعم النفسي والعاطفي، بما في ذلك الحوار المفتوح عن المشكلات التي قد يواجهها الحدث، مما يساهم في تقوية الروابط الأسرية ويعزز من قدرة الحدث على تقبل التوجيهات القانونية والمجتمعية.

من ناحية أخرى، يلعب المجتمع دوراً تكاملياً من خلال توفير بيئة اجتماعية تتسم بالمسؤولية، والتي تعمل على إدماج الشباب في الأنشطة الاجتماعية والثقافية. المؤسسات الاجتماعية مثل النوادي الشبابية والمراكز الثقافية لها تأثير ملحوظ في توجيه الأحداث نحو مسارات إيجابية تساهم في تطوير مهاراتهم وتعزيز وعيهم بحقوقهم وواجباتهم. يمكن للمجتمع أن يعزز من الاستجابة للقضايا المتعلقة بالأحداث من خلال حملات توعوية تشجع على فهم التحديات التي يواجهها الشباب وتقديم الدعم المتولد من البرامج التنموية. هذه الروابط بين الأسرة والمجتمع تمثل إطاراً متكاملًا يساهم في تهيئة الأجواء المناسبة لإعادة تأهيل الأحداث بعد المحاكمات، مما يسهل عمليات الاندماج والقبول الاجتماعي.

لذلك، لا يمكن اعتبار دور الأسرة والمجتمع في محاكمة الأحداث مجرد جوانب ثانوية، بل هما محوريان يعكسان الواقع الاجتماعي والثقافي الذي يعيشه الحدث.

فالتعاون بين الأسرة والمجتمع يؤكد على أهمية إنشاء بيئة دافئة وداعمة تضمن تصحيح المسار، حيث يتعاون جميع المعنيين لضمان مستقبل مشرق للشباب بعد انتهاء الإجراءات القانونية. إن هذا التعاون ليس فقط في مصلحة الأفراد بل يعود بالنفع على المجتمع ككل، مما يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي والاستقرار.

التدخلات الأسرية

تُعتبر التدخلات الأسرية في محاكمة الأحداث بالقضاء الجزائي مسألة حساسة تكتسب أهمية بالغة، فهي تعكس دور الأسرة في دعم الأحداث وتأهيلهم خلال هذه المرحلة الحرجة. تتعدد أشكال التدخل الأسرية، حيث تشمل مساعدة الأسر في التواصل مع النظام القانوني، وتقديم المشورة والدعم المعنوي والنفسي. هذا التواصل المباشر بين الأسرة والقضاء يساعد على بناء جسر من الثقة قد يساهم في توجيه الأحداث إلى مسارات إيجابية، مما يعزز عملية إعادة التأهيل.

كما يلعب تواجد أفراد العائلة دوراً حاسماً في تقييم القضايا المتعلقة بالأحداث. يمكن للأسر تقديم معلومات مهمة حول الخلفية الاجتماعية والنفسية للحدث، مما قد يساهم في اتخاذ قرارات سليمة تأخذ بعين الاعتبار الظروف الفردية لكل حالة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأسرة قادرة على توفير الدعم المالي والمعنوي، مما يمنح الأحداث شعوراً بالاستقرار ويكسر دائرة العزلة التي قد ينجم عنها التورط في الأنشطة غير القانونية.

على الرغم من أهمية التدخلات الأسرية، إلا أننا نجد أنها تواجه تحديات عدة، مثل العوائق الثقافية والاجتماعية التي قد تعيق قدرة الأسرة على المشاركة الفعالة في الإجراءات القانونية. ولذلك، فإنه من الوارد أن يتطلب الأمر العمل على تحسين

العلاقات بين الهيئات القضائية والأسر، عبر تنظيم ورش عمل وتنقيف الأسر بطبيعة الإجراءات القانونية وتأثيراتها على حياة الأحداث. إدماج الأسرة كطرف فاعل في العملية القضائية قد يساهم بشكل فعال في البحث عن حلول أكثر إنسانية تفيد الأحداث المقيمين في الدوائر القضائية، مما يبرهن على أهمية هذه التدخلات ليس فقط كوسيلة للتأهيل بل كعامل مساعد يساهم في حماية حقوق الأحداث وتعزيز قيم العدالة.

دور المؤسسات الاجتماعية

تؤدي المؤسسات الاجتماعية في الجزائر دوراً حيوياً في معالجة قضايا الأحداث وتعزيز سلامتهم ورفاهيتهم. تعتبر هذه المؤسسات بمثابة الحاضنات التي تساهم في إعادة تأهيل الأحداث المعرضين للمساءلة القانونية، حيث تقدم برامج متكاملة تهدف إلى توفير الدعم النفسي والاجتماعي والتعليم المهني. ينعكس هذا الاهتمام في إنشاء مراكز متخصصة تحتضن الأحداث الذين يواجهون صعوبات، سواء كانت ناتجة عن مخالفات قانونية أو ظروف اجتماعية ضاغطة. يتم التركيز في هذه المراكز على توفير بيئة آمنة ومستقرة، مما يساعد هؤلاء الأفراد في التغلب على تجاربهم السابقة واستعادة ثقتهم في المجتمع.

تعتمد دور المؤسسات الاجتماعية على نموذج تعاوني يجمع بين عدة فاعلين، بما في ذلك الأخصائيين النفسيين، الاجتماعيين، والمربين، الذين يعملون معاً لتقييم احتياجات الأحداث وتنفيذ خطط فردية تهدف إلى تطوير مهاراتهم الاجتماعية والنفسية. تشمل هذه الاستراتيجيات التدريب التي يُعقد داخل مجموعة، حيث يتم تعزيز المهارات التفاعلية والتواصلية لدى المشاركين من خلال الأنشطة الترفيهية والتعليمية. علاوة على ذلك، تساهم المؤسسات الاجتماعية في توعية المجتمع حول

أهمية إعادة إدماج الأحداث، من خلال تنظيم ورش عمل ومحاضرات تثقيفية، مما يساهم في تقليل وصمة العار المرتبطة بمحاكمة الأحداث.

تلعب هذه المؤسسات أيضاً دوراً رئيسياً في بناء جسور التواصل بين الأحداث وأسرهم، فتساعد الآباء والأمهات على فهم الحالة النفسية والسلوكية لأبنائهم. وهذا يعزز من فعالية الدعم الأسري ويساهم في عودة الأحداث إلى محيطهم الاجتماعي بطريقة إيجابية. ولذلك، يُعتبر العمل الذي تقوم به هذه المؤسسات جزءاً لا يتجزأ من النظام القضائي، إذ يساهم في تحقيق العدالة وتعزيز الفهم الاجتماعي للأحداث كأفراد بحاجة إلى دعم وإعادة تأهيل بدلاً من العقاب فقط.

خاتمة

تعتبر الإجراءات الخاصة أثناء محاكمة الأحداث في القضاء الجزائري من الموضوعات الحيوية التي تمس اهتمامات المجتمع وتحدياته القانونية. حيث تميزت المنظومة القضائية الجزائرية بجهودها المستمرة لخلق بيئة تتناسب مع فئات الأحداث، إذ يعكس ذلك التوجه التزاماً بحماية حقوق هذه الفئة، مع إدراك خاص لمتطلباتها النفسية والاجتماعية. إن البحث في الإجراءات المتبعة يسلط الضوء على كيفية تحقيق التوازن بين ضرورة العقاب وضرورة الإصلاح والتأهيل، والذي يعد من الأسس الرئيسية في موضوع الأحداث.

يتجلى ذلك من خلال التطبيقات العملية التي أقرتها التشريعات المعمول بها، مثل الإشارة إلى مبدأ عدم جواز تنفيذ العقوبات السالبة للحرية في قضايا الأحداث، واستبدالها ببدائل أكثر توافقاً مع عملية إعادة الإدماج. كما يُعزّز هذا التوجه من خلال دور المؤسسات المختصة، التي تهدف إلى توجيه الأطفال الأحداث عبر برامج

تأهيلية، مما يسهل اندماجهم في المجتمع كأفراد متوازنين ومشاركين فاعلين .بناءً على ما تقدم، يمكننا استخلاص أن الإجراءات القضائية المتعلقة بالأحداث ليست مجرد عملية قانونية، بل هي مشروع اجتماعي يتطلب تكاتف كافة جوانب المجتمع من عائلات ومؤسسات تعليمية وتربوية، بالإضافة إلى مؤسسات الدولة.

كما أن التنسيق بين القطاعات المختلفة، بما في ذلك الجهات القانونية والاجتماعية، يعتبر عنصراً أساسياً لضمان نجاح هذه الإجراءات .يجب أن يتقبل المجتمع دور القضاء كآلية لحماية الأطفال، وليس كجهاز قمعي، حيث يتطلب تحقيق العدالة الحقيقية تبني استراتيجيات شاملة تدعم الوقاية من الانحراف وتعزز من فرص إعادة التأهيل .وفي النهاية، تتضح أهمية هذه الإجراءات في تشكيل مستقبل الأحداث ودعمهم في التغلب على صعوبات الحياة، مما يعكس رؤية نحو مجتمع أكثر انسجاماً واستدامة، حيث يتم الالتفات إلى حقوق الإنسان والفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع:

¹ حسان سعيد حسان. "تصور مقترح لتفعيل دور مؤسسات التعليم المستمر and مصطفى أحمد حسن, عمرو
"في تنمية وعي طلابها بمخاطر حروب الجيل الحديثة. 1-84. (2024) no. 1.2, مجلة كلية التربية (أسيوط 40)

ekb.eg

² أماني "تصور مقترح لتنمية الوعي الأمني لدى طلاب جامعة أسيوط, and شريف عبد السلام, محمد في ضوء
خبرات بعض الدول. مجلة كلية التربية (أسيوط) (2022) ekb.eg."

³ إبراهيم سلوم, يوسف "تكوين الشخصية المتطرفة: النماذج التربوية نموذجًا. 2024. dohainstitute.org."

⁴ علوان حسن, شيماء "الصعوبات القانونية في مكافحة الجريمة الإلكترونية" مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
hnjournal.net. 2024

⁵ Ahmed, Kareem Ragab Abdelkader, Ali Hussein Abd Elrazek, and Nadia Desouki Mansour Hassan
Muhammad. "Determinants of Societal Cohesiveness in Some Villages Of Matrouh Governorate."
Journal of the Advances in Agricultural Researches 28, no. 2 (2023): 433-480. ekb.eg

⁶ حمادة ذكي, /إيلي, صلاح عمر سليمان, ا. د./منتصر, دسوقي عارف, ا. م. د./أحلام. "المرونة النفسية وعلاقتها
بالقلق الاجتماعي وبعض المتغيرات الديموجرافية لدى والدي الأطفال ذوي اضطراب التوحد " دراسات في الارشاد
النفسي والتربوي 7 (2024): 206-240. ekb.eg."

⁷ خالد مثال العازمي, هيا, عبد المحسن الحديدي, مصطفى, علي, داليا جعفر. "الخصائص السيكمومترية لمقياس
أحداث الحياة اليومية الضاغطة لدى أمهات أطفال اضطراب التوحد بدولة الكويت ". مجلة كلية التربية,
no. 2.2 (2025): 247-273. ekb.eg."

- ⁸ محمد شريف عبد السلام، أماني، فرغلي علي محمود، هناء. "المواطنة البيئية العالمية لدى طلاب الجامعة على ضوء الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر 2050م دراسة ميدانية بجامعة أسيوط". مجلة كلية التربية 1-126 (2023): no. 12, (ekb.eg.39)
- ⁹ سعيد محمد الخاطري، محمد "دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي". مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية. 2022. hnjournal.net
- ¹⁰ محمد الجروشي، سماء "قلق المستقبل وعلاقته بالضغوط النفسية لدى عينة من طلبة كلية الآداب جامعة مصراته. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية". 2021. hnjournal.net
- ¹¹ Peter Malual Teny, J. "Comparing child justice legislation in South Africa and South Sudan." (2012). [\[PDF\]](#)
- ¹² Yvonne Kabwe, C. "Justice for the child offender : to what extent does Zambia comply with international law standards?." (2013). [\[PDF\]](#)
- ¹³ Peter Malual Teny, Op. cit
- ¹⁴ Peter Malual Teny, Op. Cit
- ¹⁵ L. Swick, J. "Children in Trouble with the Law and the United Nations Convention on the Rights of the Child." (2017). [\[PDF\]](#)
- ¹⁶ Peter Malual Teny, Op. Cit
- ¹⁷ Peter Malual Teny, Op. Cit
- ¹⁸ Yvonne Kabwe, C. "Justice for the child offender : to what extent does Zambia comply with international law standards?." (2013). [\[PDF\]](#)
- ¹⁹ Tabe, S. "A Critical Appraisal of the Juvenile Justice System under Cameroon's 2005 Criminal Procedure Code: Emerging Challenges." (2017). [\[PDF\]](#)
- ²⁰ Gurahoo, J. "Sentencing juveniles according to the Child Justice Act: a critical evaluation of application of the principle that detention must be a measure of last resort and for the shortest possible period of time in the case law.." (2016). [\[PDF\]](#)
- ²¹ Tabe, S. Op. Cit.
- ²² Peter Malual Teny, J. "Comparing child justice legislation in South Africa and South Sudan." (2012). [\[PDF\]](#)
- ²³ L. Swick, J. "Children in Trouble with the Law and the United Nations Convention on the Rights of the Child." (2017). [\[PDF\]](#)
- ²⁴ - Lincoln Allison and Terry Monnington, "Sport, prestige and international relations" in: *The Global Politics of Sport*, (London and New York, Routledge, 2005), pp. 5-23.

- ²⁵ - C hristopher Hill, "Prologue," in: *Sport and International Relations: An Emerging Relationship*, (London, Routledge, 2004), pp. 1-6.
- ²⁶ - Ibidem.
- ²⁷ - David Black and Byron Peacock, "Sport and Diplomacy", in: Andrew F. Cooper, Jorge Heine, and Ramesh Thakur, *The Oxford handbook of modern diplomacy*, (London: Oxford University Press, 2013), pp (708-725).
- ²⁸ - C hristopher Hill, Op. cit.
- ²⁹ - Pascal Boniface, *Géopolitique du Sport*, (Paris: Armand Colin, 2014), p. 16.
- ³⁰ - C hristopher Hill, Op. cit.
- ³¹ - James Riordan, « Introduction » in: Pierre Arnaud and James Riordan, *Sport and International Politics*, (London: Routledge, 1998), pp (1-2)
- ³² - Lincoln Allison and Terry Monnington, Op. cit.
- ³³ - Pascal Boniface, *Football et Mondialisation*, (Paris : Armand Colin, 2010), p 83.
- ³⁴ - Andrei S, Markovits and Lars Rensmann, *Gaming the world: how sports are reshaping global politics and culture*, (New Jersey: Princeton University Press, 2010), p. 8.
- ³⁵ - Ibid, p 9.
- ³⁶ - Pierre Arnaud, "Sport—a means of national representation", in: Pierre Arnaud and James Riordan, *Op.cit*, pp (3-13).
- ³⁷ - Gillon Pascal, « Une lecture géopolitique du système olympique. Olympic system : toward a geopolitical approach », *Annales de géographie*, 2011/4 (n° 680), p. 425-448. DOI : 10.3917/ag.680.0425. URL : <https://www.cairn.info/revue-annales-de-geographie-2011-4-page-425.htm>.
- ³⁸ - Ibidem.
- ³⁹ - Verschuuren Pim, « Les multiples visages du « sport power » », *Revue internationale et stratégique*, 2013/1 (n° 89), p. 131-136. DOI : 10.3917/ris.089.0131. URL : <https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2013-1-page-131.htm>
- ⁴⁰ - Verschuuren Pim, Op. cit.
- ⁴¹ - David Black and Byron Peacock, Op. cit.
- ⁴² - أنظر : <https://fr.wikipedia.org/wiki/Spartakiade>
- ⁴³ - Côme Thierry, Raspaud Michel, « La diplomatie sportive, enjeu stratégique pour le Qatar », *Hermès, La Revue*, 2018/2 (n° 81), p. 169-175. DOI : 10.3917/herm.081.0169. URL : <https://www.cairn.info/revue-hermes-la-revue-2018-2-page-169.htm>
- ⁴⁴ - David Black and Byron Peacock, Op. cit.
- ⁴⁵ - Ibidem.
- ⁴⁶ - كان حلم بيير دي كوبرتان **Pierre de Coubertin** (باعتث ومؤسس الألعاب الأولمبية في العصر الحديث) بإحياء الألعاب الأولمبية هو إنشاء حركة اجتماعية ذات قاعدة عريضة تحتفل من خلال الرياضة، بالثقافة الجسدية والفن، وتعزز التفاهم الدولي، وتلهم الناس للوصول إلى أعلى وأبعد بينما تزداد قوة في الجسم والعقل. وكان مقتنعا بأن النموذج الأولمبي سيساعد في تعزيز القيم العالمية مثل التفاهم المتبادل والصداقة والتسامح والتي بدورها ستساهم في بناء عالم أفضل وأكثر سلاما. بعد أكثر من مائة عام، ظلت هذه المثل العليا أساس النظام الأولمبي و"شعاره".

⁴⁷ - David Black and Byron Peacock, Op. cit.

⁴⁸ - Ibidem.

⁴⁹ - Pascal Boniface, ***Football et Mondialisation***, Op. Cit, p 58.

⁵⁰ - Andrei S, Markovits and Lars Rensmann, Op. cit., p 35.

⁵¹ - Pascal Boniface, ***Football et Mondialisation***, Op. cit. pp (58-59).

⁵² - Andrei S, Markovits and Lars Rensmann, Op. cit. p 3.

⁵³ - Ibid. p 31.

⁵⁴ - Ibidem.